القسم الثاني:
بناء جماعة علمية في العلوم السياسية من منظور حضاري(*)

تحرير: أ.د. نادية مصطفى

أ. مدحت ماهر

سمية عبد المحسن

(*) د.نادية مصطفى، مدحت ماهر، سمية عبد المحسن (محررون)، **القسم الثاني: بناء جماعة علمية في العلوم السياسية من منظور حضاري**، في: د.نادية محمود مصطفى وآخرون (محررون)، **تجديد العلوم الاجتماعية: بناء منظور حضاري مقارن (الفكرة والخبرة)**، تقديم: د.سيف الدين عبد الفتاح، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية ودار البشير للعلوم والثقافة، ٢٠١٦، الجزء الثاني، صص ١١-١١٤.

يلاحظ أن خطأ مطبعيا حدث في الطبعة الأولى للكتاب بذكر أسماء خطأ لمحرري هذا القسم من الكتاب، والمذكور هنا هو الأدق. كما يُلاحظ اختلاف عدد الصفحات في هذه النسخة عن النسخة الورقية نظرا لاختلاف قطع الكتاب وبعض الأمور التنسيقية.

مقدمة:

لقد تمت جهود فردية وجماعية، ومؤسسية عدة عبر عقود من الزمن، تماثلت من خلالها للعيان معالم جليَّة لرؤية إسلامية واسعة المجال في الفكر والمعرفة والعلوم من جهة، وفي الحركة والواقع ومجريات الحياة من جهة موازية. وأصبح من الممكن القول بثقةٍ إن المنظور الإسلاميّ العام في منهاجية العلوم الاجتماعية والإنسانية بعامة، وفي حقولها التخصصية كذلك، قد أضحى يحتل مكانًا ومكانةً لا بأس بهما. نعم، لا تزال التحديات جسامًا، ولا تزال الكثير من الإشكاليات والجدالات والدعايات المضادة تثير الغبار حول مسيرة تكريس هذا المنظور وحركته للأمام، إلا أن المسيرة أبرزت أن القافلة تمضي بخطًى وئيدة.

على كلٍّ، وأيًّا كانت درجة تفاؤلية هذه الرؤية لواقع المنظور الحضاري، فهي تمثل مسألة إشكالية ومهمة؛ ومن ثم فإن اختبار مصداقيتها والتحقق من واقعيتها من عدمها كان أمرًا مهمًّا، خاصة أن جيلًا عظيمًا ممن ساهم في تأسيساتٍ وتأصيلات أساسية وعميقةٍ لهذه المسيرة قائم بيننا، استشعروا الحاجة إلى تقويم التجربة، وتجميع عناصر الصورة الواقعية لها اليوم؛ كي يسهم في ترشيدها وتعزيز مواطن القوة منها؛ استفادة من الخبرة الممتدة التي خبروها. كما أن جيلًا "بعد تأسيسي" قد قدّم إسهاماتٍ تراكميةً موصولة بتأصيلات السابقين، لكنها تحتاج إلى إعادة رصدها ومراجعتها وتقويم أصالتها من جهة وثمارها من جهة أخرى. وأخيرًا، تشهد الساحة جيلًا صاعدًا مقبِلًا على حمل راية الفكرة، لكنه قد يفتقد إلى الرؤية الدقيقة لواقع هذا المنظور داخل الحقل التخصصي وخارجه، وكذلك تعوّزه رؤية الخطوط العريضة لحالة التأصيل والتفعيل للمنهجية الإسلامية، وما لا تزال تحتاجه من استكمالٍ للمسيرة.

فكان السؤال: إلى أين وصل التأصيل لمنهجية إسلامية في علوم الاجتماع والاقتصاد والنفس والتاريخ والقانون والفلسفة والتربية... والعلوم السياسية؟ وبالنسبة لـ"**العلوم السياسية نموذجًا**": هل مضت مسيرة بناء المنظور الحضاري فيها على وتيرة واحدة أو متساوقة في: العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، والفكر السياسي والنظرية السياسية، والنظم والحكومات المقارنة، وسائر أفرعها **المكملة** كدراسات التنمية والرأي العام والإدارة المحلية ودراسات العولمة...؟

- إلى أين وصل كل فرعٍ من هذه على مستويات:
  - النموذج المعرفي.
  - المنظور الإرشادي.
  - المفاهيم الأساسية.
  - المنهجية البحثية.
  - أجندة القضايا ومدى تعلقها بدوائر الذات (خاصة الأمة).

- أين هي هذه الأفرع من **المداخل** التي أفرزتها أو طوّرتها وأعادت إنتاجها تأصيلات إسلامية من مثل: (المدخل القيمي- مدخل النماذج التاريخية- مدخل الأنماط التاريخية- مدخل الأبعاد الثقافية والتحليل الثقافي- مدخل السُّنن- مدخل المقاصد- مدخل إعادة بناء المفاهيم- مدخل التحيّز- مدخل الإطار المرجعي...الخ).

فالمنظور الإسلامي يتحرك بين منظورات أخرى سبقته إلى احتلال مواقع متقدمة في الأكاديميا المعاصرة: (ليبرالي- ماركسي- قومي- عولمي ... ما بعدي...)؛ ومن ثم فهو الأحوج إلى ابتكار مقياس لدرجة تقدمه أو تراجعه بين هذه المنظورات وغيرها؛ ليتبين مناطق الإنجاز ومواقع الإخفاق ويعيد ترتيب أوراقه وفق رؤية علمية سليمة.

فقد استهدفت مثل هذه المراجعة آنذاك إلى التنبيه لأهمية التشبيك بين روافد الإسهامات في بناء هذا المنظور- على الأقل وللتحديد: في دائرة العلوم السياسية- على أن يتسع المقام لتنفيذ مراجعات مشابهة في العلوم الاجتماعية الأخرى فيما بعد؛ بحيث تسهم عملية التشبيك هذه في تأسيس نواة "**جماعة بحثية في العلوم السياسية في مصر**".

ومن ثم عقدت حلقة نقاشية محدودة لمدة يومين، بالتعاون بين مركز الحضارة للدراسات السياسية والمعهد العلمي للفكر الإسلامي، للإطلال على وجوه التقدم على محور العلوم السياسية، فيما يتعلق بالموضوع (المنظور العلمي) والهيئة المنتمية (الجماعة العلمية والبحثية)، في ٤ و٥ أغسطس ٢٠٠٨، تحت عنوان:" **نحو بناء جماعة علمية في العلوم السياسية من منظور حضاري**". تهدف إلى إدارة الحوار بخصوص واقع التدريس والبحث والتنظير في هذا الحقل وإقامة جسور التواصل والتنسيق بين الأساتذة والباحثين في العلوم السياسية ضمن مظلة هذا المنظور، وتأسيس فعالية تؤمِّن عملية استمرار الإنتاج في هذا الاتجاه.

وجاءت الحلقة النقاشية على يومين منفصلين، تضمنت حوارًا ونقاشًا بين الأساتذة الحضور عن تصور كل منهم عن:

- إنجازه في حقله من المنظور الحضاري الإسلامي؟
- إنجاز زملائه في حقله أو في الأفرع الأخرى؟
- الساحات الشاغرة ومواطن النقص أو الضعف؟
- كيف نحقق الاستمرارية لهذه المدرسة وتدعيم الأجيال القادمة؟
- كيف نحوِّل هذه الصلات إلى مأسسة (اجتماعات سنوية أو نصف سنوية- جمعية أهلية-...)؟
- كيف سنصل بين المصري، والعربي، والإسلامي، فالإنساني والعالمي؟

كما تضمنت تقديم ورقتين:

١- ورقة أ.د. نادية محمود مصطفى حول: "**العلاقات الدولية في الفكر الإسلامي: بين الإشكالات المنهجية وخريطة النماذج والمفاهيم الفكرية**"؛ حيث عرضت الدكتورة نادية هذه الورقة باعتبارها امتدادًا واستكمالًا لمشروع العلاقات الدولية في الإسلام الذي قام عليه فريق من هذه الجماعة العلمية، وتمثل الورقة الإطار النظري للجزء الثالث من هذا المشروع المهم وهو جزء الفكر، بعد عنصريْ الأصول والتاريخ[١].

٢- ورقة أ. رحاب عبد الرحمن" **نحو برنامج تدريس مقترح للعلوم السياسية من منظور إسلامي**"، وعرضت فيها الأستاذة رحاب لخبرة التخطيط والإعداد لبناء مقررات تدريسية في العلوم السياسية من منظور إسلامي تدرس في الجامعات السودانية.

ونشكر في هذا الإطار كل من حضر تلك الحلقة النقاشية وأثراها بالمناقشة والحوار؛ حيث وُجِّهت الدعوة إلى عدد من الأساتذة المتخصصين في فروع العلوم السياسية المختلفة، فضلًا عن أساتذة في بعض تخصصات العلوم الاجتماعية الأخرى، لحضور الحلقة النقاشية، كما دُعي عدد من شباب الباحثين في مجال العلوم السياسية. وحضر من الأساتذة من تخصصات مختلفة: د. رفعت العوضي، د. عبد الرحمن النقيب، د. فتحي ملكاوي، د. نادية مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح، د. السيد عمر، د. محمد عاشور، د. مصطفى منجود، د. باكينام الشرقاوي، د. محمد بشير صفار، د. أحمد على سالم، د. ريهام خفاجي، د. عبد السلام نوير، د. إيمان نور الدين. كما نشكر فريق مركز الحضارة للدراسات السياسية ومركز الدراسات المعرفية على تنظيم الحلقة النقاشية، وإعداد أعمالها للنشر.

[١]- تم استكمال هذه الدراسة وصدرت في كتاب مطبوع: د. نادية مصطفى: **العلاقات الدولية في الفكر السياسي الإسلامي: الإشكاليات المنهاجية وخريطة النماذج الفكرية ومنظومة المفاهيم**، مركز الحضارة للدراسات السياسية ودار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٣.

دواعي وأهداف بناء جماعة علمية

أ.د. نادية مصطفى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أرحب بكم في هذا اللقاء المخصص لموضوع" **نحو بناء جماعة علمية في العلوم السياسية من منظور حضاري**"، والذي يشُرف مركز الحضارة للدراسات السياسية بالدعوة إليه.

يتضمن حديثي عدة مجموعات من الكلمات؛ **المجموعة الأولى** منها هي كلمات واجب وعرفان واحترام؛ الكلمة الأولى لذكرى الدكتور حامد ربيع، والكلمة الثانية دعوة من القلب للأستاذة الدكتورة منى أبو الفضل أن يخفف الله عنها ما تمر به[1]، والكلمة الثالثة نعي للدكتور عبدالوهاب المسيري رحمه الله[2]، والكلمة الرابعة أيضًا كلمة عرفان واحترام وتقدير لكل من ساهم على صعيد المعهد العالمي للفكر الإسلامي في رعاية مسيرة إسلامية المعرفة وتطوير المنظورات الحضارية في العلوم الاجتماعية والإنسانية: الأستاذ الدكتور طه العلواني، الأستاذ الدكتور عبدالحميد أبو سليمان، والأستاذ الدكتور فتحي الملكاوي، والأستاذ الدكتور رفعت العوضي. وكلمة ترحيب بحضراتكم لحضور هذا اللقاء، وعلى رأس الحضور الأستاذة الدكتورة حورية مجاهد.

المجموعة الثانية من الكلمات؛ كلمات ترحيب واشتياق للجمع الكبير المتواجد اليوم من الزملاء والإخوة والتلاميذ، وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور سيف الدين عبدالفتاح، فضلًا عمن اعتذروا عن الحضور. فهؤلاء جميعًا يمثلون مشروعًا وطموحًا وهمة وأملًا، كما أنهم يمثلون معًا خبرة ومعايشة متعددة الأبعاد.

المجموعة الثالثة من الكلمات؛ كلمات تذكِرة واستدعاء ومعايشة وخبرة عبر ما يزيد عن العقديْن؛ أتوقف فيها عند علامات مهمة وفارقة للمسيرة العلمية، وهي بمثابة علامات جماعية وليست جهود أسماء أو رموز فردية، مهما كان لهؤلاء الرموز من أساتذتنا من انعاكسات على محيطها؛ ونحن جزء منه، فالبطل التاريخي الفرد في حاجة إلى مجموعة ليحولوا ما أبدعه إلى واقع (فكرًا وممارسة وحركة)، وبدون هذه الجماعات لا يحصل البطل التاريخي- سواء كان شخصًا أو فكرة- على فرصته في التأثير؛ فهو إما أن يكون ناجحًا في نقل فكره إلى غيره أو أن يفشل في هذا مهما لمع وبرز فكره. ومازلنا جميعًا أسرى ثقافة الشوامخ والرموز فقط، وقد آن الأوان لنتجاوز هذا الوضع، وليحدد كل منا ماذا أنجز، ولنجمع ما أنجزناه خلال ربع قرن، فلا شك أن ذلك سيزيدنا ثقة ومزيدًا من القدرة على العطاء.

---

[1]- كانت ساعتها في مرضها الذي توفيت فيه بعد الحلقة بخمسين يومًا في ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٨.

[2]- توفي رحمه الله ٣ يوليو ٢٠٠٧.

العلامات الدالة الجماعية التي أشير إليها، التي شارك فيها معظمكم (في إطار العلوم السياسية): مشروع إسلامية المعرفة الذي رعاه المعهد العالمي للفكر الإسلامي وقامت الجماعة العلمية في مصر بدور أساسي في إنجاز مهامه، ومشروع العلاقات الدولية في الإسلام، ومشروع مركز الحضارة للدراسات السياسية وخاصة "أمتي في العالم"، ومشروع المنهاجية الإسلامية في العلوم الاجتماعية: العلوم السياسية نموذجًا، ومشروع تدريس العلاقات الدولية من منظور إسلامي– وغيره من موضوعات علم السياسة– في كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة، ومشروع تقويم خبرة إسلامية المعرفة عبر ربع قرن، ومشروع برنامج حوار الحضارات ثم برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

فهذه العلامات تحاول الحفاظ على ذاكرة العمل الجماعي، في محاولة لتأسيس جماعة علمية في العلوم السياسية من منظور حضاري، تصبح قادرة على الاستمرار والتأثير وتحقيق تراكم واضح.

المجموعة الرابعة والأخيرة من الكلمات عن دوافع وأهداف هذا الاجتماع الذي دعا إليه مركز الحضارة للدراسات السياسية؛ وهي الخروج مما قدمه أعلام المنظور فقط، فلكل منا إنجاز ورؤية مهما كانت صغيرة فإن جمعها معًا سينتج أثرًا كبيرًا، ولا يكفي أن ننتظر أن يأتي من يسلط الضوء على هذه الإنجازات أو بعضها، وإنما يجب علينا جميعًا أن نتكاتف في نطاق جماعة علمية. فعلى سبيل المثال، لقد عايشتُ د. سيف الدين عبد الفتاح وتفاعلتُ معه عبر أكثر من ٢٥ عامًا، راكم خلالها الكثير على ما دشنه أساتذته ابتداءً من د. حامد ربيع ود. منى أبو الفضل ود. حورية مجاهد وأساتذة من المعهد العالمي مثل د. طه العلواني ود. عبد الحميد أبو سليمان ود. فتحي الملكاوي وغيرهم؛ حيث أضاف وراكم على ما دشنه هؤلاء، فهو يمثل لبِنة أساسية في المنظور الحضاري، فإذا كان د. حامد ربيع دعا إلى عودة التراث الإسلامي إلى التنظير السياسي، وإذا كانت د. منى أبو الفضل بلورت فكرة الأنساق المعرفية المتقابلة، وإذا كانت د. حورية مجاهد قد رعت وتابعت معظم الرسائل العلمية في مجال الفكر السياسي الإسلامي وبعض الجوانب النظرية من منظور إسلامي في كلية الاقتصاد، وإذا كان المعهد العالمي قد اجتهد في هذا المجال أيضًا، فإن د. سيف الدين عبد الفتاح من خلال معايشته وتفاعله مع التراث السياسي الإسلامي بروافده المتعددة قد قدَّم إنجازًا في التنظير السياسي من منظور حضاري إسلامي، وحقق تراكمًا لا يذكره الكثير رغم أهميته. فمازلنا حتى الآن نتحدث عما نحتاج إليه وما يجب علينا فعله لبناء جماعة علمية من منظور حضاري إسلامي، دون أن نتوقف ونحدد ما قدمناه من قبل– وهو كثير– ودون أن نقرأ أعمال بعضنا البعض داخل المنظور الإسلامي.

فالأهداف المتوخاة من هذا اللقاء هي أهداف عملية تطبيقية إجرائية بالأساس، وليس إعادة تكرار ما سبق إنتاجه في المنظور الحضاري وما طُرِح عليه من تساؤلات ندور في فلكها منذ عقود.

أ.د. سيف الدين عبد الفتاح:

بسم الله الرحمن الرحيم.. (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا..).

هذه الفكرة التي طرحتها أ.د. نادية مصطفى ومركز الحضارة للدراسات السياسية كانت مبادرة فكرية وتفكيرية مهمة تؤكد ضرورة ألا يتأخر بناء هذه الجماعة العلمية، فكما لا يؤخَر البيان عن وقت الحاجة فيجب ألا تؤخَر الجماعة العلمية عن وقت حاجتها. وأود أن أشكر د. نادية وأساتذتي وزملائي الأعزاء، وأؤكد– في هذا الإطار– أنه من العلمية أن الأستاذ قد يتعلم من الطالب كما يتعلم الطالب من الأستاذ، وذلك من الاعتبار الذي يبدي فيه الطالب آراءه حول الموضوع وما يطرحه من أسئلة جديدة، ويعبر هذا عن تواصل معرفي ومنهاجي بين الفئات المختلفة التي ترتبط بمعنى جامع (أستاذًا وطالبًا ومساقًا).

وأؤكد أن هناك ثلاث مؤسسات يمكن أن تؤثر في الشخص على امتداد اهتمامه المعرفي، وأعتبر أن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية هي البيت الذي تربيت فيه منذ ما يقرب من ثلاثين عامًا، ووجدت في هذا الصرح من الأساتذة الذين استطاعوا أن يبنوا في معمار تفكيري لبنة بعد لبنة في إطار ما يمكن تسميته ببناء **الأفق السياسي**، الذي كان أفقًا ممتدًا وصرحًا متراكمًا قدم فيه الأساتذة إسهامًا معرفيًّا، ولم تكن لتتكون لديّ هذه العقلية المعرفية وهذا المعمار الهندسي إلا بفضل منهم. وهذا الأفق السياسي ربما كان ينقصه بعض الشيء، مما جعلنا ننتقل إلى ما يمكن تسميته **الأفق المعرفي**؛ لأن كل من يعمل بالمنظور الحضاري لابد أن يهتم بالأفق المعرفي وصياغة النماذج المعرفية، والنماذج المعرفية الكامنة داخل هذه الحضارة والمنظور الحضاري الذي يناسبها. ومن هنا، كان لمؤسسة المعهد العالمي للفكر الإسلامي الفضل في وضع لبنة أخرى مهمة في هذا الصرح التكويني التراكمي ليؤكد معنى وقيمة مضافة إلى الأفق السياسي وهي الأفق المعرفي، الذي تتمتع به هذه المؤسسة من رؤية شاملة ممتدة حضارية، ما أدى إلى اتساع دائرة الاجتماعي والسياسي.

وبدا الأفق الثالث يتراوح بين السياسي والمعرفي، وهو الأفق الذي نؤكد ضرورة أن تتكون الجماعة العلمية من أجله، وهو **الأفق المنهجي والبحثي**، والذي يمكن أن يضع استراتيجية للبحث ورؤى منهجية أصيلة يمكن أن تفعَّل وتشغَّل في الإطار البحثي. ومن هنا، فإن من أول المهمات العلمية البناء المنهجي وتشكيل الخريطة البحثية.

وأتوقف هنا عند عنوان هذا اللقاء الذي يمثل شعارًا مهمًّا "نحو بناء جماعة علمية في العلوم السياسية من منظور حضاري"؛ وتتحدد عناصر خمسة غاية في الأهمية يجب أن يهتم بها هذا الاجتماع؛ **أولها** يظهر في كلمة "نحو" فإنها تبين المسيرة والاتجاه كما تحدد بوصلة الاتجاه والقدرة على التوجه إلى المستقبل، و**ثانيها:** البناء، فهو عملية متراكمة باعتبار أن البناء لا يمكن أن يوجد بدون أساس وربما قد نكون قدمنا جزءًا من عملية التأسيس ولكن لابد أن يظهر هذا البناء بشكله المؤثر. أما "الجماعة العلمية" **ثالثًا** فهو أمر أظن أن كثيرًا ممن يتحدثون عن الأمر والشأن العلمي قد تحدثوا عن معناه بشكل أو بآخر، وهذا المصطلح قد بدا بارزا لدى توماس كون عندما تحدث عن الجماعة العلمية باعتبارها ضرورة من الضرورات التي يمكن أن تسمى بالتحولات المعرفية داخل المجتمعات والثقافات المختلفة، والجماعة العلمية لابد أن تقوم على قاعدة من شروط وأسس.

و**الأمر الرابع** يتعلق بالمجال، وهو العلوم السياسية، ومن حُسن الطالع أن يكون تخصص هذه الجماعة العلمية هو العلوم السياسية الذي أُطلِق عليه في كثر من كتب التراث السياسي "تاج العلوم"، ما يعبر عن أهمية المكانة التي يحتلها هذا العلم في منظومة البناء المعرفي وفي منظومة تكوين الجماعة العلمية على حد سواء. وهذا المجال الذي يشير إلى "العلوم" السياسية بصيغة الجمع إنما يشير إلى حالة من الامتداد والتنوع، بل إن هذا العلم لا يزال يحاول أن يزاوج بين علوم أخرى فيولِّد تصنيفات جديدة تكون محلًّا للاجتهاد المنهجي والمعرفي من قِبل الجماعة العلمية في حقل العلوم السياسية. وعلم السياسة كما أشار أ.د. حامد ربيع في مذكراته عن التحليل السياسي هو علم بناء الحضارة.

و**الأمر الخامس** في هذا الإطار يتعلق بـ"المنظور الحضاري" الممتد الشامل الذي يحرك مسالك العناصر المختلفة في رؤية الظاهرة– خاصة الظاهرة السياسية– ويؤدي إلى انفتاح أفق السياسي إلى البعد الحضاري والثقافي والقيمي، والذي بدا حتى في الفكر الغربي، ما يؤكد حجية هذا التفكير الذي بدأنا به منذ عقدين من الزمان أو بدأ منذ عقود على يد أساتذتنا الكرام.

ومن ثم، فإن هذه الجماعة العلمية عليها دور في إحداث تراكم في المنظور الحضاري والعمل على تفعيله وتشغليه والقدرة على ترويجه؛ لأنه من المؤسف ألا يكون هناك ناظم لهذه الجهود المختلفة حتى بدت جهودًا فردية منعزلة واجتهادات ترتبط بصاحبها وليس بجماعة تُحدِث تراكمًا وتماسكًا وفاعلية وترابطًا وتشبيكًا ومؤسسية، فلابد أن تتحول الجماعة إلى المؤسسية ما يمكِّنها من القيام بالمهام التي لا يقوى الأفراد على القيام بها.

لماذا الجماعة العلمية؟ ما الدواعي التي تجعلنا في هذا التوقيت نتحدث عن ضرورة بناء جماعة علمية في العلوم السياسية؟ **أولًا:** هناك داعٍ يتعلق بتشتت الجهود؛ فالجماعة جامعية ونَظم، مما يمكنها أن تحقق من هذا التشتت حالة من التراكم المعرفي والمنهجي والفكري والثقافي

بحيث تُحدِث نقلة نوعية في البناء المعرفي. وتقترن الجماعة العلمية– **ثانيًا**– بما يمكن تسميته بالهَمّ المعرفي والعلمي المشترك، ذلك أن لنا همومًا تتعلق بهذا الوطن ودوائره وتفاعلاته المختلفة وبهذه الأمة؛ لذا علينا الوقوف على همومنا المعرفية وتبادل الخبرات المتعلقة بها. وتتعلق الجماعة العلمية أيضًا بعناصر الاجتهاد المعرفي والمنهجي والشورى البحثية، وأتذكر هنا أن أستاذتي الدكتورة حورية مجاهد قبل أن أنتهي من رسالة الدكتوراة طلبت مني أن أمررها على زملائي بما يؤكد معنى الجماعة العلمية في وقت مبكر، وأن الجماعة في طريق الصواب بينما الفرد قد يصادفه الصواب وقد يخطئ.

الداعي الثالث لهذا اللقاء يتمثل في تحديات الأمة المتراكمة والمزمنة، والتي صارت من العمق بحيث لا يستطيع فرد من الأفراد ضمن مشروع فكري خاص به أن يلاحق مثل هذه التحديات أو يتعامل معها بالعمق الكافي ولا التعامل المنهجي الرصين إلا من خلال جماعة علمية وبحثية. إذًا نحن بحاجة إلى تحقيق نوع من الإنجاز والتراكم من خلال هذه الجماعة العلمية من خلال المطلوب والمرغوب، ويمكننا أن نوزع الأدوار ونقسم الأعمال ونسد الثغرات بما يمكننا من استكمال بناء هذا الصرح المعرفي والعلمي. ومن الأمور المؤسفة في هذا الشأن أننا لا نقرأ لبعضنا البعض، وهذا من الأمور شديدة الخطورة، ففي حقل العلوم السياسية لا يمكن أن تكون هناك جماعة علمية إلا باطلاع أعضائها على ما كُتِب داخل الجماعة العلمية، والاطلاع هنا يكون اطّلاعًا مثمرًا وعميقًا بما يحقق حالة من التشاور الفكري والشورى الجماعية البحثية. فنحن بحاجة إلى التشبيك البحثي والمنهجي والمعرفي.

والأمر الذي أريد أن أختتم به هذه الكلمة، يتعلق **بالكيفية والوسائل والآليات** التي يمكن بناء الجماعة العلمية على أساس منها، وأقترح نظرًا لتغيُّب البعض من الذين توسمنا أنهم سيسهمون إسهامًا مهمًّا في مسألة بناء الجماعة العلمية، أن يتحول النصف الثاني من هذا اليوم إلى حلقة نقاشية حول الآليات والوسائل التي تتعلق بتأسيس وتكوين جماعة علمية والأهداف التي ترتبط بها. ومن الضروري في هذا الإطار رصد خبرات العمل الجماعي؛ فالجماعة العلمية ليست فِرَقًا جماعية للبحث وإنما هي أبعد من ذلك، قد تكون الفِرق البحثية واحدة من آليات الجماعة العلمية. وقد قدمت خبرة مشروع العلاقات الدولية في الإسلام نموذجًا مهمًّا، نستطيع أن نتعرف من خلاله على نقاط الصواب فنزيدها وعلى نقاط الخطأ فنصوِّبها وعلى مناطق أخرى لم نجتزها فنحاول الوصول إليها. ومن ثم يجب التأكيد أن الجماعة العلمية لا تكون بالعمل الفردي، وأظن أن الجماعات العلمية جزء لا يتجزأ من النهوض بهذه الأمة في مواجهة التحديات التي تواجهها.

أ.د. فتحي الملكاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.. الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد..

كل الشكر والتقدير للأستاذة الدكتورة نادية والدكتور سيف على هذه الدعوة. وأحد أسباب حضوري هذا الاجتماع هو تقديري لجهود هذه الجماعة العلمية، وأنا لا أتردد في تسميتها جماعة علمية رغم أنها بدأت باعتبارها عملًا أكاديميًّا علميًّا في أحد أقسام كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، فهذه الجماعة العلمية كانت موجودة بغض النظر عن وجود الوعي بها لدى من انخرط فيها في وقت مبكر، ولكن عملية الممارسة هي التي أدت إلى عملية التلمذة والتعليم في هذا القسم وشكَّلت هذا التوجه نحو بناء الجماعة العلمية، ثم تعمقت أواصر العلاقة بين هؤلاء الباحثين عندما ارتبطوا بفريق بحثي في مشروع العلاقات الدولية إلى الحد الذي تكونت معه جماعة علمية.

ما هي الجماعة العلمية؟ وكيف تنشأ؟ وما الخصائص المميِّزة لها؟ وما موقع الجماعات العلمية في التاريخ الإسلامي والتاريخ الغربي وفي الواقع المعاصر؟ يتضح أن الجماعة العلمية ربما تنشأ بقرار، فكثير من المؤسسات اتخذت قرارًا بإنشاء جماعات علمية بعضها نشأ وبعضها لم ينشأ وبعضها نشأ اسمًا ولم ينشأ فعلًا، وتنشا الجماعة العلمية من خلال التوافق والتقارب المعرفي– بحكم الاختصاص– بين عدد من الباحثين في المنهجية العلمية للبحث، وفي طريقة أدائهم لأعمالهم وتكوينهم لطلبتهم من بعد حتى تصبح الممارسات العملية لهذه الفئة من الباحثين أشبه بقواعد ونظم تتم ممارستها فيعترف بها الآخرون حتى لو لم تطلق على نفسها وصف الجماعة العلمية. فهاتان الطريقتان موجودتان في الواقع: القرار المسبق أو الممارسة الواقعية.

ويمكن أن نسترجع كيف تشكلت هذه الجماعة العلمية وتكونت عناصرها عبر ربع القرن الماضي، وهي في ظني قائمة وعناصرها متوافرة. فهذه الخطوة نحو تأسيس أو مأسسة الجماعة العلمية ربما تكون خطوة مهمة ليس فقط للجماعة العلمية ذاتها وإنما أيضًا للآخرين للاستفادة مما حققته من إنجازات على أرض الواقع. وربما يكون من المهم– في هذا الإطار– أن يكون جزء من عمل هذه الجماعة العلمية مشروعًا بحثيًّا حول فكرة الجماعة العلمية ذاتها ونشأتها وأسماء وألقاب الجماعات العلمية، وأمثلة من الجماعات العلمية في التاريخ الإسلامي والواقع المعاصر، لنرى كيف يمكن أن تنشأ في ضوء خطة عملية.

د. رفعت العوضي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. بداية أسعد

بتقديم الشكر للقائمين على هذا اللقاء؛ أ.د. نادية وأ.د. سيف، ولمدرسة العلوم السياسية بكلية الاقتصاد على ما أنجزوه من تقدم في أسلمة العلوم السياسية.

فيما يتعلق بالتأسيس النظري لمسألة الجماعة العلمية؛ فالمؤسسة هي الإطار الذي يتم فيه التقدم، والمجتمعات المتقدمة هي التي تقدمت في الجانب المؤسسي في مختلف المجالات. والإسلام دين وُلِد مؤطرًا مؤسسيًّا؛ فعندما بُعِث سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) مثلت أسرته أول تأطير مؤسسي؛ حيث تلقت الدعوة منذ البداية، كما كانت بيعتا العقبة الأولى والثانية إطارًا مؤسسيًّا مهمًا حمل الدعوة الإسلامية. وعندما وصل الرسول إلى المدينة بدأ أيضًا تأطيرًا مؤسسيًّا من خلال المؤاخاة. ولكن لماذا يعد التأطير المؤسسي بهذه الخطورة؟ التأطير المؤسسي ينقل الأمر إلى عمل جماعي، فالبديل للفردية هو المؤسسية، ومن ثم فبناء جماعة علمية في العلوم السياسية يجعلنا في وعاء التقدم، وأساس ذلك نشر ثقافة المؤسسية.

وليس من الصحيح أن تأسيس منظور إسلامي في أي علم يعني العودة بالعلوم إلى الوراء، فالإسلام دين عالمي زمانًا ومكانًا؛ فقد اقتضى الله تعالى أن يكون الإسلام الرسالة الخاتمة، وأن يكون القرآن كتابه الخاتم يعرفه الجميع، وبالمثل نبيه محمد (صلى الله عليه وسلم).

أولًا: المنظور الحضاري في العلوم السياسية: الإنجاز والمطلوب

الجماعة العلمية: الأهداف والدواعي

*** الرؤية والأهداف والأهمية:**

إن الجماعة العلمية المنطلقة من منظور حضاري إسلامي **موجودة فعليًّا** منذ سبعينيات القرن العشرين، ولكنها تحتاج إلى تجديد الوعي بها وتوثيق **عُراها** وتجديد العلاقات **بين أعضائها**، وليس شرط ذلك وجود كيان مؤسسي صلب يضم أعضاء هذا المنظور، ولكن من الممكن وجود نوع من المؤسسية **المرنة**.

وتعود **أهمية بناء** هذه **الجماعة العلمية** إلى:

- تحديد اتجاه المسيرة، فالبناء يعني التواصل والتراكم والترقي (التطوير)، الجماعة العلمية ضرورة في وجودها وفعاليتها؛ لإحداث تحولات معرفية، ومنهجية، وبحثية، وعملية.
- أنه إذا كان لكل فرد أو فريق أو توجّه مدخله وجانب تميزه داخل المنظور والجماعة العلمية، فإن رسم خريطة هذه الإسهامات والمداخل والتميزات مهمٌ لعدة اعتبارات في مقدمتها الحرص على مزيد من الإضافة والإنجاز.
- الحاجة إلى "كلمة سواء" فيما بين الرؤى العلمية المنطلقة من مرجعية حضارية إسلامية، وأهم آلياتها المأسسة والتشبيك، فضلًا عن تواصلها مع دوائر إنسانية تشترك معها في الكثير من الرؤى والأفكار والأهداف والمبادئ.

*** الدواعي والدوافع والمبررات:**

تبرز مجموعة من الدواعي التي تفرض أهمية تأسيس جماعة علمية للعلوم السياسية على وجه الخصوص والعلوم الاجتماعية عامة، تنطلق من المنظور الحضاري وتقوم عليه. من أهم تلك الدواعي:

- تنظيم الجهد وإظهار التراكم دون أن يجب ذلك الجهود الفردية.
- المشاركة في الهمّ المعرفي والعلمي المشترك.
- إحداث نقلة نوعية ومعرفية وبحثية (من أدوار الجماعة العلمية كما قال كوهن).
- تفعيل عملية الشورى البحثية: الجماعة دائمًا ما تجتمع على الصواب: ليقرأ بعضنا بعضًا.
- آلية للتشبيك: البحثي، المعرفي، والمنهجي.

- الاستفادة من الإسهامات والجهود التي بُذلت (نقل الخبرة، التعلم على بعضنا البعض،...).
- أن منظومة النهضة والتقدم لابد أن– بل هي بالفعل– تنطلق من جهد مجمع ومراكم بشكل مؤسسي.
- الخبرة الإسلامية تؤكد أهمية البعد المؤسسي.

الجماعة العلمية من منظور حضاري بين الإنجاز والمطلوب(*)

أ.د. حورية مجاهد:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أشكر كل من ساهم في الإعداد لهذا اللقاء، وأشكر أ.د. نادية مصطفى وأ.د. سيف الدين عبد الفتاح على كل ما قدماه من جهود، وعلى دعوتي للحضور وشرف رئاستي لهذه الجلسة. منذ ربع قرن لم يكن متصورًا وجود هذا التجمع أو مناقشة هذه الموضوعات، أو الاهتمام من جانب دارسي العلوم السياسية بالمنظور الإسلامي الذي بدأ مع أ.د. حامد ربيع ثم تطور ليمتد إلى الوطن العربي، فالاهتمام بالربط بين الدراسات الغربية والإسلامية في مجال العلوم السياسية لم يعد اتجاهًا موجودًا في مصر فقط وإنما في الوطن العربي، مما يعكس صلابة هذه الجماعة التي فرضت نفسها على الساحة.

وهذه الجماعة نتاج دراسات غربية بالأساس تبلورت عنها الحاجة لضرورة الاهتمام بالتكامل الإنساني المشترك والاهتمام بالدراسات الإسلامية ووضعها في مكانها السليم في سياق التطور الغربي، وهذه الجماعة لا تهتم بالجوانب الفقهية أو الإسلامية البحتة ولكن تهتم بدراسة العلوم السياسية بأبعادها المختلفة في إطار رؤية إنسانية. وقد واجهت فكرة الدراسات الإسلامية في العلوم السياسية صعوبات، **بل واجهت حربًا**، ففي فترة ما كان هناك توجه نحو عدم تسجيل دراسات إسلامية في قسم العلوم السياسية ولكن المهتمين بهذا المجال فرضوا أنفسهم حتى أصبح الأمر واقعًا، وأصبح هناك اتجاه نحو تأسيس جماعة علمية حتى يكون هناك استمرار وثبات في هذا الاتجاه.

أ.د. مصطفى منجود:

بسم الله الرحمن الرحيم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

---

* يتضمن هذا الجزء تفريغًا لمشاركات ومداخلات الحضور في اليوم الأول من الحلقة النقاشية (٤ أغسطس ٢٠٠٨).

أقدم الشكر لمركز الحضارة للدراسات السياسية على هذه الدعوة للتفكير بصوت عالٍ في أن تكون الجماعة العلمية حقًّا يلامس حقيقة وواقعًا نستمر منه ونستمر فيه. كما أوجه كلمة شكر خالصة للرواد الذين علمونا وأسسونا؛ أ.د. حامد ربيع رحمه الله وأ.د. منى أبو الفضل وأ.د. حورية مجاهد وأساتذة آخرين، في وقت شديد الصعوبة. وأشكر أيضًا المعهد العالمي للفكر الإسلامي الذي احتضن هذه الجماعة ونشر الكثير من رسائل الماجستير والدكتوراة التي خرجت عنها، وأيضًا من خلال عدد من البحوث والأعمال الجماعية مثل مشروع العلاقات الدولية في الإسلام. كما أن الكثير من الجهود لم تكن لتتم لولا المؤسسة التي احتضنتنا وهي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، فهي التي عرفتني على الجيل الراهن رغم الصعاب.

والحديث عن الجماعة العلمية للعلوم السياسية ليس حديثًا جديدًا من وجهة نظري، **لكن الجديد في هذه الجماعة هو المنظور الحضاري الذي تمثله، ثم المنظور الحضاري الإسلامي المميِّز لها**؛ لذلك أنا متفائل بنجاح هذه الجماعة في طوْر التأسيس؛ لأنها كانت موجودة بالفعل من خلال الأعمال والمشروعات البحثية الجماعية.

ومن إنجازات هذه الجماعة العلمية أننا عرفنا ما هو المنظور الحضاري، وأنه يمكن أن يكون فريدًا ومتميزًا ولكن منفتحًا في الوقت ذاته على المنظورات الأخرى، كما أن هذه الجماعة المنطلقة من المنظور الحضاري الإسلامي تغطي معظم حقول العلوم السياسية، وحققت خبرات بحثية جماعية، وكثيرًا من الحضور في المنتديات والمؤتمرات والندوات عربيًّا وعالميًّا، والتواصل مع مراكز بحثية علمية في كثير من أجزاء الوطن العربي وربما خارج الوطن العربي، وأنتجت رسائل وأبحاثًا علمية وشاركت في الإشراف على رسائل علمية، بالإضافة إلى نقل الخبرات إلى الأجيال المختلفة.

أما ما لم يتحقق حتى الآن؛ فمنه النقص في المؤلفات التدريسية، وعدم جمع الأعمال المتفرقة للجماعة العلمية وأعضائها. ومواجهة هذه التحديات التي تواجه الجماعة العلمية ترتبط بإرادتين: إرادة استمرار وإرادة مواجهة هذه التحديات حاليًا ومستقبلًا.

د. حورية مجاهد:

من المهم أن يتعامل الباحثون في المنظور الحضاري في مجال العلوم السياسية بما يحقق التواصل مع غيرهم من الباحثين من خارج المنظور وألا ينفصلوا عنهم.

أ.د. السيد عمر:

نحن لا نتحدث عن بناء جماعة علمية في العلوم السياسية من منظور حضاري، ولكننا نتحدث عما يجب على هذه الجماعة الموجودة بالفعل على مدى عدة عقود تلت وأصبحت الآن

قائمة وتحتاج فقط إلى المأسسة، **وجوهر المأسسة وجود تقاليد علمية متعارف عليها تحكم عمل الجماعة العلمية سواء على صعيد التخْلية أو على صعيد التحْلية.** وهذه المدرسة العلمية التي خرجت من روافد عديدة، صار لها بالفعل تقاليد علمية متعارف عليها في مقدمتها الانفتاح على كافة المدارس الأخرى والاجتهاد المنضبط الذي يضع الثابت في مكانه والمتغير في مكانه.

وهذه الجماعة العلمية تواجه تحديات عديدة علينا مواجهتها؛ لأنه لا يمكن لفرد– وإن وصل إلى درجة عالِم شامل– أن يواجهها بمفرده؛ من تلك التحديات أن بيئتنا البحثية الراهنة صارت غارقة في العجلة البحثية وتعاني من تيه الهوية، وتعاني العبودية للقمصان التي وضعتها مدارس الوضعية ومابعد الوضعية ومابعد الحداثة من أحادية، حتى وإن ادعت التعددية والتنوع، ناهيك عن أننا نعمل في ظل إعلام معوِّق اخترق النظام التعليمي وأراد أن يتحول الإعلام إلى مدرسة وأن تتحول المدرسة إلى طفل عاجز أمام محتواها، نعاني أيضًا من الإمبريالية عن بُعد من خلال العديد من الوسائل التكنولوجية، ومن أزمة إعلاء المظهر على المَخبَر.

وتعاني بيئتنا أيضًا الإفلاس في القراءة أو ما يمكن أن نسميه "القراءات الضالة"؛ فهناك من يقرأ الظاهرة الإسلامية باعتبارها ظاهرة ساكنة وهناك من يقرؤنا من مرجعية علمانية أو من مرجعية أننا نفكر من أجل السياسة بمفهومها الحركي، وهناك من يتهمنا حين ننادي بوحدة المعرفة بالافتئات على التخصصات الأخرى، وهناك من يريدنا أن نقوم بالقراءة على خلفية التيارات السياسية الحركية. ونحن نعرف أن دورنا في العلم لا يقف عند حد المعلومة وإنما ينطلق بالأساس من المعلومة التي تصب في وعاء التكوين، ومن ثم نريد من هذه الجماعة العلمية أن تنتقل من تربية الفصل إلى تربية الوصل، ومن التربية على ما يفرق إلى التربية على ما يوحد، وكيف ننظر إلى التنوع في الوجود على أنه آية من آيات الله تعالى، والتخلص من التربية الضاغطة والتربية المنمِّطة والتربية الانفرادية.

ونحن جماعة علمية تعي أنها أنجزت الكثير في التأسيس لنظرية اجتماعية ذاتية. هذه القراءة البديلة عنوانها الأساسي "تعزيز القابليات الإنسانية الفطرية"، تلك القابليات التي تحرك القراءة المُركبة أو ما أسماه د. سيف عبد الفتاح "القراءات السبع للتحليل السياسي"، التي ترى أننا نفكر لإنسان، والإنسان لم يتغير ولكن تتغير الطبيعة حوله وكيفية وأساليب قيامه بإشباع حاجاته وفرضه الخلافة في الأرض.

من هنا، فإن مدرستنا وجماعتنا هذه تريد أن تؤسس **لقراءة وكتابة فطرية،** وأن تنقل الجماعة العلمية من ضيق التركيز على الذات ونبذ الآخر إلى القبول والتقاء كافة التخصصات والعلوم.

أ. عبده إبراهيم (طالب ماجستير علوم سياسية):

هناك من يُحسب على الجماعة العلمية دون أن يقدم منتجًا على المستوى المطلوب أو ربما يتناول مسألة المنظور الحضاري الإسلامي بما يسيء إليه؛ ومن ثم أقترح أن يكون هناك "ميثاق شرف منهجي" للجماعة العلمية يحدد ضوابط للكتابة والبحث من منظور حضاري إسلامي.

أ. سناء البنا (خريجة علوم سياسية):

أظن أننا نحتاج إلى وجود حلقة وصل بين الدراسة الدينية أو الأزهرية المتخصصة وبين الدراسة الغربية، بما يجيب عن الأسئلة المعرفية التي ترِد على أذهان الباحثين في هذه الجماعة أو المدرسة من قبيل: ماذا نقرأ؟ وكيف نقرأ؟ وكيف نستعيد منهجية القراءة على الأساتذة؟ وما إمكانية أن يتم تدريب الباحثين المبتدئين في مشروعات بحثية تساعد في إعادة قراءة وإنتاج ما قدمه التراث الإسلامي؟

ومن ناحية أخرى، من المهم أن يتم بناء قاعدة بيانات تقوم على حصر الإنتاج العلمي لهذه الجماعة في مصر والدول العربية كافة، بالإضافة إلى أهمية توفير الإنتاج الموجود بالفعل ليسهل وصول الباحثين إليه واطلاعهم عليه.

أ. لبنى السبيلجي (طالبة ماجستير علوم سياسية):

قد يعوق البعد المكاني سهولة التواصل بين أعضاء الجماعة العلمية وبينهم وبين الباحثين الشباب؛ لذا أقترح أن تكون هناك آلية للتواصل وتيسير العمل البحثي المشترك بين الباحثين في أماكن مختلفة. كما أقترح أن تتم مشروعات بحثية جماعية يشارك فيها الباحثون الشباب ولو على سبيل التدريب.

أ. محمد الجوهري (طالب ماجستير علوم سياسية):

إذا كان د. فتحي الملكاوي قد ذكر أن الجماعة العلمية تنشأ من خلال التلاقي والتقارب بين عدد من الباحثين، فما مساحة الاختلاف والتنوع داخل الجماعة العلمية؟ وما إمكانية التشبيك بين الجماعات العلمية من مرجعيات مختلفة؟ ومن ناحية أخرى، ما طبيعة البيئة اللازمة لتحفيز البحث الجماعي ووجود جماعات علمية وكيف يمكن تهيأتها؟

أ. ريهام خفاجي (مدرس مساعد في العلوم السياسية):

أظن أن التأصيل للجماعة العلمية يبدأ من الواقع الأكاديمي وليس الواقع السياسي. ومن ناحية أخرى، أرى ضرورة أن يكون الباحث في هذه الجماعة العلمية مؤهلًا- مهما كان مهتمًا بالمنظور الحضاري الإسلامي- وذلك من خلال دراسة مبادئ العلوم الشرعية.

أ. ماجدة إبراهيم (طالبة ماجستير في العلوم السياسية- باحثة بمركز الحضارة):

أتساءل إذا ما كان من الممكن أن يحدد الأساتذة أولويات الأجندة البحثية للباحثين الشباب يتم تناولها من خلال الرسائل والبحوث العلمية، لتجمع بين تخصصات مختلفة سواء في العلوم الاجتماعية أو الشرعية، وما المطلوب أو الواجب عليهم على المستوى البحثي. وإذا كنا نتحدث عن أهمية وجود مؤسسة للجماعة العلمية فما إمكانية أن يُخصص فيها جزء أو نشاط معين للشباب.

أ.د. عبد الرحمن النقيب:

كلمة "مدرسة" تستدعي أمرين: جيلًا رائدًا ثم جيلًا حاملًا للرسالة، فنحن أمام جيل يقود بعد أن تيسرت له الوسائل والأدوات بجانب رؤية معينة ثم جيل يحمل الراية. والجيل الرائد يُفرَض عليه أن يعطي كل الوقت للمدرسة العلمية التي كوَّنها، وكلما أُعطِي هذا الجيل الوقت والإمكانات ووُجِد عقل مفكر يشبِّك بينه كلما زاد عطاؤه. وهذا الجيل الرائد مطلوب منه أن ينقل خبرة تكوينه العلمي، وأن يحدد أجندة أبحاث يرى أنها مهمة لنمو المدرسة. أما الجيل التالي فمُطالب بأن يقرأ كثيرًا ويُلازِم أساتذته، و"**الملازمة**" مصطلح إسلامي أصيل. والمطلوب تحديدًا في هذه اللحظة من هذه المدرسة الموجودة بالفعل، تدريب الجيل التالي وتنشئته ونقل الخبرة إليه وتقديم أجندة أبحاث إليه؛ لضمان قوة الجماعة العلمية.

أ.د. مصطفى منجود:

أشارك الشباب فيما طرحوه من قضايا ذات أولوية وتثير ما أثرتُه في مداخلتي عن نقل الخبرة، ويشمل ذلك مهارات البحث وتحديد المصادر المتعلقة بالموضوع ومنهجه وأيضًا تحديد أجندة القضايا والموضوعات البحثية، فضلًا عن تحديد المصادر السياسية الإسلامية. ويحتاج ذلك إلى تنظيم دورات تدريبية، وإلى تواصل مع الباحثين الشباب.

أ.د. السيد عمر:

أشارت مداخلات القاعة إلى أمور مهمة؛ أولها: أن جماعتنا بحاجة إلى ميثاق شرف، ويمكن أن تعقد ورشة لتحقيق هذا الهدف. وثانيها: مشكلة التوثيق، فنحن بحاجة لتجميع إنتاج هذه المدرسة ونشره مجمعا. الأمر الثالث: أن الجماعة العلمية لديها هاجس بخصوص التنوع داخلها والتشابك مع التيارات العلمية الأخرى، وأقول إننا تعلمنا على يد أساتذتنا أننا نعمل على متصَلَيْن وأنه ليست هناك نقاط حاسمة، ونحن نحتاج إلى التشبيك ليس فقط مع التيارات غير الإسلامية ولكن أيضًا داخل تيارات الفكر الإسلامي ذاته، ويرتبط ذلك بفكرة الحدود والقيود في العمل الفكري. وبخصوص د. منى أبو الفضل تحديدًا أود أن أقول إن أعمالها تحتاج إلى إعادة قراءة فكرية، وما قامت به من نقلة نوعية في دراسة العلوم السياسية.

أ.د. حورية مجاهد:

هذا اللقاء مهمٌ جدًّا، وواضح من النقاش أن هناك ضرورة للتواصل بين أعضاء الجماعة العلمية ومع جماعات علمية أخرى في دول مختلفة. ومن ناحية أخرى، هناك أهمية للبحث المشترك، وضرورة جمع أعمال الجماعة العلمية والتي لا تقتصر فقط على الأبحاث وإنما قد تكون مقالات مهمة. كما أن هناك العديد من المسائل التي تحتاج إلى تفكير مثل نشر أعمال الجماعة والتعريف بها وتبادل الأفكار.

أ.د. رفعت العوضي:

أكرر الشكر لمركز الحضارة والقائمين عليه، وأؤكد أهمية تجربتهم في مجال العلوم السياسية وأهمية نقلها والاستفادة منها في مجالات أخرى. كما أؤكد أهمية المؤسسية في بناء الجماعة العلمية حتى لا تسيطر الفردية، والمؤسسية لا تعني بالضرورة وجود لائحة وهيكل ولكن المهم هو ثقافة المؤسسية.

د. محمد عاشور:

الإنجازات التي طرحتها د. نادية مصطفى، من قبيل مشروع العلاقات الدولية في الإسلام ومشروع إسلامية المعرفة ومركز الحضارة ومركز حوار الحضارات وغيرها، والتي شرُفت بالمشاركة في بعضها، هذه الإنجازات ذاتها تطرح ما هو مطلوب، وبتشبيك تلك الإنجازات مع إنجازات جماعات علمية أخرى يمكن تحديد ما هو مطلوب. وأطرح هنا بعض الخبرات التي يمكن الاستفادة منها؛ الخبرة الأولى تتعلق بـ"جماعة الرواد" التي أنشئت عام ١٩٣٧ وكانت تهدف للنهضة بمصر من خلال المبتعثين بالخارج، وفي عام ١٩٩٠ دعي بعض الباحثين

والأساتذة للنقاش حول أفول هذه الجماعة لعدم وجود صف ثانٍ يشكل امتدادًا لها؛ ومن ثم فمسألة تعاقب الأجيال وتسليم الراية بينها أمر مهم ومطلوب لاستمرار الجماعة العلمية.

والخبرة الثانية كانت مع أ.د. علي جمعة في جلسته التي كان يعقدها في رواق الأتراك بالأزهر الشريف، والمستفاد منها فكرة المناولة في العلم بعد التلقي على يد أستاذ العامود، وهذا ينقلنا لما طرحه الشباب من تساؤل: من يعطينا؟

والخبرة الثالثة تتعلق بالجمعية الإفريقية ومشروع دعم التكامل الإفريقي، وهي خبرة تثير قضية مهمة تتعلق بالتمويل، وهي قضية يجب أن تأخذ حقها في الاعتبار؛ فالجمعية الإفريقية ظلت منتظمة في عملها لمدة ٢٠ عامًا حتى توقف التمويل الخاص بها فتفرقت ولم تعد جماعة علمية توجه أعضاءها في ظل أجندة بحثية. وفي المقابل فإن وجود تمويل لمشروع دعم التكامل الإفريقي ساعد على وجود عمل جاد، ومن ثم كان ذلك بدوره مصدرًا لمزيد من التمويل.

والخبرة الرابعة تتعلق بمشروع العلاقات الدولية في الإسلام، والتي تمثلت بالأساس في بناء الأفراد وروح الفريق، بالإضافة إلى بناء فريق عمل وإن لم يستمر بعد ذلك ولكن كل فرد أصبح بعد ذلك نواة في مجال عمله وتخصصه؛ فإلحاق شباب الباحثين بمثل هذه المشروعات أمر في غاية الأهمية يقود إما إلى تكوين فريق عمل يستمر فيما بعد، أو إلى أن يكون كل منهم نواة فيما بعد في مجالات مختلفة. ومن ناحية أخرى، فإن الخبرة الأساسية لمشروع "أمتي في العالم" تتعلق بالرؤية الكلية والخيط الناظم لكل عدد.

إجمالًا؛ نحن نحتاج رؤية بحثية جادة، تُطرَح على مؤسسات تمويلية، وفقًا لها يُجمَع عدد من الباحثين يتم تدريبهم ضمن مشروعات بحثية، فضلا عن ضرورة تسليم الراية بين الأجيال البحثية. ويمكن– في هذا الإطار– أن يُعقد سمينار علمي أو دورات تدريبية للباحثين حتى يتم احتواؤهم والتواصل معهم حتى وإن انتقلوا إلى مؤسسات أخرى.

د. إيمان نور الدين:

بداية أشكر أساتذتي د. نادية مصطفى ود. سيف عبد الفتاح، وأذكر من ضمن إنجازات هذه الجماعة العلمية مشروع "التنشئة السياسية من منظور حضاري إسلامي"؛ وهو مشروع مهم جدًّا، وقد سبقته مشروعات أخرى عديدة. ومن أهم خبرات هذا المشروع في رأيي اطلاع الباحثين على منهج مختلف عن المنهج الغربي الذي درسوه وتربوا عليه، فضلًا عن الاقتراب من مصادر معرفية وقراءتها بمنهج مختلف **وعلى رأسها القرآن الكريم**. وأؤكد– مرة أخرى– أهمية تحديد أجندة بحثية للدراسة، مع مراعاة أن تقدم هذه الموضوعات حلولًا واقعية للمشكلات الراهنة، ويتم تدريب الباحثين الشباب من خلال العمل بها.

د. أحمد علي سالم:

أشكر أساتذتي على الدعوة الكريمة.. وأركز في حديثي على إنجازين مهمين؛ **أولهما** إمكانية العمل البحثي من منظور حضاري إسلامي سواء من خلال كتابة أبحاث ودراسات أو تسجيل رسائل علمية، فهذه الإمكانية غير متاحة في بلدان وأماكن أخرى خارج مصر. والإنجاز **الثاني** هو أن المنظور الحضاري أعاد الاعتبار للنظرية، فقد اعتدنا دراستها باعتبارها موضوعات نظرية دون دراسة جذورها الفلسفية، فالمنظور الحضاري يدرس جذور تلك النظريات وأسسها الفلسفية ويطرح بديلًا فلسفيًّا تؤسَّس عليه العلوم.

أما فيما يتعلق بالمطلوب فأذكر ثلاثة أمور؛ الأمر **الأول** فكرة المأسسة، ولكن تجب الإشارة إلى أن هناك بعض المشكلات تواجه تحول أي جماعة علمية إلى مؤسسة، منها– على سبيل المثال– التناقض بين الالتزام بالقواعد والإبداع، كما أن بعض المؤسسات تبدو في ظاهرها مؤسسات وإن كانت الشخصنة تسيطر عليها بدرجة واضحة؛ فكيف نعالج مشكلات المؤسسية عندما تتحول الجماعة العلمية إلى مؤسسة؟ الأمر **الثاني** يتعلق بمسألة التواصل مع الجماعات العلمية الأخرى، سواء التي تدرس العلوم السياسية من منظورات أخرى حضارية أو غير حضارية، إسلامية أو غير إسلامية، أو الجماعات العلمية من منظور حضاري إسلامي التي تدرس تخصصات أخرى غير السياسة، وخاصة الجماعات العلمية في الغرب؛ حيث يدرس بعضها موضوعات نهتم بها. المطلوب **الثالث** هو الاهتمام بنقد مدارس العلوم السياسية الغربية، وليس الاهتمام فقط بدراسة التراث السياسي الإسلامي حتى لا نتطور بشكل منعزل عن الاتجاهات والمدارس العلمية التي تتطور في الغرب. فلابد أن نشتبك مع تلك المدارس بالدخول في الجدل والمناقشات العلمية التي تُطرح في هذا الإطار.

د. باكينام الشرقاوي:

أركز مداخلتي حول أربع نقاط مجملها حول ما هو مطلوب وترتبط بالبعد التنظيمي للجماعة العلمية؛ **أولها** مسألة التواصل داخل الجماعة العلمية، فالحوارات البينية، بين المسلمين وبعضهم البعض وبالتالي داخل الجماعة العلمية الواحدة، تكون أشق وأصعب من الحوارات مع المختلفين، ومن هنا أطرح بعض الأفكار لتخطي هذه الإشكالية منها الاستفادة من وسائل التواصل الحديثة مثل شبكة الانترنت وغيرها، فمن الممكن إنشاء موقع إلكتروني يجمع الأعمال البحثية للجماعة العلمية، مما يتيح لأعضاء الجماعة الاطلاع على أعمال بعضهم البعض ومن ثم يتم التكامل بين أعمالهم. من ناحية أخرى، من المهم أن يطلع كل مركز بشكل دوري ثابت على ما نُشِر من أعمال المراكز الأخرى المنتمية لنفس المنظور والجماعة العلمية، ومن ثم أهمية أن يكون لكل

مركز قاعدة بيانات معلنة بأعماله البحثية يتم تحديثها بشكل مستمر ليتيح للآخرين الاطلاع عليها.

المسألة **الثانية** تتعلق بالتمويل، وأظن أننا لا ينقصنا المال ولكن ما ينقصنا هو حسن ترتيب أولويات استخدامه، مما يتطلب ترشيد وحسن توجيه عملية التمويل.

والمسألة **الثالثة:** الاهتمام بالمشروعات الكبرى، مثل مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، التي تدعم الجماعة العلمية وتسهم في الإجابة عن الأسئلة الكبرى التي تُطرح على المسلمين وعلى الحضارة الإسلامية في مواجهة الحضارات الأخرى.

والمسألة **الأخيرة** تتعلق بالتواجد في الخارج، فلابد من استثمار الفرص المتاحة للتواجد المادي على الساحة العلمية والفكرية من خلال المؤتمرات العلمية وغيرها، بما يؤكد تواجد الجماعة العلمية باعتبارها أحد المدارس العلمية الموجودة، ليس فقط للدفاع عن الإسلام والمسلمين ولكن باعتبارها جهدًا فكريًّا إنسانيًّا يمثل رؤية مختلفة في العلوم السياسية. ويمتد ذلك أيضًا إلى ضرورة التواجد من خلال المنشورات العلمية، فهناك العديد من الكتب والدراسات المهمة والرصينة من المهم ترجمتها إلى اللغة الإنجليزية، ومن ثم تأتي أهمية ترجمة الإصدارات الرئيسية للجماعة العلمية حتى يتاح للآخرين الاطلاع عليها.

أ.د. رفعت العوضي:

فيما يتعلق بمسألة التمويل، أشير إلى أهمية الوقف، فأحد مداخل حل مشكلات هذه الأمة هي الأوقاف.

د. عبد السلام نوير:

أشرُف بأنني قد التحقت بمشروع العلاقات الدولية في الإسلام، وكنت حينها أفكر في موضوع لتسجيل رسالة الماجستير، ولكن تهيبت حينها التسجيل في موضوع يتعلق بالنظرية السياسية الإسلامية تجنبًا لإمكانية الخطأ، ولو وجدت حينها جماعة علمية تزيل هذا التخوف وتوضح للباحث إمكانية السيْر في هذا السبيل لكان الأمر مختلفًا. فقد أوجد هذا المشروع عددًا من الباحثين على مستوى عالي التأهيل في مجال الدراسات الإسلامية ولكن لم تتوافر الجماعة العلمية التي تضمهم في إطار واحد يتيح لهم الاستمرار. فقد تحقق الكثير مقارنة بالجهد والوقت والموارد والتحديات التي تواجهها هذه الجماعة العلمية التي أتيح لها أن تتواجد في قسم العلوم السياسية– كلية الاقتصاد والعلوم السياسية دون غيره من الأقسام أو التخصصات. ولكن الآن تفرق بعض أعضاء الجماعة، واتسمت الجهود بالفردية أو الانقطاع، وتظل هذه الجماعة رهنًا بجهود أشخاص مخلصين أكثر من كونه جهدًا يتسم بالتراكم، ومن ثم أؤكد ما ذكره د. محمد

عاشور من أهمية وجود تعاقب في الأجيال. فالمطلوب إذًا أن تكون هناك جماعة علمية تحقق تراكمًا علميًّا في هذا المجال، وأن تحقق تنسيقًا للجهود البحثية يمتد ليكون بين الأقسام العلمية المختلفة وعلى مستوى الدول العربية كافة، فضلًا عن أن يتم تطوير عمل الجماعة العلمية من خلال طرح موضوعات جديدة وعدم الاكتفاء بدراسة التراث.

وهذه الجماعة العلمية تطرح بعض التحديات؛ منها– كما قيل من قبل– تحدي المؤسسية الذي يفرض علينا البحث عن إطار مؤسسي مرن، وأيضًا مشكلة التمويل؛ فالتمويل يرتبط بالأجندة البحثية، فليست الموضوعات التي تحظى بتمويل أكبر هي بالضرورة الموضوعات الأهم، ويمكن التغلب على ذلك من خلال الوقف حتى لا نكون رهنًا لتمويل غير ثابت. ومن ناحية أخرى نحن في حاجة إلى آليات لنشر إنتاج هذه الجماعة العلمية، سواء من خلال الإصدارات أو الترجمة أو عقد مؤتمرات عامة تطرح موضوعات جديدة على الباحثين كما تطرح إنجازاتها السابقة، فضلًا عن تنظيم دورات تدريبية للباحثين الشباب لتأهيلهم وتدريبهم على التعامل مع المصادر المعرفية. ومن الآليات المقترحة– في هذا الإطار– أيضًا، بحث فكرة تمويل رسائل الماجستير والدكتوراة من خلال مؤسسات ومراكز بحثية.

<u>أ. رحاب الشريف</u>:" نحو برنامج تدريسي للعلوم السياسية من منظور إسلامي"[*]

هنالك العديد من الجامعات والمراكز البحثية على مستوى العالم قد اهتمت بالتأصيل المعرفي وأسلمة العلوم على نحو أو آخر، قدمت جميعها رؤى ومداخل متعددة تعبر من خلالها عن فكر روادها وتصوراتهم لهذه القضية.

من بين هذه المؤسسات تبرز خبرة **جامعة الجزيرة ممثلة في معهد إسلام المعرفة**، ذلك المعهد الذي يُعنى بالبحث العلمي والدراسات العليا في مجال التأصيل المعرفي. ولقد كان العمل على إيجاد مناهج دراسية في مختلف العلوم (وخاصة العلوم الإنسانية التي تؤسَّس على نظرية المعرفة الإسلامية وتدرَّس للطلاب ضمن المناهج الدراسية المعتمدة) أمرًا يشغل بال القائمين على هذه المؤسسة، وبالإضافة للأهداف العلمية المرجوة من مثل هذه البرامج شكَّل السعيُ لتوظيف ناتج العلوم التوحيدية– بشقيها الاجتماعي والطبيعي– في دراسة واقع العالم الإسلامي (لاسيما الواقع السوداني وتشخيص علله وتوصيف أسباب النهوض به) دافعًا آخر لتأسيس مثل هذه البرامج، ولقد تبلورت هذه الأطروحات في عدة مناهج دراسية أصبحت نواة لعمل المعهد في مجالات عدة وهي: علم الاجتماع، علوم الاتصال، والعلوم التربوية، وهي البرامج التي تُدرس على مستوى الدراسات العليا.

[*] يمثل هذا الجزء ملخصًا للورقة البحثية التي أعدتها أ. رحاب الشريف حول هذا الموضوع وعرضتها خلال الحلقة النقاشية.

ومن ذات الأرضية انطلقت جماعة أخرى تبحث عن برنامج دراسي في مجال العلوم السياسية يُبنى ويؤسَّس من ذات المنطلقات، ويستفيد من الخبرات السابقة، ويرفد الباحثين والعاملين في المجال السياسي بالسودان برؤى وتصورات تعبر عن ذات المنظور. ولما كان للخبرة المصرية دور مشهود في تأسيس هذا المنظور ورعايته لا يمكن تخطيه وتجاوزه عند الحديث عن إسلامية المعرفة في العلوم السياسية بما لديها من كوادر وأجيال أسهمت إسهامًا ملموسًا في بناء المنظور الحضاري الإسلامي، جاءت هذه المحاولة لتصميم مقرر دراسي في مجال العلوم السياسية ينهل من معين الخبرة المصرية ويزاوج بين ما حققته الخبرة السودانية– والتي ترحب عبر هذه المؤسسة (معهد إسلام المعرفة) بتقديم هذه البرامج كمناهج تدريسية للطلاب والباحثين على مستوى الدراسات العليا– ومن ثم تعتبر فرصة لاختبار صحة تلك الرؤى وتلمس مدى فاعليتها، وهذا هو المختبر الحقيقي الذي يتيح الكشف عن قدرة هذا المنظور على تقديم نفسه وسط المنظورات العلمية السائدة في قاعات الدرس منهجيًّا وموضوعيًّا ويبين مدى قدرته على تفسير وتحليل الظواهر السياسية والإسهام في حلها واقعيًّا وعمليًّا، فجاءت هذه الورقة الوصفية لتعبر عن محاولة لإعداد مقرارات دراسية متكاملة في مجال العلوم السياسية من المنظور الإسلامي لتستغل هذه السانحة لاجتماع الجماعة العلمية في الحلقة النقاشية" **نحو بناء جماعة علمية في العلوم السياسية من منظور حضاري**" طلبًا للتصويب وتصحيح المسار وتكملة النواقص عبر النقد العلمي البنّاء.

إن إنشاء هذا البرنامج ليدرس بالجامعات السودانية يعبر عن:

- دعوة لتنسيق الجهود بين الكوادر والمؤسسات ذات الهمّ المشترك.
- دعوة لتصحيح المناهج وتصويب الجهود واستثمار الوقت والطاقات.
- دعوة لإحداث تراكم معرفي منهجي حقيقي.
- دعوة لتأسيس ناظم موضوعي بين الجماعة العلمية في العلوم السياسية التي قوامها الهمّ المشترك، فإن العملية التدريسية بكل أبعادها تعتبر ثمرة هذه الجماعة وتتويجًا لأفكارها وتصوراتها.
- وأخيرًا هي دعوة تلبي حاجة الأمة الإسلامية التي أرهقتها الأزمات الداخلية والتحديات العالمية الخطيرة.

أ. عبد الرحمن حمدي (طالب بالفرقة الثالثة علوم سياسية):

السؤال الأول: إذا كانت دراسة العلوم السياسية تجمع عددًا من العلوم البينية مثل الاجتماع السياسي والاقتصاد السياسي والقانون الدولي وغيرها، فهل اقتصار هذه الجماعة العلمية على العلوم السياسية لا ينطوي على نوع من القصور؟

السؤال الثاني: ما الهدف من تأسيس جماعة علمية للعلوم السياسية، هل هو تكريس معارف علمية لا يقرأها العامة، أم هدفها الوصول إلى عامة الناس؟

المسألة الثالثة تتعلق بالوقف، وكونه غير مقتصر على الأوقاف المادية أو التي تدر أموالًا فقط، وإنما قد يكون الوقف– مثلًا– وقف من الكتب لكل من يريد أن يقرأها أو يطلع عليها، فما مدى إمكانية أن يتحقق ذلك في إطار الجماعة العلمية؟

أ. ريهام خفاجي:

لديّ تعقيب يتعلق بالمقررات الدراسية المقدمة في مرحلة الدراسات العليا، تحديدًا في مجال النظم المقارنة باعتبارها مجال تخصصي؛ حيث لم تتضح به المفاهيم المتعلقة بالمنظور الحضاري الإسلامي، فقد تم التركيز على مفاهيم نظرية مثل المقاصد ولكن لم يتم تخصيص مواد متخصصة مثل المؤسسات غير السياسية التي تقوم بدور مهم سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية (مثل مؤسسات الوقف أو الحسبة..)، فهذه المؤسسات بمفهوم السياسة الغربي تعد مؤسسات غير سياسية، ولكن بمفهوم السياسة الإسلامي هي مؤسسات لها دور قوي في الربط بين السياسة والاجتماع. ففي مرحلة الدراسات العليا– بخلاف مرحلة ما قبلها– لابد أن تعكس المقررات المنظور الذي تقدمه، فعلى سبيل المثال الوقف يلعب دورًا مهمًّا ليس فقط على الصعيد الاقتصادي وإنما في تحديد الأجندة البحثية وربطها برأس المال.

د. وليد (من السودان):

عندما بدأنا عام ٢٠٠٢ في تكوين قسم للعلوم السياسية بجامعة إفريقيا العالمية، المختصة بالتدريس للطلبة الأفارقة، واجهتنا مشكلات كثيرة لربط هذا القسم بالبعد الحضاري الإسلامي؛ فبداية واجهتنا مشكلة المنهج؛ حيث وجدنا عددًا من المناهج في جامعات أخرى تدرس قضايا إسلامية ولكن بمناهج غربية، فعلى سبيل المثال: وجدنا القضية الفلسطينية تدرس تحت موضوع "الشرق الأوسط" وغيرها من المقررات التي غاب عنها البعد الإسلامي، فحاولنا الاجتهاد في إدخال هذا البُعد الإسلامي في تدريس هذه المقررات للطلاب الأفارقة. الصعوبة الأخرى التي واجهتنا تمثلت في غياب مصادر إسلامية لدراسة العلوم السياسية؛ حيث كانت المصادر المتاحة والمتوفرة للطلبة كلها غربية، فضلًا عن الواقع الإفريقي الذي لا يشجع أو يدعم الطلبة على دراسة القضايا المختلفة من منظور إسلامي على غرار دعم الأنظمة لدراسة قضايا مؤيدة للغرب. وتمثلت إحدى المشكلات أيضًا في وجود بعض التناقض بين مضمون ومنهج المقررات المتشابهة التي تدرس في جامعات مختلفة.

أ. سمية عبد المحسن:

من المهم أن تنشر الجماعة العلمية جهودها وإنتاجها العلمي في الجامعات الأخرى داخل مصر؛ حيث تقتصر معرفة طلاب الجامعات الأخرى بالمنظور الحضاري على جهود فردية أو شخصية، وبالتالي فمن المهم أن يتم الإعلان بشكل منظم عن المشروعات البحثية التي تقوم بها الجماعة العلمية.

من ناحية أخرى، أظن أنه من المهم أن تهتم الجماعة العلمية في جانب من أنشطتها باستقراء الواقع الأكاديمي والحياتي، حتى لا يكون عمل الجماعة العلمية أكاديميًّا بحتًا منفصلًا عن الواقع، وإنما يجب أن يكون مبنيًّا على احتياجات الواقع.

أ. سناء البنا:

من المهم أن تحدد الجماعة العلمية مفهوم "السياسة" في المنظور الحضاري الإسلامي، وأن يتم تيسير أعمال الجماعة العلمية لغير المتخصصين في العلوم السياسية وغير الأكاديميين. بجانب التأكيد على أهمية توثيق أعمال رواد المنظور الحضاري والأساتذة المساهمين به.

أ. مدحت ماهر:

أنطلق في مداخلتي من مدخل أدعو زملائي إلى اتباعه؛ وهو ممارسة المنظور الحضاري وتفعيله وليس فقط الحديث عنه أو النظر إليه عن بُعد، وأستشعر– في هذا الإطار– زهدًا وبُعدًا من الشباب عن الكتابات المعاصرة في المنظور الحضاري الإسلامي مقابل الاتجاه إما للغربي أو للتراثي. ومن الملاحظ أن هناك ما يشبه الاتفاق أن الجماعة العلمية من منظور حضاري إسلامي موجودة بالفعل وإن كانت تحتاج إلى تجميع الجهود وتراكمها، الأمر الذي جعلنا نفِّر نحو البحث عن المؤسسية، وهو ما أعتبره انتقالًا من الجماعة المرنة إلى المأسسة التي اشتكى بعضنا عدم مناسبتها لثقافتنا؛ الأمر الذي قد يترتب عليه نتائج سلبية، وقد استفدت من المنهجية دراسة المنهج "البنائي الوظيفي"، فنحن نتحدث عن جماعة علمية لها عدد من الوظائف ولابد أن يكون بناؤها ملائمًا للقيام بتلك الوظائف، وهو ما تحدث عنه أيضًا ابن تيمية في كتابه "السياسة الشرعية" مضيفًا إليه البُعد "المقاصدي"؛ فأي بنية أو هيكل في المجتمع ما هو إلا بناء يؤدي وظيفة مجتمعية، وأنه لابد أن يكون موصولًا بمقاصد الشريعة.

ومحاولة تطبيق هذا المنهج على هذه الجماعة العلمية حاليًا يواجه بعض إشكالات تحتاج إلى ما يمكن أن نسميه "ما قبل المأسسة" أو المأسسة الهادئة وليست المأسسة الصارمة أو الصلبة؛ فمن ناحية: هناك حاجة إلى انتقال الجماعة العلمية من المقاصد الكلية إلى المقاصد الجزئية على المستويين الداخلي والخارجي. ومن ناحية أخرى: لابد من فتح الآفاق أمام الجيل

الصاعد من الباحثين ليتعلم ويشارك، مع محاولة حل مشكلات الأجيال المختلفة؛ فالجيل السابق يعاني مشكلات من قبيل عدم الإحاطة بإنتاج الجماعة العلمية وأعضائها، أما الجيل الحالي فمن أهم ما يعانيه من مشكلات هو عدم استيعاب متطلبات واحتياجات عصرنا الراهن، **فقد خُلِقنا لزمان غير زمان أساتذتنا** ونواجه إشكالات وتحديات مستقبلية غير التي واجهوها، إلا أن ذلك لا يعني الانتقال إلى مرحلة التفعيل والتشغيل دون اكتمال مرحلة التأصيل.

الأمر الثالث يتعلق بمسألة المأسسة بين المرونة والصلابة، أظن أن بعض آليات التواصل التي تم طرحها مثل وجود وحدة بأحد المراكز للتنسيق، مرورًا بمرحلة لم الشمل وبناء الوظيفية الخاصة بالجماعة العلمية، واستقراء الواقع الخاص بنا، كل ذلك يمثل مراحل مهمة لابد من المرور بها قبل الحديث– على سبيل المثال– عن جمعية أهلية؛ لأن ثقافتنا لا تساعد على الانتقال المباشر إلى مأسسة صلبة يكلَّف فيها الأفراد بمسئوليات ومطالبات. ومن ثم من المهم أن نبني أولًا الجسور قبل أن نبني الإطار الجامع المانع.

د. عبد الرحمن النقيب:

فيما يتعلق بالمقررات الدراسية المقترحة من قِبل أ. رحاب، ألاحظ أن الروح الإسلامية واضحة في المقررات المشتركة، أما في المقررات الدراسية المتخصصة تغيب هذه الروح الإسلامية؛ ومن ثم يثور التساؤل: هل ستظل ثنائية العلوم الإسلامية والعلوم الغربية قائمة لدى الباحث في المنظور الحضاري ويظل مطالبًا بالدمج بينهما؟ وهذا يقود إلى تساؤل آخر: هل يتوافر منتج في المقررات المتخصصة لتقديمه للطلاب مقارنة بما يقدم من مقررات في الجامعات الأخرى؟ وهل تم حصر التجارب السابقة عند وضع مقترحات هذه المقررات أم اقتصرتم على تجربتيّ الجامعة الإسلامية في ماليزيا والعلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة دون غيرهما من التجارب؟ وهل لديكم تحديد للكفاءات العلمية والأكاديمية عبر العالم العربي والإسلامي التي يمكن حشدها لنجاح البرنامج؟

د. رفعت العوضي:

لديّ ثلاث ملاحظات؛ **الملاحظة الأولى** تتعلق بجيل الرواد، كل من ظهر من جيل الرواد في الاقتصاد الإسلامي اعتمد على الجهود الفردية فلم تكن هناك مؤسسة أعدتهم لذلك، ومن ثم علينا الآن مسئولية إعداد الأجيال القادمة من خلال مؤسسات وألا نترك ذلك للصدفة أو الجهود الفردية. **الملاحظة الثانية** تتعلق بأهمية وجود تشابك بين العلوم المختلفة في العمل من منظور حضاري إسلامي. أما **الملاحظة الثالثة** فهي أنه قد يكون من المهم الحفاظ في البداية على

درجة من ثنائية الإسلامي والغربي؛ لأنه إذا تم الجمع بينهما في عملية التدريس أو غيرها عادة ما تكون الغلبة للغربي على الإسلامي.

د. نادية مصطفى:

لديّ أربع ملاحظات؛ **أولًا:** أننا عندما فكرنا في منطلقات الدعوة لهذا اللقاء لم يكن في ذهننا عملية المأسسة، وكان لدينا إحساس بأننا جماعة علمية موجودة ولكن انفصمت عراها فأردنا أن نعيد اللُّحمة لنتبين ماذا أنجز كل منا وكيف يمكن أن نستكمل. **ثانيًا:** لم أشعر خلال اللقاء أننا نتحدث عن جماعة العلوم السياسية من منظور حضاري، فلم أستعشر خصوصية الحديث عن العلوم السياسية، فما ذُكِر من ملاحظات عامة تنطبق على تخصصات أخرى، باستثناء بعض ما تمت الإشارة إليه من إنجازات وجهود تمثل دلالات جماعية، مثل اقتراح د. باكينام بوجود مشروع بحثي جماعي في مجال النظم السياسية من منظور حضاري إسلامي، وما قدمته أ. رحاب حول خطة برنامج دراسي للدراسات العليا في العلوم السياسية، وإن كانت ركزت بدرجة أكبر على الجانب الإسلامي الصرف أو الشرعي– كما ذكر د. عبد الرحمن النقيب– دون التطرق لإشكالية العلاقة بين الشرعي والسياسي وكيفية الدمج بينهما، وهذا يحتاج كفاءات من نوع خاص تبذل مجهودًا لإحداث ذلك الجمع دون البقاء في أسر الإشكاليات المتعلقة بمدى وجود كفاءات أو مراجع ومصادر وغير ذلك.

الملاحظة **الثالثة** أننا أمام جهود كبيرة مازالت مطلوبة لتأسيس هذه الجماعة العلمية. والملاحظة **الرابعة** والأخيرة أن التدريس هو المحك، فلا يمكن أن نظل نحلق في أفق المنظور الحضاري دون أن نختبره في مجال التدريس ثم في عملية التفعيل وتحويله إلى ممارسات وبرامج وسياسات لخدمة الواقع وحل مشكلاته، فلن نتمكن من اختبار إمكانات المنظور الحضاري إلا بتدريسه بشكل واضح مقارنة مع منظورات أخرى.

د. أحمد علي سالم:

تتعدد مقتربات النظر للمنظور الحضاري؛ فالبعض يرى أن العلوم السياسية مجرد نموذج من النماذج التي ينطبق فيها المنظور الحضاري، بينما يعتبِر آخرون أن المنظور الحضاري هو أحد المنظورات لدراسة العلوم السياسية؛ فهناك اقتراب من مدخل العلوم السياسية وهناك اقتراب من مدخل المنظور الحضاري.

وفيما يتعلق بمقترح المقرر الدراسي الذي قدمته د. رحاب، أرى أن عملية المزج بين الإسلامي والسياسي يجب ألا تأتي بعد تقديم العلم الغربي؛ لأن هذا يجعلنا نقدم التيار السائد في علم السياسة غير أننا نُدخِل عليه بعض التعليقات، فإذا أردنا أن نقدم وندرِّس علم السياسة من

منظور حضاري فعلينا الانطلاق من البداية بالحديث عن أسس العلم في الإسلام وفلسفة العلوم الاجتماعية في الإسلام، ويتم تناول الموضوعات التي يتناولها علم السياسة الغربي من منظور إسلامي منذ البداية، ليس عن طريق عرض النظريات الغربية ثم انتقادها أو تحديد ما بها من مشكلات أو أوجه قصور، بل من تحديد رؤية إسلامية منذ البداية واستعراض النظريات الأخرى– بما لها وما عليها– من خلال هذه الرؤية.

د. نادية مصطفى:

التدريس هو صلب وجوهر عملية تفعيل المنظور الحضاري، والسياق المحيط بها يحدد المدخل الأنسب لها، إما البدء من مدخل العلوم السياسية باعتباره حقلًا علميًّا قائم به إنجازات حققتها مدارس مختلفة والمنظور الحضاري يسعى للمشاركة في هذا الإنجاز والمراكمة فيه، أو البدء بالرؤية الإسلامية والانطلاق منها إلى الحقل المعرفي. فنحن لن نكون أمام منظور حضاري رحب منفتح إلا بفهم المنظورات الأخرى والتفاعل معها، وإلا سنظل منغلقين على أنفسنا.

أ. رحاب الشريف:

بالنسبة لتوافر الكفاءات العلمية، فالمؤسسة مستعدة لاستقبال أساتذة للتدريس أو إعداد كتب دراسية في المجالات المختلفة من منظور إسلامي.

أ. ماجدة إبراهيم:

بالنسبة لتفعيل المنظور الحضاري في العلوم السياسية بفروعها المختلفة، فنحن نتمنى كباحثين شباب أن يكون هناك **مشروع للنظم السياسية من منظور حضاري إسلامي** على غرار مشروع "العلاقات الدولية في الإسلام". ومن ناحية أخرى هناك إنتاج علمي مهم في مجال النظرية السياسية يمكن المراكمة عليه من بناء "علم المفاهيم" من منظور حضاري إسلامي، وتوظيف علم المقاصد في دراسة النظرية السياسية والعلوم السياسية، ود. سيف الدين عبد الفتاح له إسهام مهم في هذين المجالين لابد من الاستفادة منه والمراكمة عليه.

الجماعة العلمية: جهود التأسيس والوضع الراهن

(١) تأسيس وإنجازات الجماعة العلمية:

حققت الجماعة العلمية للعلوم السياسية إنجازات مهمة خلال العقود الماضية، انطلاقًا من المنظور الحضاري؛ أسس لها جيل الرواد والمؤسسين للمنظور الحضاري، وتبعتها جهود وإنجازات أخرى قام عليها الجيل الثاني من الأساتذة. وقد تراوحت تلك الإنجازات بين التأصيل النظري للعلوم الاجتماعية والسياسية، وتشغيل المنظور الحضاري في البحوث والدراسات والمشروعات العلمية، والتفعيل في التدريس في الجامعات المختلفة.

فقد تكونت إنجازات الجماعة عبر جهود "شبكية" يمكن تصنيفها– للتيسير– على النحو التالي:

- الإنجاز منذ **جيل الرواد** (د. حامد ربيع، د. منى أبو الفضل، د. عبد الحميد أبو سليمان، د. حورية مجاهد، المستشار طارق البشري...) في تأسيس المنظور ووضع لبناته الأولى.
- إنجاز **الجيل الثاني** (الأساتذة الحاليُّون) استكمال بناء هيكل ومضمون المنظور الحضاري، والسعي لتفعيله وتشغيله في:
  - التدريس في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: التي صارت معهدًا علميًّا مولِّدًا لأجيال في المنظور والجماعة.
  - التدريس في معاهد علمية عربية وإسلامية، وهذا إنجاز مهم مقارنة بما كان عليه الحال منذ عقود، ومازال عليه في بعض الجامعات في العالم.
  - عبر مؤلفات ورسائل علمية (إشرافًا وإعدادًا).
  - السعي لتشغيل المنظور العلمي الحضاري في عددٍ من القضايا المنهجية والواقعية..
- تم التواصل مع عدة **هيئات وجهات** بل وتخصصات، وهنا الدور المساند والموازي لهيئات مثل المعهد العالمي للفكر الإسلامي... وتبنيه مشروعات مثل العلاقات الدولية في الإسلام، ولهذه الحلقة وما يحيط بها من نشاطات مماثلة ومكملة.

وفيما يلي محاولة لاستعراض أهم ملامح وعناصر ما حققته الجماعة العلمية من إنجازات في مجال العلوم السياسية بفروعها المختلفة.

أ- جهود الجماعة في تأصيل المنظور: د. حامد ربيع ود. منى أبو الفضل نموذجًا

دشنت أعمال العلامة أ.د. حامد ربيع والعلامة أ.د. منى أبو الفضل جهود الجماعة العلمية في العلوم السياسية من منظور حضاري في مصر. فقد كان للعلامة المرحوم أ.د. حامد ربيع، منذ بداية السبعينيات، ثم العلامة أ.د. منى أبو الفضل في بداية الثمانينيات، فضل التأسيس،

على مستوى التدريس والبحث، للتجديد على صعيدين معرفيين متكاملين، وعلى نحو فتح الطريق أمام جيل ثانٍ لاستكمال المسيرة. وهذان الصعيدان هما: تجديد الوعي بالأمة الإسلامية كمستوى للتحليل، والتنظير السياسي من مصادر إسلامية.

فكان للدكتور حامد ربيع فضل التنبيه إلى أهمية التراث الإسلامي في التنظير للعلوم السياسية[١] وكان للدكتورة منى فضل تأسيس التدريس والبحث على منظور حضاري مقارن وتطوير أبعاد هذا المنظور (أسسه المعرفية المقارنة بالغربي الدوافع إليه أهدافه ومآلات تطبيقه بالنسبة للعلم وبالنسبة لواقع الأمة الإسلامية)[٢].

ولقد بلور فكر د. ربيع عبر السبعينيات وحتى أوائل الثمانينيات أجندة من قضايا الأمة الإسلامية محل الاهتمام وتساءل عن إمكانية التنظير لها من مصادر إسلامية. ويمكن القول إن هذه الأجندة وهذه المنهاجية التي أسس لها يمكن أن تندرج تحت عنوان "المداخل الحضارية القيمية لدراسة قضايا الأمة الإسلامية، واقعًا وتنظيرًا"[٣].

ولقد كان د. حامد ربيع هو الرائد في هذا المجال ومثَّل نقطة انطلاق نوعية في كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة[٤]، تأسست في بداية السبعينيات مع تدريسه مقررات الفكر السياسي الإسلامي والنظرية السياسية في الإسلام وغيرها من المقررات التي انطلقت من مداخل حضارية،

---

(١) راجع: د. سيف الدين عبد الفتاح؛ إسهامات حامد ربيع في دراسة التراث السياسي الإسلامي (في) د. حسن نافعة، د. عمرو حمزاوي (محرران): **تراث ربيع بين كفاحية العالم ومقتضيات المنهج، أعمال ندوة احتفالية حامد ربيع**، جامعة القاهرة: قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣.

(2) Mona Abul Fadl: **Islamization as a force of global culture: renewal of the relevance of Tawhidi Episteme to modernity**، the American Journal of Islamic Sciences (AJISS)، Vo. 2، 1988.

(٣) د. نادية مصطفى، العلاقات الدولية في الفكر السياسي الإسلامي: الإشكاليات المنهاجية وخريطة النماذج الفكرية ومنظومة المفاهيم، مركز الحضارة للدراسات السياسية ودار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠١٣، ص ٢٠٢.

(٤) من عناوين الأدبيات التي قدمها د. حامد في هذا المجال:

- الإسلام والقوى الدولية (١٩٨١).
- سوف أظل عربيًا (١٣ رؤية) (١٩٧٨– ١٩٨٠): نحن والعالم، قيمنا المعنوية في التاريخ الإنساني، القيم الإسلامية والتراث الأوروبي، الحضارة الإسلامية والحضارة الأوروبية بين الكراهية والإعجاب، أين قيم العروبة والإسلام من عالمنا المعاصر، الوظيفة الحضارية للعروبة الإسلامية، الدولة العالمية والعروبة الإسلامية، نحن والحضارة البيضاء إلى أين الطريق.
- الإسلام في لعبة الأمم: الصحوة الإسلامية حركة شعوب تبحث عن ذاتها وليس تحريكًا لجيوش تسعى إلى القتال (١٩٨٥).
- حوار مع د. حامد ربيع حول المشروع الحضاري الإسلامي: الفكر القومي في العالم العربي عفا عليه الزمن (١٩٨٨).
- عملية توظيف الورقة الإسلامية في تحطيم القدرات الذاتية للوطن العربي الإطار الفكري للتعامل.
- الإسلام وعملية تخريب الوطن العربي.
- إشكالية التراث وتدريس العلوم السياسية في الجامعات العربية (١٩٨٥).
- استراتيجية التعامل الدولي في تقاليد الممارسة الإسلامية.

مراعية المقتضيات المنهاجية، وساعية لتفعيل الدور الكفاحي لعالم السياسة[١]. كما قاد عملية الإشراف على رسائل ماجستير ودكتوراه في موضوعات ذات أبعاد إسلامية؛ وبذا تولدت منه وحوله مدرسة تضم الآن الأساتذة الذين يهتمون بالتأصيل والتنظير لعلم السياسة من منظور حضاري إسلامي. واستدعى ربيع– في هذا الإطار – الفكر السياسي الإسلامي، أو بمعنى أدق التراث السياسي الإسلامي، إلى قلب الدراسات السياسية بصفة عامة؛ حيث لم يعتبر التراث أو الفكر السياسي الإسلامي مجرد فرعٍ من فروع علم السياسة ولكن اقترب منه كمصدر للتنظير للظاهرة السياسية بكل أبعادها الداخلية والخارجية على حد سواء[٢].

ولم تكن د. منى أبو الفضل إلا تكميلًا وتعميقًا لجهد د. حامد ربيع. ولم يكن ما حملته إلا نتاجًا جامعًا لما استمدته من البيئة الأكاديمية الغربية، وما قدمته من نقد معرفي للفكر الغربي، انطلاقًا من جذور حضارته. فقد أضافت إسهامات د. منى في مجال الدراسات الحضارية للعلوم السياسية[٣]، وكان كتابها "الأمة القطب" دعوة لتحويل "الأمة"– هذا المفهوم المحوري في التأصيل الإسلامي– إلى مستوى للتحليل، كما قدمت مراجعات وتأصيلات معرفية ونظرية لأنماط التفاعل بين الغرب والشرق ودراسات المرأة والنظم العربية من منظور حضاري مقارن، ناهيك بالطبع عن تأصيلها في "النماذج المعرفية المتقابلة" الذي تنطلق منه دراسات "المنظورات الحضارية المتقابلة"[٤].

---

(١) انظر دراسات مسحية تراكمية لإنتاج د. حامد (في): د. حسن نافعة، د. عمرو حمزاوي (محرران): تراث ربيع بين كفاحية العالم ومقتضيات المنهج، أعمال ندوة قسم العلوم السياسية "احتفالية حامد ربيع" (٢٩– ٣٠ يونيو ٢٠٠٣)، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.

(٢) انظر في هذا الإطار: د. نادية مصطفى، مقدمة ملف العلاقات الدولية: المسلم المعاصر: العلاقات الدولية والإسلام: من خبرة جماعة علمية إلى معالم منظور حضاري جديد، ص٣، ص ٣٥.

(٣) من أعمال د. منى أبو الفضل في هذا الصدد:

- الأمة القطب: نحو تأصيل منهاجي لمفهوم الأمة في الإسلام، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥.
- من قضايا تطوير التعليم في الوطن العربي: نحو منهجية علمية لتدريس النظم السياسية العربية، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦.
- المنظور الحضاري وخبرة تدريس النظم السياسية العربية، في: دورة المنهاجية الاسلامية في العلوم الاجتماعية: حقل العلوم السياسية نموذجًا، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية ومركز الدراسات المعرفية، ٢٠٠٠.
- الإسلام والشرق الأوسط، ترجمة د. السيد عمر، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٤.
- Where East Meats west: the west on the Agenda for The Islamic Revival، international institute of Islamic thought، Herndon، Virginia، USA، 1412/1992.

(٤) د. نادية مصطفى، العلاقات الدولية في الفكر السياسي الإسلامي..، مرجع سابق.

وانظر أيضًا: د.نادية محمود مصطفى: بناء المنظور الحضاري في العلوم الاجتماعية والإنسانية، في: نادية محمود مصطفى، سيف الدين عبد الفتاح، ماجدة إبراهيم (تحرير)، سلسلة قراءة في الفكر الحضاري لأعلام الأمة (٢): التحول المعرفي والتغيير الحضاري: قراءة في منظومة فكر منى أبو الفضل، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار البشير للثقافة والعلوم، ٢٠١١.

ب-جهود الجماعة في تفعيل وتشغيل المنظور

واستكمالًا للمسارات المنهاجية والموضوعية التي دشنها د. حامد ربيع ود. منى أبو الفضل، بدأت مرحلة جديدة مع مشروع "**العلاقات الدولية في الإسلام**"، والذي تعد خبرته الممتدة حتى الآن بمثابة أساس لعملية بناء منظور حضاري مقارن لدراسة العلاقات الدولية.

فقد عكست خبرة "مشروع العلاقات الدولية في الإسلام" دلالات معرفية ومنهاجية ونظرية وتطبيقية، خاصة أنها خبرة جماعية بحثية وتدريسية، خبرة ممتدة زمنيًّا وقامت عبر امتدادها الزمني على تعاون وتفاعل وتشابك تخصصات عدة، وعلى أكثر من مستوى مما يمكن وصفه، وفق أ.د. منى أبو الفضل، بـ"الدراسات الحضارية"، وفي محاولة لعبور الجسر بين دراسات العلوم الاجتماعية الحديثة وبين دراسات العلوم الإسلامية التي تتناول مجال "العلاقات الدولية"[١]. حيث مثَّل مشروعًا بحثيًا جماعيًا استغرق عشرة أعوام (١٩٨٦-١٩٩٦) بفريق بحثي كبير من أساتذة وباحثين (هم الآن أساتذة) من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ومنهم: ود. سيف عبد الفتاح، ود. مصطفى منجود، ود. إبراهيم البيومي، ود. هبة رءوف، ود. نصر عارف، وتولت د. نادية محمود مصطفى الإشراف العام على المشروع إلى جانب المشاركة البحثية. وقد صدر المشروع في اثني عشر جزءًا[٢] عام ١٩٩٦، وتمت مناقشة أعماله في مؤتمر في كلية الاقتصاد نفسها[٣]. وتم إعداد المستوى الثالث من هذا المشروع الذي دشن بإعداد الإطار النظري له على يد د.نادية مصطفى في يوليو ٢٠٠٨ بدراسة تحت عنوان: "**دراسة العلاقات الدولية في الفكر الإسلامي: بين الإشكالات المنهجية وخريطة النماذج والمفاهيم الفكرية**"، ثم صدرت في كتاب بعنوان" **العلاقات الدولية في الفكر السياسي الإسلامي: الإشكاليات المنهاجية وخريطة النماذج الفكرية ومنظومة المفاهيم**". وكانت عناوين الأجزاء الاثنى عشر الصادرة في التسعينيات من المشروع هي على الترتيب:

- د. نادية محمود مصطفى: المقدمة العامة للمشروع، (في): د. نادية محمود مصطفى (إشراف وتحرير): مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦)، الجزء الأول.
- د. سيف الدين عبد الفتاح: مدخل القيم إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام، (في): المرجع السابق، الجزء الثاني.

---

(١) انظر: د. نادية مصطفى، مقدمة ملف العلاقات الدولية، مرجع سابق.

(٢) د. نادية محمود مصطفى (تحرير وإشراف)، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام (١٢ جزءًا)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٦.

(٣) د. نادية محمود مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (محرران)، العلاقات الدولية بين الأصول الإسلامية وبين خبرة التاريخ الإسلامي، أعمال ندوة مناقشة مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠ (جزءان).

- د. أحمد عبد الونيس، د. سيف الدين عبد الفتاح، ود. عبد العزيز صقر: المداخل المنهاجية للبحث في العلاقات الدولية في الإسلام، (في): المرجع السابق، الجزء الثالث.
- د. مصطفى منجود: الدولة الإسلامية وحدة التعامل الخارجي في الإسلام، (في): المرجع السابق، الجزء الرابع.
- د. أحمد عبد الونيس: الأصول العامة للعلاقات الدولية في الإسلام وقت السلم، (في): المرجع السابق، الجزء الخامس.
- د. عبد العزيز صقر: العلاقات الدولية في الإسلام وقت الحرب: دراسة للقواعد المنظمة لسير القتال، (في): المرجع السابق، الجزء السادس.
- د. نادية محمود مصطفى، مدخل منهاجي لدراسة تطور وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي، (في): المرجع السابق، الجزء السابع.
- د. علا أبو زيد: الدولة الأموية... دولة الفتوحات (٤١- ١٣٢هـ، ٦٦١- ٧٥٠م) من استئناف الدولة الأموية القوى والمؤثر لحركة فتوحات الراشدين إلى بلوغ المد الفتحي حدوده الطبيعية في المشرق والمغرب، (في): المرجع السابق، الجزء الثامن.
- د. علا أبو زيد: الدولة العباسية من التخلي عن سياسات الفتح إلى السقوط (١٣٢- ٦٥٦هـ، ٧٥٠- ١٢٥٨م)، (في): المرجع السابق، الجزء التاسع.
- د. نادية محمود مصطفى، العصر المملوكي من تصفية الوجود الصليبي إلى بداية الهجمة الأوروبية الثانية (٦٤٢- ٩٢٣هـ، ١٢٥٨- ١٥١٧م)، (في): المرجع السابق، الجزء العاشر.
- د. نادية مصطفى: العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، (في): المرجع السابق، الجزء الحادي عشر.
- د. ودودة بدران: وضع الدول الإسلامية في النظام الدولي في أعقاب سقوط الخلافة (١٩٢٤-١٩٩١)، (في): المرجع السابق، الجزء الثاني عشر.

ثم جاءت مهمة تشغيل المنظور في **عمليات التدريس والبحوث والرسائل العلمية**، والتدريب على ذلك. ويمكن أن نلقي بعض الضوء على تجربة **تدريس** الأستاذة الدكتورة نادية مصطفى لمقرر "نظرية العلاقات الدولية" (من مدخل المنظورات المقارنة، وعلى نحو يفسح المجال لطرح مقولات منظور حضاري إسلامي في إطار مقارن) لطلبة الدراسات العليا منذ العام الجامعي ١٩٩٨- ١٩٩٩، باعتبارها ساحة للتفاعل مع الطلبة على نحو حقق أمرين: من ناحية أولى: اختبار مقولات المنظور وتطويره على ضوء الأسئلة المتراكمة للطلبة من خلفيات مختلفة، ومن ناحية أخرى: استثارة اهتمام جيل ثانٍ من شباب الباحثين بهذا المجال البحثي الجديد في نطاق

الجماعة البحثية المصرية في مجال العلاقات الدولية[١]. وعبر أكثر من عقدين أسهم عدد آخر من أساتذة العلوم السياسية في الإضافة والتراكم العلميين في هذا المجال[٢]، وما زال الكثير من الجهد مطلوبًا لاستكمال بناء هذا المنظور الجديد، وخاصة في مجال "بناء المفاهيم المقارنة"[٣].

ولقد اقترنت هذه الخبرة عبر ما يزيد عن عقد من الزمان بإثارة **الاهتمام والنقاش البحثي الأكاديمي المنظّم** على صعيد كلية الاقتصاد (جامعة القاهرة) وعلى أكثر من مستوى: السمينار العلمي الشهري لقسم العلوم السياسية (١٩٩٧)[٤]، وعدة مؤتمرات محلية ودولية، وعدد من البحوث والدراسات.

وبعد أن امتدت الجهود من المشروع البحثي الجماعي، إلى التدريس ثم إلى البحث، كان لابد وأن تصل هذه الجهود إلى مجال **تسجيل الرسائل العلمية** لإعداد جيل ثانٍ من الباحثين المهتمين بهذا المنظور– معرفيًّا ومنهاجيًّا ونظريًّا– أو على الأقل المهتمين بالمنظور القيمي–بصفة عامة– وبمراجعة المنظورات الغربية (الوضعية–العلمانية). وذلك على اعتبار أن هذه المراجعة هي نقطة انطلاق للمشاركة بعد ذلك في استكمال مسيرة منظور حضاري مقارن[٥].

فقد كان تعريف مجموعة من هؤلاء الباحثين الشبان بخبرة من سبقوهم في هذا المجال الدراسي (الخبرة المنهاجية منها والموضوعية)، ضرورة مسبقة؛ ولذا كانت دورة "**المنهاجية الإسلامية في العلوم الاجتماعية.. العلوم السياسية نموذجًا**" دورة تعريفية بهذه الخبرات المتراكمة التي حققتها (عبر عقدين) "الجماعة البحثية" المهتمة بمنظور حضاري للعلوم

---

(١) د. نادية محمود مصطفى: عملية بناء منظور إسلامي للعلاقات الدولية، إشكاليات خبرة البحث والتدريس (في) د. نادية محمود مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (محرران) المنهاجية الإسلامية في العلوم الاجتماعية: العلوم السياسية نموذجًا. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠٠٢.

(٢) انظر على سبيل المثال:

– د. عبد الخبير عطا: البعد الديني في دراسة العلاقات الدولية (دراسة في تطوير الحقل).

ود. أماني صالح: توظيف المفاهيم الحضارية في التحليل السياسي: الأمة كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية (في): أعمال "مشروع التأصيل النظري بين الثقافة والحضارة والدين"، إعداد وتنسيق علمي، د. نادية محمود مصطفى ود. منى أبو الفضل، جامعة القاهرة: برنامج حوار الحضارات (٢٠٠٣– ٢٠٠٥)، دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٨.

(٣) د. نادية محمود مصطفى: **العلاقات الدولية في الإسلام: من خبرة جماعة علمية إلى معالم منظور حضاري جديد** (كلمة التحرير)، مجلة المسلم المعاصر، العدد (١٣٣/ ١٣٤)، ٢٠٠٩.

(٤) أعماله غير منشورة، وقدمت د. نادية مصطفى في إحدى جلساته عرضًا عن إشكاليات البحث والتدريس من منظور إسلامي مقارن في مجال العلاقات الدولية.

(٥) د. نادية محمود مصطفى: العلاقات الدولية في الإسلام..، **مرجع سابق**.

السياسية[1]. أما الخطوة الثانية فلقد تمثلت في عقد دورة تدريبية للتعريف بمداخل العلوم الإسلامية[2].

تلا ذلك عقد مجموعة من **الدورات المنهجية والمعرفية** التي استهدفت الطلبة والباحثين في مجال العلوم الاجتماعية. من تلك الدورات على سبيل المثال: دورة عن أعمدة المنهجية الإسلامية (٢٠٠٩)[3]، وأخرى عن "تفعيل القيم في البحوث والدراسات الاجتماعية"[4]، بالإضافة إلى دورات أخرى في منهاجية قراءة الفكر وقراءة النظام الدولي والعولمة من رؤية حضارية[5]. وقد تم تنظيم الكثير من هذه الأنشطة بالتعاون بين مؤسسات بحثية مستقلة تعمل في هذا المجال وأهمها: مركز الحضارة للدراسات السياسية[6]، والمعهد العالمي للفكر الإسلامي[7]، ومركز الدراسات المعرفية[1].

---

(1) د. نادية محمود مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (محرران)، **دورة المنهاجية الإسلامية في العلوم الاجتماعية– حقل العلوم السياسية نموذجًا**، مركز الحضارة للدراسات السياسية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠٠٢.

(2) تم عقد هذه الدورة– الممتدة– على مدار عام (٢٠٠٢) قدم خلالها أ.د. علي جمعة خمس عشرة محاضرة في مداخل العلوم الشرعية، وكذلك أ.د. طه جابر العلواني وأ.د. عبد الحميد أبو سليمان، أ.د. سيف الدين عبد الفتاح وأ.د. السيد عمر وأ.د. نادية محمود مصطفى، قدموا خبرات تطبيقية في هذا المجال، كما قام المتدربون باختيار موضوعات من أجندة العلاقات الدولية المعاصرة، واقتربوا منها من مداخل العلوم الإسلامية (التفسير، الحديث، التاريخ، الفقه...) ولقد صدرت محاضرات أ.د. علي جمعة في الدورة– بعد تطويرها– في شكل كتاب. انظر:

د.علي جمعة، الطريق إلى التراث الإسلامي– مقدمات معرفية ومداخل منهجية، نهضة مصر، الطبعة الثانية، أغسطس ٢٠٠٥م.

(3) دورة "المنهاجية الإسلامية"، نظمها مركز الدراسات المعرفية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، في الفترة (٧ – ١٢ فبراير ٢٠٠٩). وقد نُشِرت أعمالها في كتاب: أحمد فؤاد باشا وآخرون، **المنهجية الإسلامية**، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار السلام، ٢٠١٠.

(4) دورة منهاجية بعنوان "في كيفية تفعيل القيم في البحوث والدراسات الاجتماعية"، نظمها مركز الحضارة للدراسات السياسية، بالتعاون مع كل من مركز الدراسات المعرفية ومركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، في الفترة (٦ – ١١ فبراير ٢٠١٠). ونُشِرت أعمالها في كتاب: د. نادية مصطفى وآخرون، **القيم في الظاهرة الاجتماعية**، مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة، ٢٠١٢.

(5) نظم مركز الحضارة للدراسات السياسية في هذا الإطار:

- دورة تثقيفية بعنوان: "قراءة المفكر وعالم الأفكار"، حاضر فيها أ.د. سيف الدين عبد الفتاح، في الفترة (٧ يوليو – ١١ أغسطس ٢٠٠٨).
- دورة تثقيفية بعنوان: "كيف نفكر في الأحوال الراهنة العالمية"، في الفترة (١٣–٢٤ يناير ٢٠٠٨).

6 مركز الحضارة للدراسات السياسية "مركز علمي وبحثي مدني ناشط في شئون الأمة الإسلامية وقضاياها وبناء منظور حضاري في علاقات الأمة الحضارية"، تأسس في ديسمبر ١٩٩٧م. يسعى إلى إفساح المجال أمام منظور حضاري للعلاقات الدولية؛ بحيث يتحقق التأصيل للرؤية الإسلامية في مناهج العلوم الحديثة وتفعيلها وتشغيلها في الواقع الفكري والعملي. وذلك من خلال إصدار أساسي هو كتاب "أمتي في العالم" الذي يرصد مجريات الأمور داخل "الأمة المسلمة" وفي تفاعلاتها مع الفواعل المختلفة، إلى جانب تنفيذ بعض الأعمال البحثية، وعقد ندوات ومؤتمرات تختص بهذا الشأن، وتنظيم دورات تثقيفية وتدريبية لنقل الخبرات العلمية والمعرفية٠ والمنهجية إلى الأجيال الصاعدة. للمزيد عن المركز انظر: www.hadaracenter.com

(7) المعهد العالمي للفكر الإسلامي مؤسسة فكرية علمية خيرية مستقلة، تعمل في ميدان الإصلاح الفكري والمعرفي، باعتبار ذلك واحدًا من منطلقات المشروع الحضاري الإسلامي المعاصر، ويوجه خطابه إلى العلماء والمفكرين والباحثين وجمهور المثقفين للعمل على إصلاح الفكر والمنهجية الإسلامية على مستوى الأمة متجاوزًا حدود اللغة والإقليم. وقد أنشئ المعهد عام ١٤٠١هـ (١٩٨١م)،

كما اندرجت بعض هذه الجهود في القنوات الرسمية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة (سواء قنوات التدريس أو قنوات أنشطة القسم العلمية[٢] أو جهود المراكز البحثية[٣]) وتبلور بعضها الآخر في أنشطة بعض أعضاء هيئة التدريس البحثية[٤].

خلاصة القول: إن هذه الجماعة قد صارت ذات وجود حي ونضوج وانتشار (وإن كانت بحاجة للمزيد)، فقد **فرضت نفسها** في فرع معرفي (العلوم السياسية) وضعي التأسيس حديثًا، واجتهدت في الاشتباك العلمي المقارن مع منظورات العلم الأخرى.

وسُجّل في الولايات المتحدة الأمريكية، ومقره العام في (هيرندن) من ضواحي العاصمة الأمريكية واشنطن، وله فروع ومكاتب في عدد من العواصم العربية والإسلامية والعالمية. للمزيد حول المعهد انظر: http://arabic.iiit.org

(١) يعتبر مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة المركز المتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي في مصر. وهذا المركز له نشاطات عديدة منها نشاطات مع جامعات ومراكز أخرى.

(٢) انظر: د. سيف الدين عبد الفتاح، د. حسن نافعة (إشراف وتحرير): العولمة والعلوم السياسية، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي (١) العام الجامعي ١٩٩٨- ١٩٩٩، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٠.

- د. نادية محمود مصطفى (إشراف وتحرير)، علم السياسة: مراجعات نظرية ومنهاجية، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي (٤-٥) ٢٠٠١/ ٢٠٠٣، جامعة القاهرة: قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد، ٢٠٠٤.
- د. نادية مصطفى (إشراف علمي وتقديم)، أميرة أبو سمرة (مراجعة وتحرير)، مداخل التحليل الثقافي لدراسة الظواهر السياسية والاجتماعية: المنطلقات والمجالات والمفاهيم في العلوم الاجتماعية والسياسية (أعمال سمينار قسم العلوم السايسية ٢٠٠٨-٢٠١٠)، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، ٢٠١١.
- د. نادية مصطفى (مشرف)، د. أميمة عبود (محرر)، أعمال السمينار العلمي لقسم العلوم السياسية ٢٠١١ – ٢٠١٢: المنظور البيني والعلاقات البينية في العلوم السياسية: إعادة نظر وقراءة جديدة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٢.

(٣) ومنها على سبيل المثال:

- ندوة "**قراءة في منظومة العطاء الفكري للدكتورة منى أبو الفضل**"، بالتعاون مع مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، في إطار سلسلة "قراءة في الفكر الحضاري لأعلام الأمة"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، ١٥-١٦ مارس ٢٠٠٩. وصدرت أعمالها في كتاب: نادية محمود مصطفى، سيف الدين عبد الفتاح، ماجدة إبراهيم (تحرير)، سلسلة قراءة في الفكر الحضاري لأعلام الأمة (٢): التحول المعرفي والتغيير الحضاري: قراءة في منظومة فكر منى أبو الفضل، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار البشير للثقافة والعلوم، ٢٠١١.
- أعمال الحلقة النقاشية "مفهوم الحضاري ومعالم منظور جديد في العلوم السياسية والاجتماعية"، التي نظمها مركز الحضارة للدراسات السياسية بالتعاون مع كل من مركز الدراسات المعرفية ومركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في الفترة (٢٤، ٢٥ أكتوبر ٢٠١٠م). (تحت الإعداد للنشر)
- دورة تفاعلية في التعامل مع مفاهيم المرحلة الانتقالية وإزالة اللبس عنها نظمها مركز الحضارة للدراسات السياسية ومركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات في الفترة (١٥ -١٦ مايو ٢٠١١).
- الدورة السابعة للتثقيف الحضاري "الثورة والتغيير الحضاري والمجتمعي: رؤى وخبرات"، ١٨-٢٢ /٢٠١١/٩، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، ومركز الحضارة للدراسات السياسية.

(٤) حول جانب من هذه الخبرة انظر: د. نادية محمود مصطفى، **التوجهات العامة في تدريس العلاقات الدولية وبحوثها: قراءة في خبرة جماعية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، في: مجموعة باحثين، أعمال مؤتمر الأول لكلية التربية جامعة الأزهر": توجيه بحوث الجامعات في العالم الإسلامي لخدمة قضايا الأمة الإسلامية (19-18) فبراير ٢٠٠٦، (القاهرة: جامعة الأزهر بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية، ٢٠٠٧، ج١.

(٢) الجماعة العلمية: خبرات وتحديات

أ- خبرات الجماعة العلمية ودروسها المستفادة:

من هذا المنطلق وفي حدود الاطلاع والاتصال بالدائرة العلمية العربية والإسلامية، يمكن رصد عدد من الخبرات واستخلاص الدروس منها أو دراستها:

- خبرة مشروع "إسلامية المعرفة"[١]: جهود مؤسسة من مؤسسات الأمة ترعى مشروعًا للإصلاح الفكري وباحثين.
- خبرة المشاريع الكبرى والعمل الجماعي مثل "مشروع العلاقات الدولية في الإسلام"، ومثله مشروعات تمت في الاقتصاد الإسلامي، وفي دراسة جهود رواد كـ ابن خلدون وحامد ربيع وجهود مؤسسات،...
- خبرة حولية "أمتي في العالم"[٢]: تدريب الشباب، الاهتمام بحال الأمة والبعد الحضاري في التحليل والبحث.
- خبرة مشروع "التنشئة السياسية"[٣]: من الخبرات الموازية في مجالات أخرى (التربية) وتواصلها مع مجال العلوم السياسية.
- الخبرات الموازية في جامعات أخرى: في ماليزيا والسعودية والأردن وجامعة الأزهر..

---

(١) حول هذه الخبرة انظر: مدحت ماهر وماجدة إبراهيم (تحرير)، مشروع تقويم إسلامية المعرفة بعد ربع قرن، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٨. (تحت الإعداد للطبع)

(٢) "**أمتي في العالم**" كتاب غير دوري يصدر عن مركز الحضارة للدراسات السياسية، يهتم بقضايا العالم الإسلامي، ويعتبر منظارًا راصدًا لمجريات الأمور داخل "الأمة المسلمة"– سواء داخل النطاق الجغرافي الأساس للإسلام أو عبر الأقليات المسلمة المتناثرة خارج هذا العالم. وقد صدر من هذه الحولية أحد عشر عددًا تناولت الموضوعات التالية:

- **العدد الأول** (١٩٩٨م): ركَّز على مسألة "الأمة والعولمة".
- **العدد الثاني** (١٩٩٩م): وركز على "العلاقات البينية داخل الأمة".
- **العدد الثالث والرابع** (٢٠٠٠– ٢٠٠١): عدد خاص تحت عنوان "الأمة في قرن".
- العدد **الخامس** (٢٠٠١–٢٠٠٢): جاء مركزًا الضوء على "تداعيات الحادي عشر من سبتمبر على أمة الإسلام".
- العدد **السادس** (الصادر مايو ٢٠٠٥): وركز على قضية "الحرب على العراق وتداعياتها على أرجاء الأمة الإسلامية".
- العدد **السابع** (٢٠٠٧): وركز على قضية "الإصلاح في الأمة بين الداخل والخارج".
- العدد **الثامن** (٢٠٠٨ – ٢٠٠٩): وركز على قضية "الأمة ومشروع النهوض الحضاري" **(صدر في جزءين)**.
- العدد **التاسع** (٢٠٠٩ – ٢٠١٠): ويسلط الضوء على قضية غزة، وما تعرضت له من عدوان وحشي، وما تبعه من مواقف داخلية عربية ودولية.
- العدد **العاشر** (٢٠١٠ – ٢٠١١): اهتم بدراسة الحالة الثقافية في العالم الإسلامي من مدخل سياسي، للتعرف على التأثير المتبادل بين السياسي والثقافي.
- **العدد الحادي عشر** (٢٠١٢/٢٠١١): "الثورة المصرية والتغيير الحضاري والمجتمعي".

(٣) مشروع بحثي قام عليه المعهد العالمي للفكر الإسلامي، وشارك مركز الحضارة للدراسات السياسية في متابعته، وقد صدرت أعماله في كتاب: د. السيد عمر (وآخرون)، التنشئة السياسية الإسلامية: التأصيل والممارسات المعاصرة، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٢.

- خبرة تدريس المنظور الحضاري في فرع من فروع العلوم السياسية؛ ألا وهو العلاقات الدولية.
- خبرة تطوير مداخل منهجية دراسية وبحثية: كالمدخل المقاصدي، والقيمي، والسُّنني، والعمراني، **ومن أهم مخرجاتها تمييز الفارق بين اقترابين:**

أ- دراسة العلوم السياسية ومن داخلها وأحد منظوراتها المنظور الحضاري (مقارنة بمنظورات مناظرة ومتقابلة).

ب- دراسة المنظور الحضاري وكأحد مجالاته العلوم السياسية.

- كما تؤكد خبرة التدريس مستوى من مستويات ممارسة المنظور (تفعيله) وليس مجرد الحديث عنه وفيه.
- ثنائية الشرعي والوضعي قائمة بعدة مستويات.
- الاختلافات البينية داخل الجماعة.

إذًا الإنجازات كثيرة ومهمة، لكنها ليست كافية. ورغم تجاوز هذه الجماعة لعددٍ من التحديات والصعوبات، فهي ما زالت تواجه تحديات أخرى.

ب-<u>الإشكاليات والتحديات:</u>

١- ما يتعلق بالسياقات المحيطة:

- <u>الواقع العالمي وواقع الأمة</u>: فالذي يهيمن على واقعنا إنما هو شبكة التحديات المزمنة والمتجددة، والتي تتعلق بالوعي والسعي، والفكر والحركة، والعلم والحياة، وقد سبق أن أطللنا على أبعاد وعناصر منها عبر حولية "أمتي في العالم" وغيرها من دراسات ولقاءات.
- <u>الواقع الداخلي</u>: غرق في الوافد، إعلام مزيِّف للوعي، ومعوِّق، وتعليم ساقط إلى أبعد الحدود ومعارك فكرية تستنزف الطاقات وتفتح ثغرات لاختراق الخارج للداخل، واستباحة مقدرات الأمة من تراثها وأصولها، وهويتها ومرجعيتها أو التشويش عليها، ازدواجية التعليم والتربية والثقافة بين الديني والدنيوي.
- <u>التحديات من واقع جماعة المجال</u> التي لا تعترف بالجانب الحضاري: وتصل أحيانًا إلى حد المحاربة والمواجهة الشرسة.
- <u>فقدان البعض للرؤية الواضحة أحيانًا</u>: حتى من داخل نفس الخط الفكري والمنهجي والمعرفي الذي ينتسب إلى مرجعية حضارية؛ ومن ذلك على سبيل المثال عدم وضوح الفرق بين الباحث من منظور حضاري وبين الباحث الشرعي.

- بعض ما يُنتج لا يمثل إسهامًا حقيقيًّا ويحسب زيفًا على الجماعة العلمية، لا سيما نتاجات الحلية والتحلية التي تكتفي بترديد التناولات الغربية في حقيقتها بعبارات واقتباسات شرعية ودينية.

المطلوب من بناء جماعة علمية: أفكار وآليات

في محاولة لتجميع وتفعيل ما تم من جهود الجماعة العلمية كانت الدعوة إلى عقد هذه الحلقة النقاشية حول "**جماعة علمية في العلوم السياسية من منظور حضاري**"؛ انطلاقًا من الإيمان بأن بناء المنظور الحضاري في العلوم الاجتماعية والإنسانية عامة، والسياسية خاصة لابد له من **جهد جماعي لا مجرد إسهاماتٍ لأفراد** (حتى وإن كان منها فرد فذّ كأنه بطل تاريخي)، وضرورة الانطلاق بجهود هذه الجماعة **وتواصلها** مع دوائر **عربية أخرى**، وعالمية **(إنسانية)**. حيث جاءت الحاجة إلى عقد هذا اللقاء ملحة في ظل ترهل العلاقات بين أعضاء الجماعة، والبعد المكاني (السفر، الانشغالات...) مما يحدو بنا للتحذير من التشتت والانقطاع.

وقد هدفت هذه الحلقة النقاشية إلى وضع **إجراءات وبرامج عمل على مستويات أهمها:**

- رصد **الجهود** وتجميعها.
- رصد **المثالب** والإشكاليات والتحديات.
- تقديم اقتراحات **لتفعيل وتشغيل المنظور على مستويات الدراسات والبحوث والرسائل، وعلى مستوى التنظير وكذلك التدريس.**
- طرح **آليات للتشبيك والترابط** حول لُحمة الجماعة خاصة فيما بين جيلي الأساتذة والشباب.
- وضع قواعد وأسس وشروط لبناء الجماعة العلمية والبحثية **(تقاليد علمية، ميثاق عمل، معايير** اعتبار انتماء باحث/ أستاذ للمنظور**)**.
- تطوير خيط ناظم عملي تكون "الجماعة العلمية المصرية" بؤرة مركزية أو أولى فيه، ثم يكون التشبيك مع دوائر عربية وإسلامية، بل وإنسانية.

وقد أسفرت هذه الحلقة النقاشية عن **مجموعة من المطالب** التي لا تزال الجماعة العلمية في حاجة إلى السعي والعمل على تحقيقها على مستويات عدة. والتي تتمثل في:

أ- العمل والتفعيل والتشغيل على أكثر من مستوى:

١- مستوى التدريس: تطوير الأفكار، واختبار المقولات... ونقل الخبرة للأجيال.

٢- مستوى التبسيط والنقل للقاعدة المثقفة والمعنية بالهم الفكري والعلمي العام.

٣- مستوى الترجمة للتواصل مع الآخر.
٤- مستوى التفاعل مع منظورات أخرى عبر: لقاءات وسمينارات أو مؤتمرات...
٥- مستوى التشبيك البيني (وهذا يأتي في الآليات).
٦- مستوى التشبيك المؤسسي مع الغير: مراكز بحثية بوحدات متخصصة.

ب- تهيئة البيئة المحيطة والداخلية للجماعة عبر مستويات:

- مستويات تحتية: الإسهام في تغيير الثقافة السائدة التي تفتقد إلى: الإيمان بالبُعد المؤسسي، والعمل الجماعي، والجدية...، ولعل من آليات تغيير هذه الثقافة: تدريب الباحثين الشباب والطلبة في قاعات الدرس وداخل مشروعات جماعية ودورات تدريبية وتفاعلية.
- تمحيص رؤية أصحاب المنظور والجماعة: كأنه تجديد للعهد وإعادة للنظر من آنٍ لآخر.

ج- التواصل والتشبيك: البيني ومع جماعات علمية أخرى ومنظورات أخرى.

د- إذا كانت **المؤسسية** أحد مستويات تفعيل الجماعة وتوثيق عراها، فإن ثمة مستويات ما قبلية **(ما قبل المأسسة)**، ومنها التجمع وحصر الإسهامات...، وليكن منهج ذلك معتمدًا على مدخل "البنية- الوظيفة- المقصد"، والتي لابد لها أن تستند إلى بيان مقاصد الأمر وتحويلها إلى مقاصد جزئية خاصةٍ تتمثل في إجراءات عملية واضحة يتم على أساسها تحديد الأدوار ووظائف المؤسسة الناشئة.

ومن **آليات تحقيق** المطلوب كما طُرِح في اللقاء:

(أ) قاعدة بيانات للجماعة العلمية والمنظور الحضاري: تأخذ عدة مستويات:

١- مستوى القراءات والأدبيات:
- إنتاج وإسهام كل أستاذ أو باحث.
- قائمة بأهم الكتابات في هذا الصدد: Text books.
- قائمة بالموضوعات التي تم الإسهام فيها: وماذا كُتِب؟ ومَن كتب فيها؟
- قائمة بالمشروعات والخبرات المنجزة في كل فرع من فروع العلوم السياسية، ويمكن إرفاقه بما يستعان به من مجالات أخرى.
- قائمة بالرسائل العلمية المسجلة والمناقشة.

٢- مستوى المقررات التدريسية:
- عناوين المقررات، ومَن يدرسها؟ وأين...؟
- توصيفات هذه المقررات.

٣- مستوى ما أنتج من مشروعات علمية وبحثية.

٤- مستوى قوائم بالمعاهد العلمية والمراكز البحثية والمؤسسات الراعية للجماعة والمنظور.

٥- مستوى وضع أجندة بحثية على مستويين: الأساتذة، الشباب، وستفيد قواعد البيانات المذكورة في توضيح الأجندة والموضوعات الأجدر بالتناول.

(ب) البحث في مصادر للتمويل:

١- وقف خيري يبدأ بإسهام أعضاء الجماعة.

٢- تسويق المشروعات البحثية مع جهات تمويل.

٣- مشروع لترجمة إسهامات الجماعة.

* **آليات التواصل الداخلي:** مثال إنشاء موقع على الإنترنت لنشر وتبادل الأعمال...

* عقد سمينارات ومؤتمرات وأنشطة علمية مع جماعات علمية ومراكز بحثية ومؤسسات في الخارج (الترويج للمنظور).

* إقامة المزيد من **المشروعات العلمية الجماعية الكبرى**، مثال: مشروع عن "النظام السياسي في الإسلام" على غرار مشروع "العلاقات الدولية في الإسلام".

* مزيد من **الاستفادة من الخبرات:** الداخلية والبينية والعالمية، بمعنى استفادة أمور مثل:

- ما تعريفات الجماعة العلمية؟ وما تقاليد نشأتها وعملها في الخبرات السابقة والخبرات المحيطة (العالمية)؟
- ما سمات وخصائص الجماعات العلمية: ماذا نفتقد؟ وبماذا نتميز؟
- التأكيد على- والتفعيل لمسألة مستويات العطاء داخل الجماعة والمنظور: إذ لابد لكل باحث من أستاذ يتعلم منه وعليه، بل ويلازمه- إن استطاع- ويشارك ويتدرب معه ويشرف عليه...، وهي من آليات نقل الخبرة للأجيال الجديدة.

ثانيًا: رؤية مقاصدية للجماعة العلمية: تأسيسًا وبناءً وحفظًا

قدم **الأستاذ الدكتور سيف الدين عبد الفتاح** رؤية مقاصدية حول الجماعة العلمية للمنظور الحضاري الإسلامي، انطلاقًا مما تم عرضه خلال الحلقة النقاشية. ويمكن عرض تلك الرؤية فيما يلي[*].

[*] نص تفريغ تقرير أ.د. سيف عبد الفتاح على الحلقة النقاشية.

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿**رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا**﴾. كان اليوم الأول من الحلقة يومًا مثمرًا، رغم أن ذلك لم يكن متوقعًا؛ بسبب حجم الحضور...، وقد كان من الدواعي التي دعت المركز والأستاذة الدكتورة نادية مصطفى للتفكير في هذه الحلقة النقاشية هو: أن الناس قد انفردوا وانفرطوا، وكلٌّ ذهب في طريق، وبعُدت المسافات المكانية واتسع النطاق الزمني وصعب التواصل الإنساني. فهذه كانت واحدة من الحجج الأساسية التي استندنا إليها للدعوة لهذا الأمر.

إذًا المسألة كانت من الأهمية أن يكون المستهدف منها جمع هذه النخبة من طلاب العلم في جلسة تهدف إلى مناقشة همهم المشترك في التواصل العلمي وبناء جماعة علمية وبحثية تحتوي الجهود والأشخاص.

فكان من المهم أن يحدث هذا الاجتماع، ورغم قلة الحضور فإن من حضر قد أغنى ووفَّى، واستطاع أن يقدم– كما قالت أستاذتنا د. نادية– بحق جملة من الخبرات التي تراكمت. وقد كتبت د. نادية حولها هذا التقرير لتصنف مثل هذه المقولات المختلفة ضمن فئات وحِزم، والحزم نفسها تفرعت؛ فكانت شجرة وارفة الظلال، وأوضحت الأمر.

وسأتبع في تقريري منهجًا يتلاءم مع منهج أستاذتنا الدكتورة نادية مصطفى وهو المدخل المقاصدي.

ومن هذا المدخل المقاصدي يمكن القول بأنه تم الحديث عن عدة موضوعاتٍ تقابل عناصر في مدخل منظومة المقاصد:

١) أول هذه العناصر هو **مجالات الاهتمام**، وقد علمتنا المقاصد أن هناك مجالات تتعلق بالعمران وتتعلق ببناء الحضارة. وإن كنا نقول إن هناك موضوعًا حضاريًّا، فإن الموضوع الحضاري هو الذي يشكل الوعي في عملية بناء الحضارة والإعانة على هذا الأمر والمبادرة فيه. والتأكيد على مسارات المشاركة والإسهام في تنقيته وترقيته.

ففي مجالات الاهتمام أظن أنه قد حدث اختلاف أو بعض الخلاف، فقد قال البعض إننا لسنا "أزهرية"، ولكن نحن لا نقول ذلك من باب الفخر، فعندما نقول ذلك فإنه لا يعني أننا ننتقص من فئة غاية في الأهمية تقوم بالحفاظ على مصادر هذا الشرع بنحوه وصرفه وكل أموره وعناصره وموضوعاته وقضاياه، ولكن نحن فقط أردنا أن نواصل هذه المسيرة في إطار إمكانية التفعيل والاستفادة من هذه المصادر في محاولة لأن نبثها في جميع أركان حياة الناس. وهو ما يبدو لنا أن تكامل الأدوار، هكذا يجب أن يكون. ومن ثم، عندما نقول بإننا لسنا بأزهريين، فإننا لا نقدح فيهم.

٢) ومن هنا، وجب علينا أن نؤكد أن **عمليات الحفظ هي عمليات مشتركة بين المجالات.** وعلى سبيل المثال فإن عملية **حفظ الدين** يقوم بها علماء الاجتماع والإنسانيات والاجتماعيات، يقومون بتفعيل القضايا والمقولات والنصوص والأصول في واقع الحياة وعمرانها. وقد قرأت كتيبًا

للأستاذ فتحي عثمان عندما كنت بالمرحلة الثانوية أو ما قبلها في سلسلة كان يصدرها "محمد عبد الله السمان" تسمى "قضايا إسلامية"، وكان هذا الكتاب مهمًّا وكان عنوانه "الدين للواقع"، وكان يؤكد في هذا الكتاب على أن القدرة على أن نجعل هذه الأرض أرضًا مسجدية في العمران الحضاري؛ أمر في غاية الأهمية. فحين يشير النبي "عليه الصلاة والسلام" إلى تميز عالم المسلمين بأن جعلت له الأرض مسجدًا وطهورًا إنما كان ذلك إيذانًا- على ما يقوله أستاذنا الدكتور/ حامد ربيع- بأنه يجب أن نبدأ الحركة بأن نجعل الأرض أرضًا مسجدية.

أما المتعلق **بحفظ النفس** هنا فهو يشير إلى حفظ النفس العلمية أو النفس البحثية أو النفس الأكاديمية. وفي هذا الإطار تبين أن الحفظ الذي يتعلق بالنفس كثيرًا ما يتحدث عنه الناس باعتبار النفوس البحثية والعلمية أفرادًا، ولكن هذه النفس الجماعية من المهم التأكيد عليها بحيث تكون متواصلة كالجسد الواحد إذا افتقر عضو من هذه الأعضاء إلى أعضائه الأخرى وجدها وسار بها ونشط من خلالها. وفي هذا الإطار فإن أعضاء الجماعة العلمية يشكلون كيانًا في غاية الأهمية.

ومن هنا نجد أن هناك كلمات مفتاحية، فكلٌ يشير إلى عملية التواصل ونقل الخبرة أو التواصل والميثاق، والدين والواقع، والجيل الراحل والجيل الحامل، وقد قال هذا أستاذنا **الدكتور/ عبد الرحمن النقيب** إنه لابد أن يكون هناك جيل راحل وجيل يحمل هذه الأمانة، والجيل الراحل صفة العطاء والجيل الحامل صفة طلب العلم، وبين ذلك تأتي عملية الملازمة. **والملازمة لابد أن تقوم على أجندة بحثية**؛ حيث يحدث من هنا التعاون من جديد.

إذًا، فإن الجماعة العلمية تتعلق أيضًا **بحفظ النسل**، وهو ما قد يستغربه البعض، ولكن هذه الجماعة العلمية ولودة يولد منها أبناء وأجيال بصفة مستمرة بفضل الله. ومن هنا كان الحديث عن أن هذه الجماعة العلمية تقدم كل يوم باحثًا كما تقدم الأبناء والطلاب؛ حيث إن اعتبار الطلاب بمثابة "أبناء" يحدث تواصلًا؛ لأنه في هذا الإطار يمكن الحفاظ على هذه الجماعة الولودة واستمرايتها وبقاء هذا التيار.

ومن هنا أيضًا فإن **حفظ نسل الجماعة العلمية** في إطار مواكبة ما يمكن أن يحدث يمثل إضافة (جماعة بحثية) إلى الجماعة العلمية كما أن تأييد هذه الدوائر البحثية يؤدي إلى القيام بعملٍ متواصل ورصين في هذا المنظور الحضاري. أي إن حفظ هذا النسل يتم في إطار ما يمكن القيام به لتنمية مهارات هذا النسل؛ حيث أن تترك أولادك أقوياء خير من أن تتركهم يتكففون الناس.

فيجب أن يكون أبناء (نسل) الجماعة العلمية أغنياء بالعلم، وأغنياء بالمهارة والقدرة على التعاون، وكذلك بالتوجيه إلى الموضوعات النافعة للأمة وحمل همها بحيث يشارك الجميع مع تراكم التحديات في حمل جزء من المسؤليات.

الأمر الرابع أيضًا الذي يمكن أن نتحدث فيه يتعلق **بحفظ العقل**. ومقصوده أن الجماعة العلمية تقوم بالوظيفة أكثر ما تكون بوظائف حفظ العقل. وهي تقوم بهذه الوظيفة باعتبارها تقوم بحمل عناصر أصول التفكير والتدبير الذي يتعلق بهذه الجماعة العلمية ومناهج التفكير في قضاياها والقدرة على أن تحدث أمرًا- لا أقول جديدًا- ولكنه متجددًا واصلًا بين أصل هذه الأمة وواقعها المعاصر.

وأظن أن حفظ العقل هو ما يتعلق بالحفظ العلمي، والحفظ المنهجي والحفظ الأكاديمي، والحفظ الذي يتعلق بكل الأمور التي تبني عملية التفكير أو ما أطلق عليه بحق أستاذنا "**عماد الدين خليل**" إعادة تشكيل العقلية الوسطية.

أما الأمر الخامس فهو **حفظ المال** وأظن أن مسألة التمويل بالأمس قد احتلت مكانة كبيرة تتعلق بهذه المسألة. فإذا أردنا أن ننشئ أبنية وتكوينات لابد وأن يكون هناك أموال تدفع للحركة وتساهم في أنشطتها والتعامل مع القضايا المتنوعة والأنشطة البحثية المتعددة.

وهذا في شأن المجالات وبعض ما أردت التأكيد عليه من ضمن عشرية المقاصد.

٣) أما بالنسبة للأمر المتعلق **<u>بأولويات الجماعة العلمية</u>** فإن هذا أمر في غاية الأهمية. فما هي أولويات هذه الجماعة العلمية؟ أو تحديدًا- كما قالت د. نادية- إننا تحدثنا عن جماعة علمية، ولكن لم نتحدث عن الجماعة العلمية في العلوم السياسية، أو أن هذا الأمر قد خفي بشكل من الأشكال، فكان من النادر الإشارة إليه.

ولكن أيًّا كان الوضع المتعلق بهذا الأمر، فإنني أود أن أؤكد أن البحث الذي يتعلق بالوصل داخل الجماعة العلمية العامة هو أمر غاية في الأهمية. وأن نشأة هذه الجماعة لتكون عامة هو الأصل؛ لأنها من بعد ذلك ستقوم بعملية التواصل عبر المكان وعبر الزمان وعبر التخصصات أيضًا.

وهذه مسألة غاية في الأهمية ولابد أن نؤكد عليها؛ لأن العمومية قد تكون أمرًا محمودًا ولكن لابد أن نؤكد أن عناصر الإسهام الخاص يجب أن تمثل قدرًا من أولوياتنا في حقل العلوم السياسية في هذا الإطار. ولقد تعلمنا أن الأفق السياسي لا يمكن أن ينفتح ويصل إلى كامل فاعليته إلا بانفتاحه على الأفق المعرفية الأخرى. وهذه هي القاعدة الذهبية التي انطلقنا منها في أصل الأمور وأدت إلى هذه الأمور التي نحن بصددها الآن والمركبة على هذا النحو الذي نعمل فيه.

إذًا، هناك أولويات تتعلق بالجماعة العلمية العامة، وهناك أولويات تتعلق بالجماعة العلمية الخاصة بحقل العلوم السياسية. وفي غاية الأهمية أن تحدد هذه الجماعة منظومة أولوياتها في إطار الضرورات البحثية والعلمية والمنهاجية وكذلك الحاجيات الأخرى التي تتحدد وفق الباحث في هذا الإطار.

٤) ثم بعد ذلك يسير الأمر إلى **أصول الحفظ في الجماعة العلمية**: وربما تتصل هذه المسألة **بالمؤسسات**، وقد أشارت د. نادية إلى أنه يبدو أن الناس بدأوا يتحدثون عن تحويل معنى الجماعة العلمية إلى مؤسسات، وقالت إن المعنى الذي يتعلق بالجماعة العلمية هو أن تُحدث- كما قال أ. مدحت ماهر بحق- **ما قبل المأسسة**؛ حيث من الضروري الإعداد للمؤسسة. وهذه المسألة الخاصة بما قبل وما بعد وما بين علَّمنا إياها الأستاذ محمود شاكر حينما تحدث عن المنهج وما قبل المنهج.

وأصول الجماعة العلمية في الحفظ لابد أن ترتكن إلى أصول الامتداد، وقد أشارت أستاذتنا الدكتورة نادية إلى معنى الاستمرارية والبقاء؛ حيث تحدثت عن العناصر التي تؤدي إلى بقاء الجماعة العلمية، ولكن ليس بقاءً كيانيًّا جامدًا، وإنما بقاءً حيًّا فعالًا نشطًا.

٥) ثم هناك أيضًا **الموازين الكلية** التي تتعلق بضبط مسيرة الجماعة العلمية. ويمكننا أن نقتطف من هذا بعض الموازين مثل الفكرة التي تحدثت عن الجماعة العلمية والوفاق والمسألة التي تتعلق بالمنظور الجماعي وإمكانية تطبيقه. والمنظور الجماعي يجب ألا يختلط بأي حالٍ من الأحوال بالمنظور التطبيقي؛ لأن المنظور الجماعي غير المنظور النمطي.

فليس معنى أن يكون لدينا منظور جماعي أن ننمط أنفسنا في قالب واحد، ونحاول أن نحاكي بعضنا البعض في هذا الإطار. وكما قالت أستاذتنا الدكتورة نادية بحق: إن الجميع أعطى من زوايا مختلفة وفي دوائر مختلفة ولكنهم في النهاية صبوا ضمن هذا المنظور الحضاري.

وهنا لابد أن نؤكد على هذه الكلمة الذهبية القائلة: *"إن اختلاف المسالك راحة للسالك"*.

أيضًا على الجماعة العلمية أن تقوم بكشف ورفع لهذا الواقع العلمي والأكاديمي الذي تعمل فيه. فلابد أن نتعامل مع هذا الواقع العلمي باعتباره الموجود، وليس أن نحاول أن نفرض أشياء على هذا الواقع في محاولة لتخطيه، ولكن علينا أن نحاول التواصل معه من خلال قواعد كلية، وهذه القواعد الكلية تصب في النهاية في عافية الجماعة وفي صحتها.

٦) ثم بعد ذلك هناك **حركة المناطات في المناخ العلمي السائد** مما يمكن تسميته: **إدراج الجزئي في الكلي**. فالجماعة العلمية يجب أن تحدد خططًا جزئية تتعلق بها وتستطيع أن تدرجها ضمن الإطار الكلي، ويمكن أن نسمي ذلك **خطوة التنفيذ**.

٧) كذلك فإن هذه الجماعة لابد أن تتعامل مع السياقات الموجودة وإمكانية التفاعل والفاعلية وتبحث في **مآلات هذه الجماعة من حيث وجودها ومقاصدها المطلوبة ومستقبلها**.

٨) وفي النهاية، لابد وأن أؤكد على أنه لا يمكن الحديث عن المقاصد في انعزال أو انفصال أو استقلال عن **الأدوات والآليات**. وهذا من جملة الأخطاء التي أصابت العقل المسلم حينما انتبه لمقاصده ونسي وسائله. ومن هنا وجب علينا أن نتحدث في نطاق الأولويات

والأدوات والمؤسسات والاستفادة من الإنجازات. وهذا ما أكدته د. نادية مصطفى في تقريرها القيّم والوافي.

وفي هذا الإطار فإن هذه الجماعة العلمية يمكن أن تحقق التوافق والتشبيك والتلاقح والتماسك والثبات والتواصل والامتداد وتحديد الأسس والاتجاه.

ثالثًا: رؤية كلية للقضية من منظور حضاري

قدمت **الأستاذة الدكتورة نادية محمود مصطفى** بعض الملاحظات حول ما دار من مناقشات وما طُرِح من مقترحات خلال الحلقة النقاشية[1]؛ حيث أكدت أن هذه الحلقة النقاشية لم يكن الغرض منها تقديم أوراق علمية رصينة، بقدر ما كان الغرض هو تحريك الراكد والتذكِرة أو إعادة التذكرة وتجديد الوعي بأن هناك مجموعة سارت على دربٍ معين لمدة ما يزيد عن ربع قرن، وحققت إنجازات، وتحتاج الآن إلى لم الأطراف وتجميع الوجود مرة أخرى. ولذا؛ فإن هذه الحلقة النقاشية، ليست للعصف الذهني، وإنما ليُعد الأمر على نحو أكثر تنظيمًا وأكثر منهاجية في نفس الموضوع.

وما قُدِم من مداخلات الأساتذة والزملاء الأعزاء يقدم مخرجات يمكن إجمالها **في ثلاث مجموعات من الملاحظات** على النحو التالي:

المجموعة الأولى من الملاحظات:

أولًا: أود أن أقول إن مركز الحضارة للدراسات السياسية ليس مركزًا خاصًّا بدكتور سيف الدين عبد الفتاح، أو الدكتورة نادية مصطفى، وإنما هو المركز الذي تأسس عام ١٩٩٧ لاستكمال مشروع العلاقات الدولية في الإسلام واستكمال عمل جماعة العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في بناء وتفعيل منظور حضاري في العلوم السياسية بصفةٍ عامةٍ. وإن كان الأساس هو "**مشروع العلاقات الدولية في الإسلام**"، إلا أن هذا المشروع لم يقم على متخصصي العلاقات الدولية فقط، ولكن قام على تكاتف مختلف تخصصات العلوم السياسية من فكر سياسي ونظرية سياسية وقانون دولي ونظم سياسية ناهيك عن دراسات المناطق.

وبالتالي **فجماعة العلوم السياسية من منظور حضاري** أو التي تعمل من منظور حضاري أيضًا ليست جماعة قائمة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فقط، وإن كان معظم العاملين في هذه الجماعة ينتمون إليها، ولكن هذه الجماعة تمتد عبر مؤسسات وهيئات أخرى تعليمية وأكاديمية وغيرها مثل معهد البحوث والدراسات الإفريقية، وجامعة حلوان، وجامعة أسيوط فضلًا عن مؤسسات أخرى داخل وخارج مصر.

وبالتالي فإننا في مركز الحضارة نشعر بهمٍّ كبير لما يجب أن نفعله ونقوم به ليستمر العمل في نطاق هذا المنظور الحضاري. فما نحن إلا مقرٌّ نأمل أن يستمر بالعمل الجماعي وليس العمل الفردي على الإطلاق. وهذا ما نحرص عليه بقدر ما لدينا من إمكانات وطاقة مادية، ولكن نحن في حاجة إلى عون بشري وفكري أكثر منه عونًا ماديًّا.

---

[1] نص تفريغ تقرير أ.د. نادية مصطفى عن الحلقة النقاشية.

وبالتالي، أصل إلى أن الأمر ليس مجرد اجتماع دُعيَ إليه ولكن هو اختبار؛ حيث نأمل أن نختبر درجة الحماس والاهتمام.

ولذا؛ فإني أقول– للأسف ومع تقديمي خالص الشكر لمن حضروا رغم صعوبة التوقيت الذي اختير للاستفادة من وجود بعض الزملاء بالقاهرة– إلا أنه يبدو أن درجة الحماس قلت أو درجة الانشغالات زادت، ولكن هذا كله لا يُقلل من أهمية الفكرة ومن أهمية دوافع عقد هذه الحلقة النقاشية لإعادة التذكرة بالمهمة والدور وتفعيله، ومعرفة كيف يمكن أن نتواصل من جديد.

الملاحظة الثانية: اقترنت المداخلات **بشهادات،** فكل منا له ذاكرة وتاريخ مع هذه المجموعة لأكثر من ثلاثة عقود. ومن ثم فكلٌّ اقترب من الإنجاز. والمطلوب ليس شهادة وإنما كيف نكوِّن ذاكرة جماعية تسهم في بناء الجماعة العلمية والبحثية؛ لأننا نحتاج إلى هذا.

الملاحظة الثالثة: أنه كان هناك استخدام لبعض المصطلحات كأنها مترادفات، فنحن نقر بأننا جميعًا تحت مظلة ما يسمى "**منظور حضاري**"، ولكن كان هناك حديث عن: "دراسات إسلامية"، و"أسلمة العلوم"، إلى جانب "المنظور الحضاري"، فضلًا عن أن أستاذتنا الدكتورة "حورية مجاهد" أشارت إلى أن مجموعتنا بالكلية قامت بالدراسات العلمية المنظمة من "المنظور الإنساني" فوضعت أسسه في نطاق العلنية. ومن ثم، فإن قضية المصطلح قضية مهمة لأن لها دلالة.

فالمنظور الحضاري هو المنتج المترتب على عملية أو مشروع إسلامية المعرفة، وإن كنا لم نعد نفضل استخدام مصطلح "أسلمة علم السياسة"، ولكن نتحدث عن منظور حضاري للعلوم السياسية في مقابل المنظورات الأخرى في نطاق هذا العلم، أو منظور حضاري يستدعي العلوم السياسية لاختبار التفعيل أو الفاعلية.

الملاحظة الرابعة: كان هناك أيضًا جمع أو مرادفة في استخدام مصطلحات: الجماعة، جمعية، المدرسة، التيار، المنظور، المؤسسة. وأعتقد أن هذه أمور متنوعة وليست مترادفة. ونحن ننطلق من منظور للمعالجة في نطاق تخصص معين ونأمل أن تفعل جماعة قادرة على منهج للتأسيس.

الملاحظة الخامسة: نحن نتحدث عن جماعة علمية من منظورٍ حضاري، في حين أن عملية بناء المنظور الحضاري عملية ممتدة، فليست لها بداية ولها تتمة أو خاتمة. نحن نتحدث عن خبرة نحو أربعين عامًا. **والسؤال الذي كنا نريد أن نصل إليه هو: أين نحن الآن؟ فمن أين نحن بدأنا وأين نحن الآن؟** وهذا كان السؤال الأساسي في ورقة العمل: فماذا أنجز كلٌّ منا؟ وماذا نتصور أنه مطلوب في نطاق العلوم السياسية؟

ولهذا أصل إلى المجموعة الثانية من الملاحظات.

<u>المجموعة الثانية من الملاحظات:</u>

إنه قُدِم عن: ماذا أنجزنا؟ وما التحديات أمام ما أنجزنا؟

وقد تحدث كلٌّ من **دكتور السيد عمر، ودكتور مصطفى منجود، ودكتور محمد عاشور** سواء عن قنوات الإنجاز الجماعية أو الفردية أو مضمون الإنجاز ودورها في وضع الأساس المعرفي وللمنهاجي للمنظور. المحضاري. فضلًا عن أن **د. سيف ود.السيد عمر** تحدثا عن نمطين من أنماط التحديات التي واجهت هذه العملية سواء تحديات من داخل العلوم، أو تحديات من داخل البيئة المحيطة. وفيما يبدو، إن الجزء الخاص بما تم إنجازه في نطاق العلوم السياسية تحديدًا كان بناءً على خبرة كلٍّ منا.

فضلًا عما قدمته أستاذة/ رحاب من تصور محدد لتطوير مناهج الدراسات العليا، وأعتقد أنه يمثل تدقيقًا على ما كنا نريد أن نتوقف عنده بالتفصيل، ونأمل أن نستكمل هذا الموضوع، خاصة أن **د. أحمد علي سالم** يقول إنه في أبي ظبي توجد برامج دراسات عليا في موضوعاتٍ ذات صلة. فبرامج الدراسات العليا في تخصصات مختلفة من منظورٍ حضاري أمرٌ مهم، ويجب أن تحدد له جلسة منفردة؛ لا سيما وأن الخبرات كثيرة ولابد أن نتواصل حولها.

المجموعة الثالثة من الملاحظات:

وهي التي أخذت جانبًا أكبر من الاجتماع، وأعتقد أنها المتعلقة **بما المطلوب؟** فمعظم المداخلات ركزت على المقترحات، وما المطلوب. وقد صنفتها وفق رؤيتي لها إلى عدة أنماط:

النمط الأول: المطلوب لاستكمال فكر الجماعة القائمة التي اعترف الجميع بأنها موجودة سواء وعينا وجودها أو لم نعِ. وهذه الجماعة قد أحرزت إنجازات خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية، ولكنها تحتاج إلى مأسسة.

وقد اختلفنا حول طريقة المأسسة ونوعها وشروطها وإشكالياتها: فيجب أولًا استكمال الجماعة القائمة ثم تأسسيها، والأهم هو استمرارها. وهذه ثلاث مستويات للمقترحات المطروحة: أولها استكمال الجماعة، ثم تفعيلها، وذلك لتأسيسها وضمان استمراريتها.

وبالتالي، فإن هذه المقترحات تتلخص في الآتي:

- **مقترحات تأسيسية** أو تنفيذية تمثلت في أمرين: أولهما: ما قاله **د. فتحي ملكاوي** عن أهمية أن نبحث عن ونعرف مفهوم "الجماعة العلمية" وندرس تاريخه في الخبرة الإسلامية والخبرة الغربية، وندرس شروط الجماعة العلمية وموادّها الأساسية حتى نعرف عمن نتكلم؟ فقد تبين أن مفهوم "الجماعة العلمية" له متطلبات متنوعة في ذهن كلٍّ منا، فهل هي مجرد أننا متواجدون ونعمل في مجال واحد؟ أم لابد أن يكون هناك تواصل وتقاليد وقواعد علمية متفَق عليها؟ وهل يجب أن نكون جميعنا نسخة واحدة؟ أم المطلوب أن يكون هناك درجات مختلفة؟

الأمر الثاني، وهو ما اقترحه **د. السيد عمر** من ضرورة أن نقدم قراءة معمقة فيما قدمه أساتذتنا الذين كان لهم إسهام في المنظور الحضاري الإسلامي، وأعتقد أن مشروع تقييم إسلامية المعرفة– الذي عملنا عليه لعدة أعوام ونأمل أن ينشر قريبًا مهم في هذا الإطار حيث يعمل مركز الحضارة على تقييم إسلامية المعرفة خلال ربع قرن منذ أكثر من عام–؛ عملٌ جيد يستلزم ممن يعمل في نطاق المنظور الحضاري الإسلامي أن يطلع عليه.

- **مقترحات لاستكمال الجماعة القائمة وتفعيلها:**

١. جمع ونشر المبعثر مما كُتب في مناسبات عديدة من قِبلنا جميعًا وتحريره ونشره في كتب أو موضوعاتٍ أو بحسب المجالات المختلفة سواء كان (علاقات دولية، أو نظم سياسية، أو فكر سياسي، أو نظرية سياسية)، وسواء للأستاذ الواحد أو لعدة أساتذة.

٢. توفير قاعدة بيانات كاملة عن العاملين في هذا المجال داخل وخارج مصر.

٣. إيجاد آلية للتواصل قد تكون في شكل من أشكال المأسسة المرنة، فقد تكون على هيئة موقع إليكتروني يمكن من خلاله الإعلان عن أنشطتنا، وتبادل المعلومات وتحقيق القراءة المتبادلة لبعضنا البعض، والإشارة إلى ما سينشر أو ما ينشر ويحتاج إلى القراءة والتعميق.

٤. رسم خريطة لروافد الجماعة وتنوعها من حيث مدى اقترابها من المنظور الحضاري. وكنا قد سئلنا إذا ما كان العاملون في إطار المنظور الحضاري نسخة واحدة، أو لهم فهمٌ واحد؟ بالطبع لا، وهذا الأمر هو أحد مفردات مشروعنا في إسلامية المعرفة لأننا ذكرنا أن إسلامية المعرفة تيار مرن يستوعب اقترابات مختلفة. فعلى سبيل المثال: اقتراب د. سيف الدين عبد الفتاح، ليس هو اقتراب د. منى أبو الفضل، وليس اقترابي، أو اقتراب د. السيد عمر، وكذلك ليس اقتراب د. عبد الحميد أبو سليمان. وربما أيضًا لن يكون كاقتراب د. نصر عارف أو د. محمد عاشور.

وإن كان ذلك داخل إطار العلوم السياسية، فناهيك عن خبرة التربية وخبرة الاقتصاد، ولكن تبقى هناك روابط واحدة وقواسم مشتركة تجمع بيننا جميعًا في إطارٍ واحد، في داخل هذا المنظور الحضاري. الأمر نفسه إذا ما نظرنا إلى المنظور الواقعي وغيره. فنجد تسميات كالمنظور الواقعي، أو المدرسة التعددية، أو المدرسة الراديكالية؛ لأن هناك خواصًّا مشتركة ولكن في داخلها روافد وتنويعات.

وقد رسمت هذه الخريطة بقدر ما استطعت فحددت كل ما قام به د. سيف الدين عبدالفتاح، وما قامت به د. منى أبو الفضل، وما قمتُ به[١].

---

(١) انظر: نادية مصطفى، **العلاقات الدولية في الفكر السياسي الإسلامي**..، مرجع سابق.

- **أما طرح التفعيل**، بعد الاستكمال والتذكير فتمثل في عدة أمور:

أولها: يجب الإعداد لجيل ثانٍ يتولى القيادة. فالمنظور الحضاري شيء والجماعة العلمية التي ينتظم فيها من يعملون في المنظور الحضاري شيء آخر؛ **فالجماعة العلمية تحتاج إلى من يهتم بالجمع والدعوة للقاء في مؤتمر سنوي وتشغيل الموقع الإليكتروني** المقترح والمتابعة واستكمال الخريطة وتجميع الجهود المبعثرة ونشرها، وهو ما يستلزم وجود قيادة وإدارة للجماعة سواء في شكل تأسيسي أو شكل جمعية أو سواء اتخذ الأمر شكلًا مرنًا، ولكن من يتولى أمر القيادة والإدارة فهذا لابد أن يكون لديه درجة من الحماس والاهتمام والاستمرار.

فليس كل من هو موجود قادر على الاستمرار دون توقف؛ لأن البعض يفضل أحيانًا الابتعاد عن هذا الأمر المتعلق بالإدارة.

ثانيًا: مطلوب أيضًا الترويج والإعلان عن الفكرة بطريقة منظمة وعلمية؛ لمواجهة البيئة المحيطة التي تجهض الإنجازات أو تعوقها. وهناك مستويات مختلفة لهذا: فلدينا مثلًا التدريس؛ فلا أستطيع أن أدرس للطلاب وهم لا يعرفون عن الإسلام إلا أنه زكاة وصلاة..، ولا يعلمون أنه أيضًا قيم ومعرفة وسنن ومقاصد... وبالتالي، فإن هذا الإعلام والترويج يحتاج إلى ترتيبات خاصة تختلف باختلاف المكان.

ثالثًا: مطلوب أيضًا أن نرسم خريطة انتشار الفكرة عبر مناطق ومراكز أخرى تتضمنها الجامعة. فليس مركز "الحضارة" وحده هو الذي يقوم بكل شيء، فهناك مركز الدراسات المعرفية، وهناك مراكز بالمغرب وبالسودان أيضًا. والمطلوب رسم خريطة لهذه، كلٌّ في دائرته وإن كان كلٌّ ينتمي للمنظور الحضاري بطريقة أو بأخرى.

رابعًا: وبالتالي، فإن هناك حاجة إلى فتح قنوات للحوار مع المنظمات الأخرى، وهذا أمر مهم جدًّا. فيجب فتح الباب للتعامل مع أصحاب المنظور الحضاري في التخصصات المختلفة أو المدارس الأخرى والمنظورات الأخرى والمؤسسات التعليمية والثقافية التي يمكنها أن تقدم لهذا المنظور ما يثبت فاعليته أو كفاءته. لكن بالطبع لكي يدخل المنظور هذه الحوارات يجب أن يكون مؤصلًا وقويًّا في ذاته.

خامسًا: أيضًا من مقترحات التفعيل، التي اتفقتم جميعًا عليها، المشروعات البحثية الجماعية في مجالات جديدة تُحِدث تراكمًا كما أحدث مشروع العلاقات الدولية في الإسلام وتكون مفتاحًا للاستمرار.

سادسًا: مجال التدريس: فكيف ندرس المنظور الحضاري في مقرراتنا سواء في مرحلة ما قبل التخرج أو ما بعد التخرج بالدراسات العليا؟ وقد ذكر بعض أبنائنا: أ. محمد الجوهري وأ. عبده إبراهيم أن بعض من يتحدثون عن المنظور الحضاري يسيئون السمعة إليه فيقوم البعض بإدخال

آيات قرآنية وأحاديث نبوية بالموضوعات ويقولون إن هذا هو المنظور الحضاري للعلاقات الدولية في الإسلام أو الاقتصاد في الإسلام، ولكن ليس هذا هو نمط التحليل أو ما نفعله الآن.

وأخيرًا، هل التفعيل سيقتصر على النخب الأكاديمية أم سيكون أيضًا في خدمة قضايا الواقع ومشاكل الأمة؟

- **آخر مجموعة من التوصيات** المتصلة بما هو مطلوب. إنما تتعلق **بالاستمرارية**.. فكيف نضمن الاستمرارية وعدم التناقض وعدم انقطاع الأوصال؟ ويثار في هذا الإطار إلى مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، وما قام به المعهد العالمي للفكر الإسلامي؛ حيث لا ندعي الانفراد بما يقوم به غيرنا. وكان هنا أيضًا التركيز على الجيل الجديد من شباب الباحثين لإعدادهم وتدريبهم.

كما ذُكِر– فيما يتعلق بهذا الموضوع– كلمتان مهمتان جدًّا. **هما الملازمة والمناولة للعلم من أستاذ إلى أستاذ**. فاقترحت الدورات التدريبية للباحثين والشباب التي تقوم– على سبيل المثال– على الوصل بين العلوم الشرعية والعلوم الاجتماعية، كما كنا بصدد الحديث عن مؤتمر سنوي للباحثين الشباب ومشروعات بحثية تدريبية أيضًا وإعداد خطة للموضوعات للتسجيل في الدراسات العليا والبحوث ليقوم عليها الطلاب.

والأهم من ذلك أن المنظور الحضاري ليس "وصفة جاهزة" يعرفها الطالب، فيصبح ذا منظورٍ حضاري، ولكنه عمل فكري ومنهجي ومعرفي مستمر مع استمرار الإنسان في تعاطيه للعلم والبحث والتعلم مع الحياة. وهنا لن يقوم الأساتذة إلا بقدر المساعدة والإرشاد عن: ماذا يمكن أن يُقرأ وماذا يجب التدريب عليه.

ولهذا كانت فكرة **د. مصطفى منجود** حول تدريب الباحثين الجدد حول المصادر الأكثر أهمية، وكما أشار **د. سيف الدين عبد الفتاح** أن الإبداع والإنجاز الفردي لن ينتهي، مع اهتمامنا بربط الأواصر وتقوية العلاقات مع من يهتمون بهذا المنظور الحضاري.

رابعًا: الجماعة العلمية: نحو المأسسة والتشبيك ونقل الخبرة بين الأجيال(*)

د. فتحي الملكاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

أولًا: إن الاهتمام ببناء جماعة علمية في هذا التوقيت أمر يلفت الانتباه، وتدعو الحاجة الماسة إليه، فمن المعلوم أن التكاثر أو التوالد الداعم للجامعات ومؤسسات التعليم العالي في البلاد العربية خلال السنوات العشر الماضية أصبح ظاهرة ملموسة.

فقد جئت من الأردن، وهو بلد صغير الحجم، ربما يقل سكانها عن سكان بعض أحياء القاهرة ولكن رغم ذلك يوجد بها اثنا عشرة جامعة قومية، وحوالي خمس عشرة جامعة أهلية، منها خمس جامعات متخصصة في الدراسات العليا فقط. وهذا يعني أن أعدادًا هائلة ومتزايدة من طلبة البحث العلمي أو الجهود البحثية تمارس أعمالًا بحثية في قيام منهجية منضبطة واعية هادفة على مستوى الأردن، ولا أدري إن كان بالإمكان تعميم هذه الظاهرة على البلدان الأخرى أم لا، ولكنني على علم بأن دبي بها حوالي ثلاث وعشرين جامعة أمريكية فقط، وبالمثل أبو ظبي وغيرها.

فمسألة الدراسات العليا تستدعي الاهتمام بالمنظور الحضاري في هذه الأمة، وأن يكون هناك جهد في توجيه وترشيد عملية البحث، ويعد هذا السبب الأول الذي يجعل هذا العمل في غاية الأهمية. فمن المهم الوعي بأهمية بناء جماعة علمية أو جماعات علمية بوضع شيء من المواصفات، ليس فقط للبحث العلمي الذي يقوم به طلبة الدراسات العليا وإنما للبحث الجاد في المنظور الحضاري لهذه الأمة. ويلتقي هذا النوع من الوعي لدى جامعات مختلفة لها توجهات أخرى، فإذا كنا ننسب أنفسنا إلى الاتجاه الإسلامي العام في عملية جهود النهضة في بلادنا فثمة باحثون يحاولون أن يقوموا بعمل مماثل من خلال اتجاه عروبي، ولعل البعض حضر بعض الندوات التي نظمها د. الهواري في سعيه لإنشاء مدرسة عربية للبحث العلمي، وقد بذل جهودًا طيبة في عقد ندوات متتالية في أكثر من بلد عربي من أجل إثارة الوعي في هذه القضية وإشراك أكبر عدد ممكن من الباحثين والمفكرين والمتخصصين والمهتمين بقضايا البحث في ترشيد النظر في إمكانية إنشاء مدرسة عربية للبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

ومن ناحية أخرى، أظن أن مادة "مناهج البحث" في العالم العربي في حاجة إلى تطوير ممارسات فضلًا عن توجهات وأخلاقيات وآليات وأدوات البحث. فالاتجاه السائد منذ عام ١٩٧٧ في مناهج البحث في التربية هو إما المنهج الكمي أو الكيفي، ولكن هذا الموضوع يكاد لا يجد له أي عمق في العالم العربي رغم أهميته على الأقل في الدراسات الموجودة في فرنسا وفي

* يتضمن هذا الجزء تفريغًا لمشاركات ومداخلات الحضور في اليوم الثاني من الحلقة النقاشية (٥ أغسطس ٢٠٠٨).

الولايات المتحدة الأمريكية. فالباحثون أو المتخصصون في تدريس مناهج البحث في الجامعات العربية بحاجة إلى قدر من الاهتمام بتعميق فلسفة وآليات وأدوات البحث.

ثانيًا: فيما يتعلق بالمصطلح والمفهوم، مصطلح الجماعة العلمية أو الجماعة البحثية أو المدرسة الفكرية أو الحلقة البحثية أو ما إلى ذلك، ليس عندي أي تحفظ على استخدام مصطلح "الجماعة العلمية"؛ لأنه وصف حيادي لا يمثل أي بعد إيديولوجي في التسمية أو اختيار المصطلح. ومصطلح "الجماعة" يمكن أن يُترجَم إلى مفاهيم أو كلمات عدة في لغات أخرى كاللغة الإنجليزية، فعلى سبيل المثال يمكن أن يترجم إلى Society التي تعني المجتمع أو Community وهي تستخدم أيضًا للإشارة إلى المجتمع الكبير سواء المجتمع الإنساني أو المجتمع في بلد معين أو أقلية معينة أو فئة دينية معينة...، إلى آخره. لذا يجب أن نحدد ماذا نعني بكلمة جماعة هنا، وما يمكن أن يقابلها في المصطلحات أو في اللغات الأخرى؛ فالحزب جماعة والشركة ومجموعة المساهمين بها جماعة...، وهكذا، ففكرة تجمع مجموعة من الناس تشكل جماعة لا تحدد أية مواصفات كيفية أو فكرية لهذه الجماعة إلا أذا أضفنا إليها وصفًا معينًا. فهل مفهوم الجماعة العلمية يتعلق بمفهوم العلم الذي يشهد تفاوتًا كبيرًا في تعريف مصطلح العلم على الأقل لو حاولنا أن نعطي كلمة العلم ما يوازيها باللغة الإنجليزية، فهل العلم هو knowledge أم Science؟ وهل الجماعة العلمية هي Scientific Community أم Scientific Group أم Academy...؟

واجتهادي أن مقابل كلمة "العلم" في الإنجليزية هو knowledge، أما كلمة Science فهو مصطلح خاص بالعلوم الطبيعية على وجه التحديد. ويحاول المفكرون والمتخصصون في المجالات المعرفية المختلفة إلحاق العلوم البشرية بالعلم الطبيعي، ما يعني أن العلوم الاجتماعية لم تصل إلى مستوى العلم الذي خصص له التعريف المحدد للعلوم الطبيعية. لذلك فمن المناسب أن نعرِّف الجماعة العلمية بما نريد لها وليس بما يرِد في تعريفها من مصطلحات ودلالات متداولة. والسؤال هنا: هل فكرة الجماعة العلمية التي نعنيها تشير إلى جماعة علمية عامة تمارس نمطًا وقواعد وأخلاقيات وتقاليد بحثية معينة، أم أن هناك إيديولوجية معينة؟ فهل حديثنا عن "منظور حضاري" يعني أن المنظورات الأخرى ليست حضارية، أم أننا نتحدث عن منظور حضاري بدلالة محددة (المنظور الحضاري الإسلامي)؟

ومن الواضح أن كثيرًا من المصطلحات والمفاهيم التي تُطرَح تكون محكومة بالواقع المحلي؛ فعلى سبيل المثال ربما لا يكون هناك أي تحفظ في الأزهر لو كانت بداية هذه الجماعة العلمية هناك باسم الجماعة البحثية أو العلمية الإسلامية أو المنظور الحضاري الإسلامي، ولكن ربما في جامعة القاهرة قد لا يكون ذلك هو الأنسب. فهل هذا اسم يعبر عن مرحلة، أم أنه اسم يعبر عن واقع أو بيئة معينة نشأت فيها هذه الجماعة العلمية؟ فربما يكون تأصيل هذا المصطلح من

حيث اللغة ومن حيث الدلالات مرتبط إلى حد كبير بالبيئة التي ينشأ بها وبالمجموعة التي أنشأته وبالمرحلة التاريخية التي طُرح فيها. ولكن هل نحن نضع مصطلحًا مؤقتًا وفي ذهننا مصطلح آخر، أم أنه مصطلح كافٍ لكي لا نكون فئة من الفئات الهامشية وإنما لنتواجد ونثبت وجودنا في قلب العمل العلمي ومن خلال تقاليد العمل العلمي وليس من خارجه؟

ثالثًا: هناك العديد من المدارس والجماعات العلمية المعروفة على مستوى العالم، وقد قدمت لنا دكتورة نادية مصطفى رصدًا لبعض تلك المدارس مثل: المدرسة البنائية، ومدرسة ما بعد الحداثة، والمدرسة الوضعية المنطقية، والمدرسة السلوكية، والمدرسة التحليلية،... الخ. ومن المهم– في هذا الإطار– التعرف على نشأة تلك المدارس ومؤسِّسيها وممثِّليها الآن، وكيف ينتسب المفكرون إلى مدرسة علمية معينة...، فعلى سبيل المثال، (The Association AMSS of Muslim Social Scientists) تأسست في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٢؛ لتكون مدرسة علمية أو جماعة علمية تمارس البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ولها بُعد إسلامي. فهل هي مدرسة فكرية وعلمية بالفعل؟ فهذه المجموعة أو الرابطة يُنظَر إليها من خارجها باعتبارها جماعة علمية، ولكن ربما من هم في داخلها لا يعتبرون أنفسهم جماعة علمية منسجمة لديها تقاليد راسخة.

وبالنظر في التاريخ الإسلامي، أين نجد الجماعات العلمية، هل هي الفِرق أو المذاهب؟ فعلى سبيل المثال هل يمكن أن نعتبر المعتزلة جماعة علمية؟ والمهم في هذا الشأن أن فكرة الجماعة العلمية تشير إلى أهمية وجود قدر من التجانس بين مجموعة من المفكرين أو مجموعة من العلماء المتخصصين في مجال معين، وفي الوقت ذاته وجود قدر أكبر من التنوع وحرية الحركة ضمن هذه المجموعة التي تشترك في قدر معين من التقاليد العلمية.

رابعًا وأخيرًا: من المهم ترسيخ وجود هذه الجماعة العلمية، ولكنني لا أدعو هنا إلى عملية مأسسة كما أكد د. رفعت العوضي؛ لأن ما يجمع الجماعة العلمية ليس المؤسسة ولكن العادات والتقاليد والأعراف العلمية الراسخة سواء كان هناك انتساب لمؤسسة بصورة رسمية أم لا. فأي مجموعة تشترك بقدر من الممارسات سنجد لها اجتماعًا دوريًّا تشارك فيه أجيال جديدة من الباحثين؛ وذلك لضمان وتأكيد الاستمرارية، ولتواصل أجيال هذه الجماعة، بالإضافة إلى إنشاء مجلة أو دورية– سواء كانت إلكترونية أو ورقية– وغيرها من الأدوات التي تيسر أساليب التواصل بين الناس. كما أن المدرسة العلمية يمكن أن تترسخ من خلال رسم برنامج تدريبي لا يقل أهمية عن الإنتاج العلمي لها. وفي هذا الإطار، فقد عقدت هذه المدرسة دورات تدريبية بعضها نُشرت وكان لها أثر حقيقي، منها على سبيل المثال دورة "المنهجية الإسلامية في العلوم الاجتماعية: حقل العلوم السياسية نموذجًا"، وبعدها نظَّم المعهد العالمي للفكر الإسلامي دورات أخرى في المنهجية الإسلامية. وقد حاولت تلك الدورات في المنهجية أن ترسخ التفكير المنهجي؛

لأن المنهجية الإسلامية بها مفاهيم ومصطلحات ومصادر ومبادئ وأدوات وبها مدارس ولها تطبيقات. وأظن أن آلية التدريب على تقاليد وأعراف الجماعة العلمية سترسخ وجود الجماعة العلمية وستعزز اعتراف الآخرين بها، وستجعلها موجودة في الساحة، وتجعل الأمر ميسورًا لمن يريد التعرف عليها.

د.عبد الرحمن النقيب:

تجربة مدرسة المنظور الحضاري الإسلامي تجربة عامة، فما يتم في مدرسة العلوم السياسية يمكن أن ينسحب إلى تخصصات أخرى. ففي تصوري أنه كان من المهم أن نقدم للأجيال الشابة التاريخ العلمي لتلك المدرسة، وكيفية نشأتها بالإضافة إلى تلخيص أهم إنجازاتها وربما تناولًا نقديًّا لتلك المدرسة ورموزها (حامد ربيع، ومنى أبو الفضل... وغيرهما)، ربما أيضًا نقوم بعملية حصر لما كتب حتى الآن ليس في مصر فقط وإنما في البلاد الأخرى.

من ناحية أخرى، من المهم تنظيم دورات تدريبية في المرحلة القائمة؛ لترسيخ المنهجية في عقول الشباب الجاد. وأيضًا من المطلوب من الرواد وضع أولويات بحثية للأجيال القادمة وفق رؤيتهم وتطوير هذه الأولويات باستمرار بما يخدم أهداف الحقل وأهداف الأمة في نفس الوقت، وما يطبق في حقل العلوم السياسية إذا نجح يعمم في الحقول المعرفية الأخرى. وأشعر أن بذور النجاح في هذا الأمر قد وُضِعت؛ لأنه أصبح هناك خطوات وثمار موجودة، ولكن المهم هو تكثيف الجهد في المرحلة القادمة والله الموفق.

د.السيد عمر:

فكرة الجماعة العلمية كما نتصورها تقترب بالأساس من الرؤية الإسلامية، وإذا كان وصف "إسلامي" يُدرج في كل العناوين انطلاقًا من الإحساس بغيابها؛ أظن أنه قد آن الأوان أن يكون وصف الإسلامية متضمنًا في تفكيرنا وفي عناويننا وألا يظهر دائمًا في كل مناسبة، وأظن أن إبعاد هذه الكلمة من عناوين بحوثنا ومن عنواننا كجماعة علمية ربما يكون أفضل كثيرًا لقداسة الكلمة، ولجماعتنا العلمية؛ حتى تكون جماعة ضمن الجماعات العلمية، وليست هي "الجماعة العلمية".

ومن هذا المنطلق أرى عدم الانشغال كثيرًا بدلالات المفاهيم لدى الآخر، فمن الممكن أن ننطلق من دلالات المفاهيم لدينا، من الممكن أن ننطلق من مرجعيتنا في التفكير المتصل بالتأسيس لمشروعنا الفكري وبيان الفلسفة الكامنة خلفه. ربما يعفينا ذلك من مسألة التفرقة بين المعرفة والعلم، واتهام العلوم الاجتماعية بأنها علوم على سبيل الاستثناء، فلا نسترجع ونؤكد المقولات الغربية التي تجعلنا لا نستحق أن نكون مدرسة فكرية بحق إلا باعتراف الغرب بها. ربما

تكون نقطة التحدي الأساسية في هذه المدرسة هي ما توصل إليه المرحوم د.عبد الوهاب المسيري من أن هذه المدرسة تتأسس على ركيزتين أساسيتين، الركيزة الأولى: أنها ترفض القمصان الحديدية التي وضعتها المدارس الغربية بكل صورها، وأرادت أن تضبطها علينا، في حين أننا نشكِّل مدرسة لها الحق في تأسيس قواعد البحث العلمي، وإرساء أسس للتفكير الفقهي الحر الذي ينطلق من مرجعيتها ويعبر عن فعل مستقل. الركيزة الثانية: وأعتبرها القاعدة الذهبية لنا، هي الاعتراف بالتحيز؛ فالعلم ليس غاية بحد ذاته ولكنه وسيلة لتحقيق الغاية الأساسية للعلم وهي إقامة التوحيد، فالعلم يتسع لدينا ليشمل الغيب، ويتسع أيضًا لينطلق من بداية آدم وربما يتسع إلى آفاق واسعة جدًّا تتعدى هذه الدنيا وتصل إلى الآخرة. فنحن ننطلق في تعريف مفهوم العلم أو في تعريف مفهوم المعرفة من مرجعيتنا الإسلامية.

أما بخصوص التساؤل: هل نحن نفكر بشكل فرق أو مذاهب؟ وهل تعتبر هذه الفِرق مدارس أم لا؟ أعتقد أن الكلمة الذهبية التي قالها الدكتور فتحي الملكاوي أن جوهر المدرسة هو الاتفاق على أعراف وقواعد للتفكير، قد تختلف معها مدارس أخرى ولكنها تظل قواعد تعبر عن رؤية هذه المدرسة. فتنوع المدارس العلمية لدينا الآن وتنوع روافدها أظن أنه يثري مفهوم الجماعة العلمية طالما أنه ليس هناك جماعة علمية تدعي أنها تتحدث بالحقيقة المطلقة أو أنها تحتكر الحقيقة.

أخيرًا، مسألة تفكير الجماعة، هل نفكر بشكل نخبوي، أم أننا جماعة علمية تفكر للأمة؟ رأيي الشخصي أننا انطلاقًا من وضع الدولة بحجمها الطبيعي والتفكير في أنساق الأمة بأكملها، والانطلاق من الاتساع في مفهوم السياسة لدى المنظور الإسلامي الذي لا يقتصر على التفكير في العلاقة بين الحاكم والمحكوم بل يتسع للتفكير في السياسة بالنسبة للأفراد، فنحن نفكر في الجماعات العلمية بكافة تشكلاتها، وربما يتجلى ذلك بقوة في مسألة البينية في دراسة القضايا والظواهر، ومشاركتنا الكبيرة مع العديد من التخصصات المختلفة، التي تعد خطوة في طريق وحدة المعرفة مرة أخرى.

د. أحمد سالم:

أريد أن أناقش ثلاثة أمور: **الأمر الأول** يتعلق بما ذُكِر في النقاش من أنه من ضمن ما يجمع أصحاب المنظور الواحد الأعراف والتقاليد، وأضاف إليها د. فتحي مسألة المبادئ التي يجب أن نعلمها أو التي يجب أن نتناقش فيها مع شباب الباحثين، وأظن أننا يجب أن نتناقش فيها مع أنفسنا في البداية. بعبارة أخرى، يجب علينا أن نبلور المقولات الفلسفية الأساسية التي ينبني عليها المنظور الحضاري، والتي تميزه عن غيره من المنظورات في حقل العلوم السياسية وفي الحقول الأخرى، وهذه المقولات لا تأتي بكتابة شخص في أمور معينة وإنما تأتي من خلال

نقاشات وحوارات فكرية وفلسفية عميقة لأصحاب هذا المنظور، وهذا في رأيي يجب أن يتم قبل أن نبدأ في تبسيط هذه المبادئ لتعليمها للشباب من خلال الدورات التدريبية التي ذكرها د. فتحي الملكاوي.

أما **الأمر الثاني** فيتعلق بمسألة كتابة تاريخ الجماعة العلمية كما ذكر د.عبد الرحمن النقيب بالإضافة لما ذكره أيضًا د. السيد عمر، فنحن لا نحتاج فقط إلى كتابة التاريخ بل نحتاج أيضًا لرسم خريطة للواقع الحالي للجماعة العلمية ومدارسها الفكرية الفرعية، المشترك والمختلف بينها.

الأمر الثالث والأخير يتعلق بموضوع الأجندة البحثية للجماعة العلمية. نحن لا نعمل في فراغ، فالمدارس الفكرية والعلمية التي ذكرها د. فتحي الملكاوي (مثل حلقة فيينا وحلقة فرانكفورت وحلقة شيكاغو) لم تتطور في فراغ، وإنما كانت نشأت وتطورت من خلال التفاعل مع بعضها البعض، وبالتالي أرى أن الأجندة البحثية للجماعة العلمية من منظور حضاري يجب أن تتقاطع –ولو جزئيًّا– مع الأجندات البحثية لجماعات أخرى في حقل العلوم السياسية سواء في العالم العربي أو في الغرب والعالم بشكل عام.

د. نادية مصطفى:

أريد توجيه سؤال حول المقولات السياسية التي تميز منظورًا حضاريًّا عن غيره من المنظورات، وهل مفهوم المنظور الحضاري ومقولاته واضح لدينا أم أنه مازالت في مرحلة البناء؟ وإن كنا نتحدث عن مجال العلوم السياسية فإن ذلك لا يعني أن العلوم السياسية ليست منفتحة على الآخر، ولكن لابد أن يكون هناك منطلق تميُّز بحكم تخصصنا، وإذا كانت هناك جماعة علمية فهي لجميع التخصصات، ولا مانع من أن نصبح جماعة علمية واحدة للمنظور الحضاري، لكن مما لاشك فيه أن المجالات المعرفية المختلفة لها خصوصياتها في التطبيقات، ومن ثم يأتي الحديث عن العلوم السياسية وليس عن الاقتصاد أو التربية أو علم النفس... وبالتأكيد لابد أن نأخذ بالمفهوم الواسع لعلم السياسة. والسؤال: ما هي المقولات الأساسية لهذا المنظور؟ وما هي مصادر تميز هذه المقولات عن غيرها؟ وما هو تصوركم عن أهم هذه المقولات؟ وما هي مصادرها؟ فقد ذكرت سابقًا شعوري أن المنظور هو الحاضر الغائب في نقاشنا بافترض أن بيننا قدر من الاتفاق على المشترك فيه.

د. أحمد سالم:

أظن أن تحديد أهم مقولات المنظور يعد تحديًا، ومن الممكن أن يبلور كل منا بعض المقولات ويقدمها لمناقشتها. وأتصور– من وجهة نظري المتواضعة جدًّا التي تعلمتها من د. منى أبو الفضل وتلتقي أيضًا مع حديث د. فتحي ملكاوي وكلام د. السيد عمر عن الإسلامية أو عدم

الإسلامية– أن منظور التوحيد هو رؤية للعلم غير منفصلة عن الغير، وهي الرؤية التي يتميز بها الإسلام وكل الأديان التوحيدية– إن جاز التعبير– ولكنها في الوقت نفسه ليست قاصرة على الإسلام كدين خاتم، وإنما على كل الرؤى التي ترفض فصل عالم الشهادة عن عالم الغيب؛ فنحن لا ننظر إلى العلم من خلال قراءة تائهة في الواقع، فالمقولات الفلسفية للرؤى أو المنظورات غير التوحيدية مسمتدة كلها من الواقع، في حين أننا نسند المنظور إلى فكرة التوحيد ونرى أن هناك مركز للكون يمثل مصدرًا للمعرفة لدينا من خلال الوحي ومن خلال تسيير الكون لنا لكي نبحث.

د. السيد عمر:

أعتقد أن المنظور الحضاري الغربي يقوم على أن إنسان وُلِد بالصدفة وتطور عن الحيوان وليس له مرجعية في خارجه، أو بتعبير د. عبد الوهاب المسيري هو إنسان موضعي، حقوقه وواجباته كاملة ترتبط بإرادته المطلقة، أو بعبارة أخرى ترتبط بالقوة وبمفهوم الصراع ويتولد عنها منظومة حضارية أو منظور حضاري غربي، وفي المقابل الإنسان في المنظور الحضاري الإسلامي هو الكائن البر العادل الذي خُلِق لحمل الأمانة. من هذا الجذر ذاته كانت العلوم في الغرب من صنع الإنسان، وكانت العلوم لدينا معطاة من الله سبحانه وتعالى إما بشكل مباشر متمثل في الوحي، أو بشكل غير مباشر متمثل في أدوات البحث عن العلم (السمع أو البصر). وهذا يتلخص في النهاية في أمر واحد هو الناظم، هل الناظم متجاوز؟ أم هو من صنع الإنسان؟ فالناظم الذي هو من صنع الإنسان يتشابك مع مصلحة مع من وضعه، وبالتالي يعبر عن الفئة المتسيدة في كل لحظة، موجِدًا درجة عالية للغاية من الخلط بين الخالق والمخلوق بحيث يمكن أن يتصور نوعًا من الصراع ليس بين الإنسان والإنسان، ولا بين الإنسان والطبيعة فقط، وإنما صراع أيضًا بين الخالق والمخلوق. في المقابل نجد العكس في المنظور الحضاري الإسلامي؛ حيث يستحيل تكسير الفجوة بين الخالق وبين المخلوق بأي حال فيظل المخلوق مخلوقًا ويظل الخالق خالقًا.

أ. مدحت ماهر:

ليس هناك تضاد مطلق– إنما تمايزات– بين تعريف مفهوم السياسة من منظور حضاري إسلامي وبين تعريفاته لدى الغربي أو العلماني العربي، بل ثمة تمايزات بين ثلاثية الباحث والمفكر والفقيه المسلم، وقد تتسع هذه التمايزات وقد تتلاشي في بعض المساحات؛ فأتفق أنا باحث العلوم السياسية من منظور حضاري مع الفقيه في التأسيس الكلي والمنطلق والمراجع مع توسعي في فقه الواقع ثم أختلف في التكييف والتعاطي مع القضايا بالجمع بين الكلي والجزئي،

وقد أتفق مع العلماني أحيانًا، ومع الغربي أحيانًا، خاصة في الأبعاد الإنسانية والموضوعية المشتركة وفي محددات القضايا الواقعية والعملية، على نحو ما يشير المستشار طارق البشري في الحوار الإسلامي– العلماني.

فالمنظور الحضاري الإسلامي في العلوم السياسية حين يستدعي العقيدة مثلًا يختلف عن المنظورات الغربية التي لا تفعل ذلك، ومع العلماني الغربي والعربي الذي ينفر من ذلك ويستبعده بوضوح.

أ. آية نصار:

أعتقد أن لدينا هَمًّا مشتركًا؛ وهو كيف نبني الصورة الذاتية لهذه الجماعة العلمية أو لهذه المدرسة أو لهذا الاتجاه، بغض النظر عن تعريفه. وأعتقد أن هناك اتفاقًا واضحًا على ذلك، وهو ما اتضح من خلال عرض المداخل والمبادئ التي طرحت وتناولها كل منا بطريقة معينة. وإضافة د. فتحي في هذه الحلقة أوضحت كيف أن اختلاف المفاهيم والمصطلحات يرتبط بالظروف الأكاديمية الموجودة، والمحلي والمرحلي وتطور ذاكرة الجماعة العلمية نفسها، وتطور مواقع مختلفة فيها بما يفتح لنا الباب لمدخل لدراسة الوحدة والتنوع الكامن بداخلها، وأظن أنه مدخل مهم. ويمكن أن يكون على أجندة الموضوعات والقضايا القيام بمشروع "في دراسة سيرة تطور المصطلح والمفهوم" ليكون مدخلًا لدراسة تطور الحقل والقائمين وعليه كيف تغير وتطور فكرهم، وما بينهم من تباين وتنوع، كيف يتم الاختلاف عن تغير الظروف والسياقات المختلفة لعملهم، فمن ناحية يعطي هذا صورة ذاتية عن هذه الجماعة العلمية أو هذا التيار الفكري عند التأسيس لها، ومن ناحية أخرى يكون مدخلًا للتدريس أو لتقديم كتاب أو دراسة أو مشروع لهذه الجماعة العلمية تستطيع أن تدخل من خلاله في حوار مع الجماعات العلمية أو المدارس الأخرى.

د. سيف الدين عبد الفتاح:

قمنا بعمل بحث في العلاقات الدولية في عام ١٩٨٩، تأسيسًا لمشروع العلاقات الدولية في الإسلام، وقُدِّم اقتراح بعقد ندوة تمهيدية لهذا الأمر، وبالفعل عُقِدت ولكن أكثر الموجودين كانوا يهاجمون الموضوع بقوة، باستثناء بضع أشخاص قليلين كانوا يساندون الموضوع وكان منهم الشيخ الغزالي رحمة الله عليه.

وأثناء انعقاد الندوة دار نقاش معمق وهائل تساءل خلاله أستاذنا الدكتور السيد غانم: هل ما نقوم به نظرية أم منظور؟.. إنكم لم تصلوا إلى شيء من هذا القبيل.

د. نادية مصطفى:

الإضافة التي طرحت مهمة للغاية، فإذا كنا نتحدث عن أنفسنا كجماعة علمية من منظور حضاري فهناك مشكلة في التعريفات ودلالات المفاهيم والمصطلحات وهو ما أوضحه د. فتحي الملكاوي.

وأؤيد أيضًا د. أحمد في أن هناك مدخلين للتدريس من منظور حضاري إذا كنا نتحدث بصفة عامة عن النموذج المعرفي، ولكن إذا كنا نتحدث عن نطاق حقل محدد والعمل في إطاره فعلينا أن نعود مرة أخرى لاستدعاء النموذج المعرفي والأنساق المعرفية التي نتحدث عنها لشرح تميُّز هذا المنظور مقارنة بغيره؛ فإذا كنا نعمل– على سبيل المثال– في مجال العلاقات الدولية من منظور إسلامي مباشرة في سياق دراسات إسلامية فإن البداية تكون من النموذج المعرفي.

د. رحاب الشريف:

حاولتُ رسم مخطط أو شكل بسيط لما قيل، فتصورت الجماعة العلمية تشكِّل مركزًا، وأن المجموعة البحثية الجديدة المحيطة بمثابة دائرة أخرى محددة، وأن المجموعات التي تمثل القادمين للجماعة العلمية كأنها أمة بها مدخلات وإشعاع لدوائر أخرى. فلدينا تصنيف يضم ثلاث مجموعات، **المجموعة الأولى:** تعبر عن جيل الرواد، واتسمت بوجود برنامج عمل ومشاريع واضحة. أما **المجموعة الثانية:** فتضم مجموعة الباحثين الجدد الذين هيأت لهم الظروف أن يلتحق أغلبهم بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وتلتقي المجموعة الأولى في قاعة الدرس. و**المجموعة الثالثة** التي تمثلنا، وهي التي جاءت عن قصد وتعمد إلى جامعة القاهرة وبالأخص كلية الاقتصاد والعلوم السياسية دون أي كلية أو دولة أخرى؛ وذلك لكي ترى كيفية سيْر المنظور، ومعرفة الطريقة التي تفكر بها الجماعة العلمية.

بناءً على خبرة المجموعات الثلاث، وعلى خبرة جماعة العلوم السياسية من منظور إسلامي، وبناءً أيضًا على الأسئلة الثلاثة التالية: كيف نؤصل؟ ماذا نؤصل؟ من الذي يؤصل؟ تصورت ثلاث مجموعات من الآليات: منها آليات ترتبط بمجموعة الرواد والجيل الذي شارك في مشروعات بحثية من خلال ثلاث أو أربع حلقات هي: **المناهج ومحتواها، والبرامج الدراسية، والأستاذ، والمؤلفات.** وفي هذا الإطار أظن ضرورة وجود تمثيل لمركز الجماعة نفسها على مستوى المؤلفات؛ حيث يتم رصدها بدقة وتصنيفها وتوثيقها وترجمتها؛ سواء كانت هذه الأعمال للرواد أو للجيل الموجود حاليًا أمثال د. سيف الدين عبد الفتاح، د. السيد عمر، د. نادية مصطفى؛ لأنها تعتبر عمل بحثي ضخم جدًّا. فعلى سبيل المثال يتم توثيق المقررات التي قام

بتدريسها أساتذة من خارج وداخل مصر وإخراجها في كتب تعريفية دقيقة في مجال العلوم السياسية.

وينبغي الاهتمام بالمناهج والبرامج الدراسية سواء على مستوى الدراسات العليا أو ما سواها، وهذا يقتضي قراءة متأنية للخبرات السابقة سواء المحلية أو العالمية، بما يثري باقي الدوائر ويخدمها.

وأخيرًا أظن أن الملازمة أمر مهم بين الطالب والمشروع أو الأستاذ؛ حيث لا يُلزَم الطالب بقاعة درس معينة ويمكن أن يولد تقاليد من الممكن الاقتداء بها في الجامعات والمؤسسات البحثية والعلمية.

د. باكينام الشرقاوي:

فيما يتعلق بالنظم السياسية، هناك مستويان للقضايا محل التناول من منظور حضاري إسلامي: قضايا فكرية وكلية من قبيل الديمقراطية وعلاقتها بالإسلام، وقضايا أخرى جزئية مثل المعارضة وآلياتها بين المشروعية والشرعية، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني والشفافية.. وغيرها من القضايا الوافدة إلينا من الغرب، ولكنها تعبر عن وظائف كانت تؤدَى على مدار التاريخ الإسلامي، وهناك الكثير من الإسهامات في الفكر الإسلامي الخاصة بأداء هذه الوظائف.

ومن المهم– في هذا الإطار– الاهتمام بالقضايا الجزئية (مثل الأحزاب، والمجتمع المدني، والسلطة القضائية، والسلطة التشريعية، والعلاقة بين المؤسسات...)، وعدم الاقتصار على الجدل الدائر حول القضايا الفكرية الكبرى، بما يساهم في تفعيل عمل الجماعة العلمية للمنظور الحضاري الإسلامي وإسهاماتها من جهة، ويفيد الواقع من جهة أخرى، وينفي عن الجماعة العلمية للمنظور الحضاري تهمة العمل في إطار نخبوي تربوي يركز فقط على الكليات. وفي اعتقادي أن الكليات ما هي إلا بداية حتى نستطيع الهبوط إلى الجزئيات بشكل أكثر إيجابية.

د. نادية مصطفى:

لديَّ تساؤل مهم: مَنْ منكم يعتبر نفسه مِنَ الجماعة العلمية؟ ومن يعتبر نفسه خارجها؟ ومن يعتبر نفسه في الطريق إليها؟ ومن يعتبر نفسه على بعد منها؟ وما معيار تحديد المكان ومعرفة من داخل الجماعة ومن خارجها؟

د. سيف الدين عبد الفتاح:

أظن أن حل هذه الإشكالية يكمن في مقولة المستشار طارق البشري "دوائر الانتماء المتحاضنة وليس في دوائر الانتماء المتنازعة"، فعلى سبيل المثال أنا أنتمي إلى حقل العلوم

السياسية، وأتناقش مع أساتذة العلوم السياسية على اختلاف توجهاتهم وتنوعهم، وأبدي رأيي في المسائل التي تتعلق بتسيير القسم وتنظيمه، وسياساته الاستراتيجية، وذلك بحكم المهنة وبحكم انتمائي إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، هذا لا يمنع أن لي منظورًا معينًا أؤكد عليه وجمعت قراءات متعلقة به وعملت به لفترة طويلة من الزمن، ولكنني لا أنفي المنظورات الأخرى، مع تأكيد أهمية المنظور الذي أنتمي إليه ضمن الجماعة العلمية الكلية في إطار جماعة علمية خاصة، وهذا ما نحاول إنتاجه والتأكيد عليه؛ خشية أن ينفرط من يتعامل مع المنظور الحضاري كما انفرط القوميون. فمن المهم أن تتواصل الجهود وأن تتفاعل الفاعليات المختلفة، وذلك من خلال المنتمين إلى هذه الدائرة دون أن يفتئت ذلك على انتماءاتهم الأخرى لدوائر مختلفة.

وفي هذا الإطار، أظن أنه لن يكون التساؤل حول الانتماء إلى هذه الجماعة؛ لأن الناس ليسوا على شاكلة واحدة، فربما يكون هناك من يطرق الباب ويريد الدخول، وآخر مازال في بداية الطريق، وفي الحالتين نرحب بهم.

د. نادية مصطفى:

لم يكن الهدف من سؤالي السابق عدم الترحيب بأي من المتعاملين مع الجماعة العلمية، وإنما تحديد دور كل فرد داخل هذه الجماعة؟ وما متطلبات الانضمام إليها؟ وما دفعني لطرح هذه الأسئلة هو ما أبداه د. عبد السلام نوير من تخوفه في البداية من الانضمام لهذه الجماعة العلمية، فقرار الانضمام يتطلب استعدادًا ذهنيًّا ومعرفيًّا ونفسيًّا.

فالاختيار المعرفي هو تحديد الإنسان لما يريد ومعرفة الطريق الذي سوف يسير فيه، وتحديد العقبات، وتحديد المطلوب منه، لذلك أشرح للطلبة في مرحلة الدراسات العليا جميع الخرائط المعرفية وجميع النظريات والمنظورات؛ ليتمكنوا من تحديد توجهاتهم.

أ. عبد الرحمن حمدي:

لدي سؤال حول أعضاء الجماعة العلمية للعلوم السياسية من المنظور الحضاري، فيبدو أنهم موجودون ولكن في إطار غير رسمي؛ فمنهم من تُطرَح أسماؤهم، ومنهم من أحضر لهم محاضرات، ومنهم من أقرأ عنه في الكتب، ولكن هل هناك رصد بأسماء من كتبوا في هذا المجال من منظور حضاري؟ ومن ينتمون إلى هذا الاتجاه؟

د. نادية مصطفى:

توجد قائمة أولية ببعض من كتبوا في هذا المنظور، وبعض مؤلفاتهم المباشرة أو غير المباشرة في المنظور الحضاري، ولكن هذا المنظور ليس له بداية أو نهاية، فابن خلدون– على سبيل المثال– يعتبر من مصادر وجذور هذا المنظور، ولا يختلف ذلك عن المدارس العلمية

الأخرى؛ فالمدرسة الواقعية– على سبيل المثال– لها روافد كثيرة ولكن جذورها الفكرية والمعرفية كلها ترجع إلى ميكافيللي.

وإن كان المتوفر يمثل الجماعة العلمية للعلوم السياسية الموجودة داخل مصر، فالسؤال المطروح: هل هناك حاجة لرصد وتوسيع دائرة الجماعة العلمية لتضم المراكز والخبرات الموجودة خارج مصر والتواصل معها؟

د. السيد عمر:

هذه الجماعة العلمية– في رأيي– تضمُّ كل من يعتبر الولاء للإسلام صفًّا للولاءات الأخرى؛ فإذا تحدثنا عن عناصر هذه الجماعة العلمية في مصر فسنجد أن عملية التشكل الفكري لها لم تقتصر على دائرة الفكر في مصر؛ لأنها تستقي فكرها من أي مصدر يعتبر الولاء للإسلام صفًّا جامعًا وناظمًا لكافة الولاءات الأخرى.

فإذا كان انتماؤك القومي– على سبيل المثال– هو الجامع تكون بذلك خارج هذه الجماعة العلمية، أما إذا كان ولاءك للإسلام هو ميزانك العلمي فأنت داخل هذه الجماعة العلمية، وذلك حتى لا نتحول إلى شخصنة هذه المدرسة؛ فنحن لا نتحدث عن أشخاص بأعينهم لهم تميز أو علم أو ما إلى ذلك، وإنما عن نماذج أو أشخاص ذابت فيهم الفكرة.

د. ريهام خفاجي:

لدي ملحوظة حول مسألة التصنيف، أظن أن عملية التصنيف داخل أو خارج المنظور لا تتم فحسب من خلال تحديد قائمة بالمنتمين للمنظور أو من يكتبون فيه أو منه، ولكن القراءة الممتدة لفترات تجعل الباحث قادرًا على تصنيف الكاتب ضمن مدرسة علمية معينة.

د. نادية مصطفى:

حين تحدثت عن تحديد أو توفير قائمة لأعمال المنظور الحضاري لم أكن أعني الاقتصار عليها، فأحد الأسس التي أؤمن بها وأمارسها الانفتاح بين المنظور الذي أنتمي إليه وأخدمه وبين المنظورات الأخرى، فلا يمكن إحداث إبداع وتراكم في منظور معين دون الاطلاع على إنتاج الآخرين. فالقدرة على القراءة العميقة هي التي تمكن الباحث في بدايته من الاستمرار والتمييز بين الرؤى والمنظورات المختلفة وبين روافد المنظور الواحد؛ فالجماعة العلمية في العلوم السياسية من منظور حضاري ليست نسخة واحدة أو طبعة واحدة.

أ. ماجدة إبراهيم:

فيما يتعلق بمسألة معايير الانتماء إلى الجماعة العلمية من منظور حضاري، وإنشاء قاعدة بيانات مصنفة وفق تلك المعايير، يتضح مما طُرِح أنها معايير متعددة المستويات؛ فمنها ما يتعلق بالقراءات، ومنها ما يتعلق بالموضوعات أو بالأساتذة، أو أجندة الموضوعات الجديدة التي طُرحت عبر المؤلفات أو عبر الأساتذة، ومنها ما يتعلق بالرسائل والمشروعات والمراكز، فهذه المستويات المختلفة يمكن رصدها وفق الأولويات. وهذه القاعدة وما يترتب عليها من تواصل وجهود وإقامة مشروعات يرتبط بمجموعة من الآليات كأحد المصادر التي تساعد على وضوح المعيار وتحديد ما ينتمي إلى الجماعة العلمية وما لا ينتمي إليها.

ومن المعايير المهمة ما ذكره أ. عبده إبراهيم في أن هناك بعض الأشخاص يُحسبون على المنظور الحضاري أو على الجماعة العلمية لادعائهم الحديث باسم الإسلام أو وضع وصف "إسلامي"؛ فالمعيار ليس "الإسلامية" فقط، وإنما موضع الإسلام من المنظور وبناؤه وموضوعات تشغيله وتفعيله، وفق مقولات المنظور ورؤيته ونظامه المعرفي.

د. وائل مرزا[*]:

الأساتذة الأكارم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إن ما يُطرح ليس جديدًا، ولكن الهدف يتمثل في تسليط ضوء إضافي على القضايا الواردة هنا بناء على حركة المرء خلال سنوات في هذا المجال بالتحديد، وعلى معطيات تلك الحركة. وفيما يلي الملاحظات:

أولًا: في مسألة التفاعل بين النظرية والواقع:

إن مما يلفت الانتباه أن ترِد في ورقة الدعوة الأساسية للقاء العبارات والجمل التالية:

١. "إن من يتابع تطورات عملية بناء منظور حضاري في العلوم السياسية... يجد أن ثمة جهودًا ضخمة تبذل وأعمارًا وأوقاتًا تنفق وثمارًا ونتائج تبرز دون ضابط ولا جامع ولا رابط يربط بينها...".

٢. ".. الملاحظ أننا لازلنا أسرى الحديث "عن" هذا المنظور وبالأخص دوافعه ودواعي بنائه... ويلاحظ أن ثمة تطورات في إنتاج البحوث من زواية هذا المنظور وتحت مظلته... إلا أن هذه البحوث– في أغلبها– لم تتعدَ الكليات والمجرّدات، ولم تتجه بوضوح إلى تشغيل المنظور ومكوناته الكبرى المنهجية والمعرفية في قضايا جزئية وواقعية..".

[*] يمثل هذا نص التعليق والمداخلة المرسلة من د. وائل مرزا بالبريد الإليكتروني في ٤ أغسطس ٢٠٠٨؛ لظروف تواجده خارج مصر وعدم تمكنه من حضور الحلقة النقاشية.

٣. "تهدف [الندوة] إلى إدارة الحوار والتناقش حول واقع إنتاج هذه الجماعة الراهن، واستيضاح ما ينقصها من وجهة نظر الأساتذة، وكيف يمكن حفظ الاستمرارية ورعاية الأجيال التالية وتأمين عملية تسليم الراية...".

وأعتقد أن الفقرات المذكورة جاءت بمثابة تعبير واضح عن عنصر مهم من عناصر التحدي الذي يواجه الأساتذة الباحثين وعملهم في هذا المجال. وبعيدًا عن الاستفاضة في التحليل فإنني أقترح التفكير في مدخل من مداخل مواجهة التحدي، إضافة إلى المداخل الأخرى مثل تكوين الجماعة العلمية، ورسم الخرائط البحثية وتوزيع العمل والبحث وفق عناصرها، وإيجاد صيغ وأشكال وأطر وهياكل مبتكرة لتواصل مستمر.

لكن هذا المدخل بالذات يتمثل في ضرورة الوصل بين الباحثين في بناء وتطوير المنظور الحضاري في العلوم السياسية (وغيرها من علوم الاجتماع) من جهة وبين المشاريع والجهات التي تعمل على أرض الواقع بشكل (إرادي) و(مؤسسي) و(مخطط) من جهة أخرى. والواضح أن وضع المفردات الأخيرة بين مزدوجات مقصود..

أُدرك أن هناك جهودًا في هذا المجال لكنها في جميع الأحوال جهود تحتمل التفعيل. وأحد أوجه التفعيل يتمثل في دراسة قائمة من المشاريع العملية التي تقوم بها أطراف متعددة في البلاد العربية وغيرها، ثم اختيار مجموعة من هذه المشاريع وفق معايير منهجية معينة (قابليتها للتجاوب/ أهميتها الاستراتيجية..) ثم يتم تشكيل فريق أو فِرق بحث للتفاعل معها منهجيًّا. وأقول التفاعل وليس خدمتها؛ لأن التفاعل طريقٌ ذو اتجاهين، وهو في أحدهما سيوفر للباحثين معطيات ووقائع ومستجدات وأسئلة عملية تحتاج للبحث والإجابة. وهذا المدخل قد يساهم فيما يلي: ١) أن يكون النشاط في هذه المشاريع بحكم الواقع العملي بمثابة رابط وجامع وضابط للجهود والأوقات، ٢) أن يتعدى البحث النظري الكليات والمجردات، ويدخل تدريجيًّا في تشغيل المنظور ومكوناته في قضايا واقعية، ٣) أن يفعّل عمليًّا إنتاج الجماعة العلمية، ٤) أن يساعد على حفظ الاستمرارية ورعاية الأجيال وتأمين عملية تسليم الراية من خلال حضورها وإسهامها وانخراطها الحيوي في كل ماسبق.

إن (تنزيل) المنظور المعرفي على أرض الواقع جزءٌ لا يتجزأ من فحص صلاحيته وقدرته على الاستجابة لتحديات ذلك الواقع ولتحقيق الأهداف المطلوبة. فضلًا عن أن القيام بهذا جزءٌ لا يتجزأ من الأصول العامة الكبرى للمنظور الحضاري؛ حيث يرتبط العلم بالعمل والتطبيق حكمًا على الدوام. وفي النهاية، فإن عملية التفاعل الكامنة في محاولة التنزيل هي التي ترفع الواقع والنظرية معًا على طريق المحاولة لبلوغ المثال.

وإن تنزيل المنظور على الواقع لابد أن يكون مبنيًّا على عمل إرادي يختلف عن الظروف العفوية التي أنتجت بقدر الله الجيل المؤسس لهذا التيار. لهذا، يجب التعاون والتنسيق بين العاملين على بناء وتطوير المنظور وبين جهات أخرى قد يكون بإمكانها أن تتصدى لبناء وتطوير عمليات التشبيك. لكن هذا يحتاج في المقام الأول للنظر إلى الموضوع بدرجة من الجدية وتوفير ما يستحقه من اهتمام على جميع المستويات. والمفارقة التي يجدها المرء من خلال الحركة العملية توافر الاستعداد لدى كثير من العاملين في أرض الواقع لاستقبال (الضخ المنهجي) والتفاعل معه، في مقابل الصعوبة الملاحظة في توافر استعداد مشابه لدى أهل الجماعة العلمية. رغم أن الشكوى التاريخية كانت دائمًا تطرح المشكلة على أنها في الاتجاه المعاكس..

قد يكون هذا في أحد أوجهه دلالةً على أحد أمرين أو كلاهما: فإما أن العمل النظري على توليد المفاهيم وصياغة النماذج وتطوير مناهج البحث نظريًّا هو أكثر أُلفةً وأسهلُ للمتمرس في هذه النشاطات من الدخول في صيرورة محاولات التنزيل التي تتطلب نمطًا مغايرًا في الجهد والتفكير.. وإما أن ثقافتنا التي لاتزال تطغى عليها الفردية والعفوية تمنعنا من إحداث النقلة في محاولات التنزيل من إطارها الفردي والعفوي الحالي إلى إطارها المؤسسي المطلوب..

قد يأتي السؤال هنا: أين هي تلك المشاريع والجهود العملية التي تبحث عن جهدنا النظري من جانب ويمكن أن تغطي ما نراه من نواقص في ساحة العمل التنظيري من جانب آخر؟ والإجابة هنا على مستويين: ١) إذا كنا نتحدث عن الفضاء الذي يتعلق بالعلوم السياسية بشكل بحت ومباشر؛ فإننا نعلم حجم الجهات العاملة بشكل أو بآخر في هذا المجال في العالم الإسلامي بأسره وحتى في مواقع أخرى خارج هذا العالم. وبشيء من الحركة الواعية المنهجية المتنوعة المداخل سنرى بعين اليقين مجالات العمل. وهذا مما يمكن الحوار فيه حضوريًّا.. ٢) لكننا نتحدث هنا أيضًا عن السياسة كمنظومة تساهم في التأثير على الواقع، وربما صناعته لدى البعض، وإدارته لدى البعض الآخر. وإذا كان الحديث من هذا المنطلق فإننا سنرى أن المشاركة في صناعة القرار ومن ثم صناعة الواقع أمرٌ يملكه الأفراد وتملكه المؤسسات الأهلية من خلال مواقعهم ووظائفهم المعينة. وإن حركة هؤلاء تصنع تيارًا اجتماعيًّا واقتصاديًّا، وتصيغ نمطًا من الحياة يؤثر- عبر التراكم- في كل قرار سياسي.. وتُصبح بالتالي نوعية تلك الحركة، والعقلية التي تحكمها، والرؤية التي تسيرها، مؤثرةً في صناعة القرار السياسي.. وهذا يقودنا بالتالي إلى أن الاقتراح المذكور أعلاه (الربط الإرادي المنهجي بين أهل التنظير وأهل العمل والمشاريع) لا ينحصر في مجال العلوم السياسية بشكل بحت، وإنما ينبغي تعميمه على العلوم الاجتماعية الأخرى؛ لأن العمل من خلالها قد يكون على المستوى الاستراتيجي أُسّ العمل في المجال السياسي..

ففي كتاب له بعنوان (الثقافة التلفزيونية: سقوط النخبة وبروز الشعبي) يقول الدكتور عبد الله الغذامي (من السعودية) ما يلي: "إن فعلي الاستقبال والتفسير [لرسالة الصورة] ليسا سلبيين وإن الغزو الثقافي ليس كاسحًا للعقول، بل إن الاستجابات الثقافية العالمية تكشف عن مقاومة إيجابية لعناصر الهيمنة الثقافية والاقتصادية والسياسية... وأن الصورة ترسل الشيء ونقيضه، وأن الصورة تنسخها صورة أخرى، وأن آليات الاستقبال والتأويل معقدتان فعلًا ولا تسيران في خط واحد. وكل خطاب في الهيمنة يقابله خطاب آخر في الرفض، وكل توجه شمولي يدفع تلقائيًّا إلى ظهور هوامش كانت ساكنة فحركها المد الجارف لتقول إنها موجودة وتبتكر لنفسها خطابًا مصاحبًا في الإفصاح والمعارضة. وكل هذا يكشف عن لعبة ثقافية خطرة جدًّا جعلت من الصورة لغة لها في الإرسال والتفسير. ونحن نشهد عصرًا ثقافيًّا جديدًا له نحويته الخاصة وله منطقه الخاص، ولا تصدق عليه قوانين النحو القديم ولا المنطق القديم ولا قوانين التأويل المعهودة التي صارت الآن تقليدية وغير كافية لتفسير الظاهرة. مما يدفع بنا إلى اكتشاف نحو جديد ومنطق جديد نقرأ به ثقافة الصورة ونستكشف تغيراتها النسقية والذهنية وما يتلوها من ابتكار بشري في المقاومة والمواجهة والدفاع عن الذات المهددة بالاستلاب" (ص١٨-١٩)

فهل هناك (سياسة) في هذا التحليل لثقافة التلفزيون؟ وهل يدعونا هذا حقًّا لإعادة النظر في مدى انسجامنا مع إحدى مقدمات منظورنا الحضاري التي ترفض تجزيئ ظواهر الحياة البشرية وترفض التقسيم الحدي الذي خلقته الأكاديميا الغربية بين التخصصات العلمية؟ بحيث نعيد الاعتبار لتلك المقدمة ونعمل وفق مقتضياتها بدرجات من المرونة والانفتاح والرحابة.. قد تكون هذه أسئلة تستحق ولو بعض التفكير.

ملاحظة:

لفت نظري في ورقة الدكتورة رحاب بعض النقاط الواردة في معرض حديثها عما أسمته بالـ (الدواعى والمبررات الداعمة لقيام برنامج للدراسات العليا في علم السياسة بمعهد إسلام المعرفة ذات طبيعة منهجية وواقعية في آن واحد..) والتي كان منها ١) محدودية وجود الخبراء السياسيين أصحاب الرؤية المنبثقة عن المنظور الحضاري. ٢) غياب الرؤى الكلية وعجز النظريات السياسية الوضعية السائدة عن تشخيص ومعالجة أوضاع الكثير من الدول وخاصة الدول العربية والإسلامية التي يعاني عدد غير قليل منها من الصراعات والحروب الأهلية وضعف التنمية والفساد الإداري.

وأعتقد أن توسيع البحث في مثل هذه العناصر يساعد على سدّ بعض الثغور الموجودة في سياق العمل على المنظور الحضاري.

ثانيًا: في مسألة الصياغة

لن أطيل الحديث في هذا الجانب، لكن هناك حاجة ماسة إلى التعامل بأشكال مبتكرة ومتنوعة مع قضية صياغة الخطاب الذي يعمل على إنتاج وتطوير أدبيات المنظور الحضاري. لقد سمعتُ ملاحظات بعض الشباب التي أشارت إلى هذا الموضوع وطالَبَت به خلال حضوري ندوة الدكتور سيف عن مالك بن نبي وعبد الكريم بكار. وسمعتُ إجابة الدكتور سيف التي ركزت على ضرورة عدم الاستجابة لمطلب التبسيط، وعلى ترك أهل الصحافة للغتهم وخطابهم، وضرورة أن يكون هناك خطاب على مستوى معين يؤدي الغرض منه ويجب على من يرغب في الفهم الارتقاء لمستواه. ومع تفهمي لما يقوله الزميل الكريم إلا أن ما قاله جزء من الصورة. وأعتقد أن التعامل مع المسألة لا يتم بقضية (إما) (أو) التي أوحت بها إجابته. فقد سكت الشباب المطالبون بهذا بشكل واضح من باب احترامهم لأستاذهم الجليل، لكنني لا أعتقد أنهم حصلوا على إجابة وافية على سؤالهم، والأرجح أن بعض معاناتهم ستستمر دون معالجة إذا تصرفنا مع الأمر بهذه الطريقة. وإذا كان بعض مدرسي العلوم السياسية من حملة الدكتوراة في مصر ومن نفس التوجه الحضاري للدكتور سيف قد أكدوا لي أنهم يواجهون صعوبة في التعامل مع إنتاجه، وأن هذا الاستنتاج ساد كمقولة في بعض الدوائر الصغيرة منهم بحيث بات يمنعهم من قراءة إنتاجه ابتداءً، وإذا علمنا أن هؤلاء ليسوا بسطاء أو أهل صحافة، فإنني أعتقد أن الأمر يستحق التفكير..

باختصار. كلٌّ ميسرٌ لما خُلق له. وكلٌّ يعبر بطريقته وبما اعتاد عليه. وشخصيًّا أستمتع– يعلم الله– بكتابات الدكتور سيف وما يشبهها في طريقة الصياغة فالحديث ليس حصرًا عنه هنا وعذرًا إن بدا كذلك. لكننا حين نتحدث عن جهد مؤسسي للتعامل مع التحديات نجد دائمًا بدائل وحلولًا لتلك التحديات. والمطلوب هنا لا أن يتخلى الدكتور وغيره عن مصطلحاتهم ولا عن جداولهم وأشكالهم الهندسية، ولكن أن نجد من خلال التنسيق والتعاون وتكامل الأدوار من يمكن له أن يحاول إيصال ما فيها من عطاء متقدم بصيغ يتحقق فيها شرط البلاغ المبين. علمًا أن للموضوع علاقة أراها وثيقة ببعض الإشكالات التي طرحتها الدكتور نادية في خطاب الدعوة للقاء والتي تم الاستشهاد بها في بداية هذه الورقة..

هذا طرحٌ للموضوع فقط، فإذا رأيتم وجاهةً في بحثه والتعامل معه يمكن التواصل للحوار في أساليب القيام بتلك المهمة.

ثالثًا: في مسألة ترتيب الأولويات

كان في الذهن تساؤل منذ زمن وقد شجعتني أيضًا عبارة في الدعوة للاجتماع على الإشارة إليه وتأكيده. جاءت العبارة كالتالي:

"وبالنسبة لـ"**العلوم السياسية نموذجًا**": هل مضت مسيرة بناء المنظور الحضاري فيها على وتيرة واحدة أو متساوقة في: العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، والفكر السياسي والنظرية السياسية، والنظم والحكومات المقارنة، وسائر أفرعها **المكملة** كدراسات التنمية والرأي العام والإدارة المحلية ودراسات العولمة...؟"

والتساؤل هو: لماذا هذا الجهد المتميز والواضح في خدمة مشروع العلاقات الدولية في الإسلام على حساب غيره من المجالات؟ لا أبحث عن إجابة تتعلق بشرح أهمية الموضوع لا من ناحية عملية ولا من ناحية معرفية. فمن الواضح رغم كل إجابة ممكنة أن باقي المجالات تحتاج لاهتمام يوازي ذلك الاهتمام وربما أكثر إذا أخذنا بعين الاعتبار أحد المعايير وهو الحاجة الواقعية.

هل يتعلق الأمر بكون الموضع اهتمامًا رئيسًا للدكتورة نادية وكونها أحد المحركات الكبرى للعمل البحثي؟ أعتذر مرة أخرى فأنا أحاول مقاربة الموضوع بنوع من الصراحة والوضوح فقط. طبعًا قد يكون هذا هو السبب وهو يفسر الموضوع، خاصةً إذا لم يكن في الجماعة من يستطيع أن يخدم اهتمامه أو يبرزه بنفس الجهد والنشاط. وإذا كان هذا صحيحًا فإن الأمر يمثل مشكلة تحتاج إلى حل..

المهم أن هذا الموضوع يمثل أحد التحديات التي تواجه العمل على بناء المنظور الحضاري وتطويره والإجابة على السؤال المطروح في الفقرة السابقة هو (لا) كبيرة. بمعنى أن وتيرة العمل في جميع المجالات لا تمضي بشكل متساوق على الإطلاق. وأضرب على سبيل المثال تخصص صناعة السياسات العامة أو (Public Policy) وحتى النظم والحكومات المقارنة التي يوجد فيها بعض الجهد، لكنه رغم أهميته لا يُوازَى- فيما أعتقد- بالعمل والإنجاز في مجال العلاقات الدولية. هذا رأي العبد لله وإذا كان ناتجًا عن قلة متابعة واطلاع فعذرًا للجميع. والله أعلم وهو يهدي سواء السبيل.

د. نادية مصطفى:

إذا أردنا أن نختتم هذه الجلسة، أعتقد أن المراكمة عليها وعلى ما قيل من قبل تجعل علينا واجبًا مهمًّا وهو التخطيط لندوة ذات أوراق معمقة في موضوعات محددة تستكمل العمل الذي قامت عليه هذه الحلقة النقاشية ونتاجها أو مخرجاتها من هذا العصف الذهني. وأعتقد أيضًا أن هذا النوع من الطرح الأوَّليّ الذي يحتاج إلى تعميق، ولكنني أحب أن ألقيه على حضراتكم من واقع ما رصدت.

نحن نحتاج إلى أوراق ودراسات حول: لماذا حضاري وليس إسلامي؟ وهل هي جماعة أم مدرسة؟ وما هي المقولات المميزة والأساسية للمنظور الحضاري؟ وهل هي موجودة أم تحتاج إلى بلورة؟

نحن نحتاج أيضًا إلى ورقة تتضمن خريطة روافد الجماعة العلمية في العلوم السياسية من المنظور الحضاري لجيل الرواد وللجيل الثاني ولجيل الشباب، مع التركيز على موقع العلوم السياسية من المنظور الحضاري على ضوء ما قيل من خلال هذه الحلقة، فهناك عام وهناك خاص متفرع عنه.

وأيضًا نحن في حاجة إلى رسم خريطة إنجازات كل فرع من العلوم السياسية على حسب التصنيف (العلاقات الدولية- النظم السياسية- الفكر السياسي- النظرية السياسية)، وهذا يقوم على توثيق ما نُشر وتوثيق الأسماء التي كتبت في هذا الموضوع سواء من داخل مصر أو خارجها.

بالإضافة إلى ذلك نحتاج لدراسة عن خريطة إنجاز ما بعد مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، ووضع مخطط لعدة كتب من واقع ما هو منشور ومُعد من الدراسات في مستويات عدة. ومن الدراسات المهمة للغاية، متابعة الجماعات العلمية في العلوم السياسية مثلما تكرم د. فتحي الملكاوي وأشار إلى بعضها، فمن المهم رصد ما تقوله هذه المدارس عن المنظورات الحضارية الأخرى غير الغربية، وقد رصدتُ بعض حلقات النقاش والمؤتمرات بداية من عام ٢٠٠٢، تتحدث عن الإسلام معرفيًّا أو منهجيًّا وليس عن قضايا جزئية مثل الإرهاب وآثاره على العلاقات الدولية، وإنما تتحدث عن ما هو حضاري وغير غربي بصفة عامة.

ونحتاج أيضًا إلى وضع تصور عن مخطط لبرنامج للدراسات العليا من المنظور الحضاري. وهذا ما نحاول العمل عليه في الوقت الحالي، ولكننا لم نعطِه حقه في المناقشة فلابد من استكماله. فهل عند تقديم هذا البرنامج سوف نقدم المواد الفلسفية والمعرفية والشرعية كمداخل منفصلة ثم مواد التخصص العام؟ وكيف نُحدِث هذا المزج بحيث يقدم بشكل إبداعي من منظور إسلامي حضاري؟ وكيف يتم تفعيل وتشغيل وتطبيق المنظور في دراسة قضايا الواقع المعاصر (مثل الصراع العربي الإسرائيلي ومشاكل البيئة وإصلاح النظام الاقتصادي العالمي...الخ).

خامسًا: توصيات ومقترحات

التوصيات والمقترحات النهائية من واقع أعمال الحلقة النقاشية[1]

نظرًا لأهمية ما طُرِح من توصيات ومقترحات أثناء الحلقة النقاشية، أفردت لها د. نادية مصطفى حديثًا خاصًّا. فبينت أن علينا واجبًا مهمًّا يتمثل في:

- **التخطيط لندوة ذات أوراق معمقة** في موضوعات محددة تستكمل العمل الذي قامت عليه هذه الحلقة النقاشية ونتاج هذا العصف الذهني. ومن ثم فإننا- كنوع من الطرح الأوليْ، والذي يحتاج إلى تعميق- نحتاج إلى أوراق ودراسات حول:

١. لماذا "حضاري" وليس "إسلامي"؟

٢. هل "جماعة علمية" أم "مدرسة" أم غير هذا؟

٣. ما المقولات الأساسية المميِّزة لـ"منظور حضاري" في حقل علمي؟

٤. هل "المنظور الحضاري" موجود أم يحتاج إلى تركيز وإبراز ونقاش من واقع ما قيل خلال هذا اللقاء؟

٥. ما خريطة روافد الجماعة العلمية للعلوم السياسية من منظور حضاري، والتي تميز بين إنجاز الجيلين الأول والثاني وجيل الشباب؟ مع التركيز على موضع العلوم السياسية من هذا المنظور الحضاري، فهناك عام وهناك خاص متفرع عنه.

٦. تحديد خريطةٍ لإنجازات كل فرع من العلوم السياسية: العلاقات الدولية- النظرية السياسية- الفكر السياسي- النظم السياسية؛ أي إعداد قاعدة بيانات متكاملة، وهو ما سبق التفصيل حوله، تقوم على: توثيق ما نُشر، والأسماء التي كتبت في هذا الموضوع من داخل مصر وخارجها. وإن وضع تلك القاعدة من البيانات ليعطينا تصوراتٍ حول واقع ما نشر مبعثرًا أو متناثرًا كما قلنا لنضع مخططًا لإخراج عدة كتب من واقع ما هو منشور ومعد فعلًا من دراسات مبعثرة على مستويات عدة. كما ستساعد هذه القاعدة البيانية في سد ما نحتاج إليه من بيانات حول دراسة عن خريطة إنجاز ما بعد مشروع العلاقات الدولية في الإسلام.

٧. دراسة لرصد الجمعيات العلمية، وهذا أمر مهم جدًّا. وقد أشار د. فتحي ملكاوي إلى بعضها، منها على سبيل المثال "جمعية الدراسات الدولية"، فعلينا أن نرصد ماذا تقول عن منظورات حضارية أخرى غير الغربية. وقد رصدتُ بالفعل أربع حلقات نقاشية في أربعة مؤتمرات دولية متتالية لهذه الجمعية خلال عام ٢٠٠٢ تتحدث عن "الإسلام والعلاقات الدولية"، ويتحدثون عن الإسلام ككيان معرفي ومنهجي وليس باعتباره قضايا

---

(١) نص تفريغ مقترحات أ.د. نادية مصطفى طرحتها في آخر الجلسة الأولى من اليوم الثاني من الندوة.

ساخنة كقضية الحركات الإسلامية وأثرها على العلاقات الدولية، وإنما يتحدثون عنه كمعرفة وكمنهج وتأثيره على دراسة العلاقات الدولية. كما لا يتكلمون فقط عن الإسلام وإنما عما هو حضاري بصفة عامة وسواء كان دينيًّا سماويًّا أو غير ذلك. فهم يقولون إنه لابد أن ينتج من قبل المنظورات الأخرى. وقد سجلتُ بعض هذه الدراسات في هوامش دراستي "**دراسة العلاقات الدولية في الفكر الإسلامي: بين الإشكالات المنهجية وخريطة النماذج والمفاهيم الفكرية**".

٨. وربما نحتاج إلى تصور لبرنامج للدراسات العليا في العلوم السياسية من منظور حضاري، وهو ما تعمل عليه (أ. رحاب عبد الرحمن الشريف: الباحثة بمعهد إسلام المعرفة– جامعة الجزيرة). وهنا توجد إشكاليتان أساسيتان: الإشكالية الأولى: هل عندما نقدم هذا البرنامج سنقدم المواد المعرفية والفلسفية والشرعية كمداخل منفصلة ثم مواد التخصص العام؟ وكيف سنُحدِث هذا المزج والجدْل على نحو إبداعي يقدم بالفعل مدرسة للنظرية السياسية من منظور إسلامي؟ وكيف تدرس العلاقات الدولية من منظور حضاري؟ والإشكالية الثانية: هي كيف نُشغِّل ونطلق ونُفعِّل هذا التعامل مع قضايا واقع الأمة المعاصر؟ فكيف مثلًا أتحدث عن الصراع العربي– الإسرائيلي؟ وكيف أتكلم عن مشاكل البيئة وكيفية معالجتها؟ وكيف أتناول قضايا إصلاح النظام الاقتصادي العالمي؟

٩. نحن في حاجة إلى عشرية المقاصد، التي تحدث عنها د. سيف؛ فهناك حاجة– على سبيل المثال– إلى **ورقة عن "المداخل المنهاجية" حول تفعيل المقاصد في دراسة الظاهرة السياسية**، ولدى د. سيف نماذج كثيرة في هذا الأمر. أي لابد من الانتقال من العام المجرد إلى أن نتمكن من وضع أيدينا على نقاط محددة. فيجب أن نُشغِّل المنظور وإلا فلا فائدة من أن أقول إنني أتناول موضوعًا معينًا من منظور حضاري. كما يجب تفعيل المنظور في عقول شباب الباحثين. ومن هنا يأتي المقترح التالي:

- **إعداد شباب الباحثين لقراءات نقدية لما قدمه الأساتذة** (من واقع ما يفترض أن يوافينا به الأساتذة من سيرهم الذاتية وإنتاجهم العلمي من منظور حضاري).
- ضرورة التواصل مع منظورات أخرى غير إسلامية مثل المنظورات النقدية، فعلى سبيل المثال التقيت ود. سيف الدين عبد الفتاح بالدوحة بأستاذ للاقتصاد الدولي يلقي مجموعة من المحاضرات في نقد النظام المصرفي العالمي، وأستطيع أن أقول إنه يتحدث من مدخل قيمي نقدي، ولكنه لم يستطِع أن يضع يده على منظومة القيم التي يريد التحدث من خلالها. إذًا، هناك إمكانية للتواصل مع منظورات أخرى نقدية من واقع منظومة القيم الإسلامية والرؤية الكونية الإسلامية وبالتطبيق على الواقع في العالم العربي والإسلامي وغيره.

وأخيـرًا، إذا كـان لـدى بعضـكم أفكـار لدراسـات حـول هـذه الأمـور، وفـي ضـوء مـا جـاء مـن نقاشات، فمن الممكن التقدم بها فيما بعد لتتم الاستفادة منها في تحديد المحاور التي سيتم العمل عليها بعد ذلك.